



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع



مطبوعة بيداغوجية لمقياس

"التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر"

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع

إعداد الأستاذة:

بن عيشوية ميمونة

السنة الجامعية: 2025 – 2026

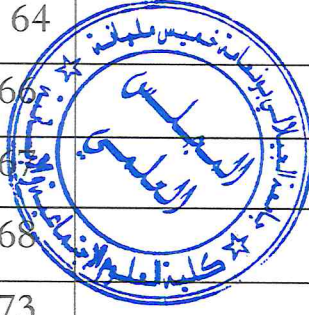
فهرس المحتويات



الصفحة	المحتوى
أ-ب	مقدمة
07	الدرس الأول: علم الاجتماع التاريخ: ماهية الاقتراب النظري
08	1- فهم السوسيولوجيا التاريخية
10	2- العلاقة بين التاريخ والسوسيولوجيا
10	3- المقاربة البنوية والجدلية والفهمية في تحليل الظواهر التاريخية
13	الدرس الثاني: المدرستان الكولونيالية والانقسامية في الجزائر
13	1- المدرسة الكولونيالية
17	2- المدرسة الانقسامية
21	الدرس الثالث: تأثير الحملات العسكرية على بنية المجتمع الجزائري
21	1- البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل عام 1830:
22	2- تفكيك البنية الاجتماعية في ظل الاستعمار الفرنسي
32	الدرس الرابع: الاتجاه الماركسي في الجزائر / قبل الثورة وبعد الثورة
32	1- نظرة عامة على الفكر الماركسي
35	2- الاتجاه الماركسي قبل الثورة
38	3 - الاتجاه الماركسي بعد الثورة
44	الدرس الخامس: الاتجاه الإمبريالي في الجزائر
45	1- الإمبريالية: تعريفها وأشكالها المختلفة:
49	2- الاستعمار الفرنسي في الجزائر: نموذج للهيمنة العسكرية الامبريالية:
52	الدرس السادس نظرية نمط الإنتاج التقليدي
53	1- مفهوم نمط الإنتاج
53	2- نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي (قبل 1830)
54	3- نظرية نمط الإنتاج التقليدي



57	الدرس السابع: نظرية الإقطاع وعلاقة الاستغلال
58	1-تعريف نظرية الإقطاع
59	2- النظرية الإقطاعية وعلاقات الاستغلال في المجتمع الجزائري وفقًا لروني غاليسو
62	الدرس الثامن: إيف لاكوست ومفهوم الديمقراطية العسكرية
63	1-نبذه عن إيف لاكوست Yves Lacoste.
63	2-مساهمات إيف لاكوست في الجغرافيا السياسية
64	3-الديمقراطية العسكرية والتجارة الواسعة في الجزائر قبل عام 1830
66	الدرس التاسع: سوسيولوجية الثورة الجزائرية
67	1- خصائص الثورة الجزائرية
68	2-الركيزة الاجتماعية للثورة الجزائرية
73	3- إيديولوجية الثورة التحريرية
75	الدرس العاشر: أطروحة الجزائريين: عدي الهواري، محفوظ بنون، عبد القادر جغلول، محمد بوخبزة... وغيرهم
76	1- عدي الهواري
78	2- محفوظ بنون
79	3- عبد القادر جغلول
80	4-محمد بوخبزة
82	الدرس الحادي عشر: من مفهوم الثورة إلى مفهوم المؤسسة
83	1- مفهوم الثورة
84	2- السمات الأساسية للثورة الجزائرية
85	3-التحول إلى مفهوم المؤسسة بعد الاستقلال
89	الدرس الثاني عشر: سوسيولوجية الدولة الجزائرية الحديثة
90	1-مفهوم الدولة الحديثة
91	2-بناء الدولة الجزائرية الحديثة



95	الدرس الثالث عشر: الشرعية الثورية
95	1- مفهوم الشرعية الثورية
96	2- الشرعية الثورية ومرتكزاتها الأساسية
99	الدرس الرابع عشر: الشرعية التأسيسية / مؤسسة الدولة الجزائرية
100	1- مفهوم المؤسسة السياسية
100	2- مفهوم الشرعية ومصادرها التأسيسية لبناء الدولة الجزائرية
103	الدرس الخامس عشر: من الأحادية إلى التعددية
104	1- مرحلة الأحادية
105	2- مرحلة التعددية
107	خاتمة
108	قائمة المصادر والمراجع



بطاقة تقنية للمقياس

عنوان الليسانس: علم الاجتماع

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: تعليم أساسية

اسم المادة: التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر

الرصيد: 05 المعامل: 02

الحجم الساعي خلال السداسي: 45 ساعة

الحجم الساعي الأسبوعي: 1 سا و 30 د (محاضرة) 1 سا و 30 د (أعمال موجهة)

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة (40%) + امتحان (60%)

أهداف التعليم: يهدف هذا المقياس إلى:

- دراسة تاريخ المجتمع الجزائري بنظرة سوسيولوجيا.
- التعرف على تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.
- التعرف على أهم الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في هذه الحقبة التاريخية.
- إدراك ديناميكيات البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الجزائر قبل وأثناء وبعد الاستعمار.
- التعرف على المدارس الفكرية والنظرية التي ساهمت في دراسة المجتمع الجزائري.
- تحليل تأثير الأحداث التاريخية الكبرى (مثل الثورة الجزائرية) على المجتمع والبنية المؤسسية.
- تنمية مهارات النقد والتحليل المنهجي والربط بين النظرية والتطبيق التاريخي.

المعارف المسبقة:

- معرفة أهم الوقائع التاريخية في فترة ما بعد الاستعمار الفرنسي وما قبلها.
- التمييز بين المنهج التاريخي والمدخل التحليلي السوسيولوجي.

القدرات المكتسبة:

- القدرة على تفكيك وتركيب الظاهرة السوسيولوجية في الجزائر في فترات تاريخية متباينة.
- ربط الأحداث بالواقع وبالمنظومة السياسية والثقافية.
- تحديد مفهوم إجرائي ونسقي لمفردة المواطنة.
- القدرة على الاستدلال وضبط الوقائع الاجتماعية في سياقها التاريخي.

المقدمة

يعد التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر من المداخل العلمية الأساسية لفهم المسار التاريخي للمجتمع الجزائري، إذ يهدف إلى دراسة الأحداث التاريخية في ارتباطها بالبنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي أسهمت في تشكيلها. فالتاريخ، في هذا الإطار، لا يُقرأ بوصفه مجرد سرد للوقائع، بل باعتباره نتاجًا لتفاعلات اجتماعية معقدة لا يمكن فهمها إلا ضمن سياقاتها الاجتماعية والثقافية.

يسعى هذا المقياس إلى تمكين الطلبة من الإحاطة بالمراحل الكبرى لتاريخ الجزائر، مع التركيز على الفترات السابقة للاحتلال الفرنسي، وأنماط الإنتاج السائدة آنذاك، وتحليل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري عبر العصور. ويندرج هذا التوجّه ضمن حقل علم اجتماع التاريخ، الذي يختلف عن الكتابة التاريخية التقليدية من حيث المنهج والأهداف، إذ لا يكتفي بوصف الماضي، بل يوظف النظريات الاجتماعية لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

ويتميّز علم اجتماع التاريخ باعتماده على مقاربات نظرية تفسّر الظواهر الاجتماعية في امتدادها الزمني الطويل، مستندًا إلى نظريات كبرى مثل نظرية العصبية والدولة، ونظرية الإقطاع، وغيرها من الأطر التفسيرية التي تساعد على تحليل تشكّل السلطة، والبنية الطبقية، والمؤسسات الاجتماعية. كما يتيح هذا الحقل تجاوز المقاربات الوضعية الكلاسيكية التي هيمنت على الدراسات التاريخية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وفتح المجال أمام قراءات نقدية أعمق لتاريخ المجتمعات غير الأوروبية، ومنها المجتمع الجزائري.

وقد شهد المجتمع الجزائري، عبر تاريخه، تحولات جذرية نتجت عن تفاعل عوامل داخلية وخارجية، كالتوسع الاستعماري، وحركات المقاومة والتحرر، والصراعات الاجتماعية، والإصلاحات الاقتصادية والسياسية. ومن هنا، يركّز هذا المقياس على تحليل هذه التحولات من منظور سوسيولوجي، بما يسمح بفهم آليات التغيير الاجتماعي، وأدوار الفاعلين الاجتماعيين، والعلاقات القائمة بين السلطة السياسية، والاقتصاد، والثقافة، والدين.

ولا يقتصر التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر على تفسير الأحداث التاريخية فحسب، بل يمتدّ إلى نقد الخطابات والنظريات التي تناولت هذا التاريخ من زوايا إيديولوجية أو استعمارية، مع السعي إلى تفكيك الصور النمطية التي أسهمت في تشويه الوعي التاريخي والاجتماعي للشعب الجزائري.

وتهدف هذه المطبوعة البيداغوجية إلى تزويد طلبة علم الاجتماع، لا سيما السنة الثانية ليسانس بنظام LMD، بأدوات معرفية تساعدهم على فهم طبيعة هذا الحقل وأهميته، والإجابة عن تساؤلاتهم حول جدوى دراسة التحليل السوسيولوجي للتاريخ، وعلاقته ببقية التخصصات الاجتماعية. كما تسعى إلى تعريفهم بأهم المداخل النظرية التي

أسهمت في تفسير الظواهر التاريخية والاجتماعية، وذلك بما يضمن تقديم رؤية شاملة ومتكاملة تساعد الطلبة على بناء فهم نقدي وتحليلي لتاريخ المجتمع الجزائري.

وتتوزع هذه المطبوعة البيداغوجية إلى مجموعة من الدروس التي تسعى إلى تعميق فهم الطلبة لعلم الاجتماع التاريخي بوصفه اقتراباً نظرياً يدرس التحولات الاجتماعية عبر الزمن، ويوظف الأطر السوسيولوجية المختلفة لتفسير التغيرات التاريخية. كما يتناول أحد الدروس المدرستين الكولونيالية والانقسامية في الجزائر، من خلال تحليل أثر الاستعمار الفرنسي في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية، سواء عبر آليات الهيمنة الثقافية والسياسية أو من خلال تكريس الانقسامات الاجتماعية. ويُعالج درس آخر تأثير الحملات العسكرية في بنية المجتمع الجزائري، وما نتج عنها من تحولات عميقة في الهياكل الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. وفي السياق ذاته، يُخصص حيز لدراسة الاتجاه الماركسي في الجزائر قبل الثورة وبعدها، مع إبراز انعكاساته على الحركات الاجتماعية والسياسية، إلى جانب التطرق إلى الاتجاه الإمبريالي وتحليل مظاهر الاستغلال الاستعماري وآثاره البنيوية. كما تتناول الدروس نظرية نمط الإنتاج التقليدي ونظرية الإقطاع وعلاقات الاستغلال، بوصفهما إطارين لفهم التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التقليدي في الجزائر. ولا تغفل المطبوعة عرض بعض المقاربات الفكرية المعاصرة، من خلال التوقف عند إسهامات إيف لاكوسست ومفهوم الديمقراطية العسكرية، ثم الانتقال إلى سوسيولوجيا الثورة الجزائرية وتحليل شروطها الاجتماعية والنفسية. كما يتم التطرق إلى أطروحات عدد من الباحثين الجزائريين، مثل عدي الهواري ومحفوظ بنون وعبد القادر جغلول ومحمد بوبخزة وغيرهم، مع إبراز إضافاتهم في دراسة المجتمع الجزائري. وتختتم الدروس بمناقشة التحولات من مفهوم الثورة إلى مفهوم المؤسسة، وسوسيولوجيا الدولة الجزائرية الحديثة، وإشكاليات الشرعية الثورية والشرعية التأسيسية، وصولاً إلى رصد الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية والاجتماعية، بما يسمح للطلاب بتكوين رؤية تحليلية شاملة لمسار تشكل المجتمع والدولة في الجزائر. وبهذا، تسعى المطبوعة إلى بناء وعي سوسيولوجي نقدي يربط بين التاريخ والبنية الاجتماعية، ويُمكن الطلبة من فهم تعقيدات الواقع الجزائري في أبعاده الماضية والحاضر

الدرس الأول

علم الاجتماع التاريخ: ماهية الاقتراب النظري

تمهيد:

تعدّ السوسيولوجيا التاريخية مجالاً معرفياً متعدد التخصصات، يسعى إلى دراسة القضايا المعاصرة في المجتمعات من خلال الاستعانة بالعلوم التاريخية، بهدف فهم تطور المجتمع وبنيتة الاجتماعية، مع التركيز على عناصر التحديث الأساسية مثل التصنيع، والدولة القومية، ورأس المال. وتهدف السوسيولوجيا التاريخية إلى تحليل ديناميكيات القضايا الاجتماعية عبر إعادة تفسير الإشكالات من منظور النظريات الماكرو-تفسيرية.

ويعتبر علم الاجتماع التاريخي أحد المجالات البحثية التي تدمج بين مفهومي الاجتماع والتاريخ، من أجل فهم الظواهر الاجتماعية في أبعادها الزمنية والمكانية، حيث يركز على دراسة تأثير التاريخ في تطور المجتمعات، وكيف تساهم العوامل الاجتماعية في تشكيل الأحداث التاريخية.

ويعتمد الاقتراب النظري في هذا المجال على مزيج من أساليب التحليل التاريخي والاجتماعي، إذ تُستخدم الأدوات النظرية والسوسيولوجية في تحليل الوثائق والأحداث التاريخية، فضلاً عن دراسة التحولات الاجتماعية التي أسهمت في تشكيل المجتمعات. وبذلك، يتيح علم الاجتماع التاريخي رؤية معمقة لفهم تأثير البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية في مسار التطور التاريخي.

وفي هذا الدرس سنركز على دراسة أثر الثورة الجزائرية والمؤسسات السياسية في إحداث التحولات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، من منظور السوسيولوجيا التاريخية.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع التاريخي وخصائصه وتميزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى.
- تمكين الطالب من فهم أهمية المقاربة النظرية في دراسة الظواهر الاجتماعية التاريخية.
- تدريب الطالب على تطبيق النماذج النظرية في تحليل ظواهر اجتماعية تاريخية محددة.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل العلاقة بين الأحداث التاريخية والسياقات الاجتماعية باستخدام أدوات المقاربة النظرية.
- تعزيز قدرة الطالب على تقييم مدى فعالية المقاربة النظرية في تفسير مختلف الظواهر الاجتماعية.

1- فهم السوسيولوجيا التاريخية

تُعد العلاقة بين السوسيولوجيا والتاريخ علاقة معقدة وغير متناغمة، فهي تجمع جوانب تجعلها صعبة الفهم أحياناً، وتثير أسئلة نظرية ومنهجية عند محاولات خلق موضوعات مشتركة. فبينما يعتبر بعض الباحثين أن السوسيولوجيا التاريخية حقل معرفي مستقل، يرى آخرون أنه من الصعب فصل السوسيولوجيا عن التاريخ، إذ إن العلاقة بينهما تبدو محدودة بشكل واضح.

ومن دلائل هذه المحدودية قلة الجهود المبذولة لدراسة هذا الموضوع من قبل المختصين في كلا الحقلين، حيث يبقى التواصل الأكاديمي بين السوسيولوجيا والتاريخ في الجامعات نادراً. ورغم بعض المحاولات لدمج هذين التخصصين، فإن التعاون بينهما يقوم في كثير من الأحيان على التجاهل المتبادل والتحيز. تصل الخلافات في الآراء حول هذه العلاقة المعقدة بين التاريخ والسوسيولوجيا أحياناً إلى حد التطرف. لذلك، من الضروري أن ندرس هذه العلاقة من منظور انتقائي، يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الموضوع السوسيولوجي، مع الحفاظ على إطار نظري موجه بشكل أساسي نحو السوسيولوجيا.

1-1- ماهية علم الاجتماع التاريخي

علم الاجتماع التاريخي هو فرع من فروع علم الاجتماع يركز على كيفية تطور المجتمعات عبر التاريخ، وينظر إليها كثيرون على أنها طبيعية، وهي في الواقع تدرس كيفية تشكيل الهياكل الاجتماعية. ويمثل دراسة سوسيولوجية لأصول وتطور المجتمعات من خلال عمليات اجتماعية معقدة، والظواهر الاجتماعية الأخرى التي تسعى وراء القوانين والمبادئ.¹

ويعنى علم الاجتماع التاريخي بدراسة القوانين العامة التي تحكم حركة المجتمعات البشرية، فيسعى إلى الكشف عن المبادئ الأساسية التي تفسر تغير النظم والعلاقات الاجتماعية، سواء أكانت هذه النظم قد وُجدت في الماضي، أو ما تزال قائمة في الحاضر، أو يمكن أن تتطور في المستقبل. كما يدرس الظواهر الاجتماعية والثقافات والحضارات دراسة مقارنة وتحليلية، بغرض فهم الاتجاهات الكبرى للتطور الاجتماعي.

والاجتماع التاريخي مصطلح يُطبَّق عادةً على التحليل الاجتماعي الذي يستند إلى البيانات التاريخية، سواء كانت من مصادر أولية (مثل: الكتب، الوثائق الأصلية، والمخطوطات) أو من مصادر ثانوية أعدّها المؤرخون أنفسهم.² ويهدف هذا التحليل إلى فهم البنية التاريخية للمجتمعات وكيفية تطورها.

¹ Jiri Subrt: **History and Sociology: What is Historical Sociology?** Charles University in Prague, Faculty of Humanities, Czech Republic. Available at: <http://cdn.intechopen.com/pdfswm/34156.pdf> (2025/03/16)

² Encyclopedia: **A Dictionary of Sociology**. Originally published by Oxford University Press, 1998, Available at: <http://www.encyclopedia.com/doc/1O88-historicalsociology.html>

إن النشاط العلمي الذي يقوم به علماء الاجتماع التاريخيون يتمثل في محاولة تفسير التحولات التاريخية الكبرى من خلال فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شكلتها. فمجال هذا العلم يبقى دائماً مرتبطاً بالمجتمع في ماضيه وحاضره ومستقبله، إذ ينظر إلى الظواهر الاجتماعية بوصفها نتاجاً لمسار تاريخي متصل، لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق الزمني الذي نشأ فيه.

1-2- علم الاجتماع التاريخي والتطور

لقد أسهمت كتابات العديد من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين عبر التاريخ، مثل أفلاطون وأرسطو وكوفونشوس وابن خلدون، في تمهيد الطريق أمام نشوء علم الاجتماع الحديث، حيث تناولوا بعض المتغيرات الاجتماعية التي تشكل المجتمعات. ويرى العديد من المراقبين أن أوغست كونت (Auguste Comte, 1798-1857)، مؤسس علم الاجتماع الحديث، صاغ مصطلح "علم الاجتماع" لأول مرة في عام 1780 في مخطوطة غير منشورة للكاتب الفرنسي (1748-1836) Joseph Emmanuel-Sieyès، ثم قام كونت بتداول المصطلح وتوضيح مفهومه. درس كونت في الأصل ليكون مهندساً، لكنه أصبح لاحقاً تلميذ الفيلسوف Henri Saint-Simon (1760-1825)، وكلاهما اعتقدا أن المجتمع يمكن دراسته باستخدام الأساليب العلمية نفسها المستخدمة في العلوم الطبيعية، كما شددوا على إمكانية استخدام علم الاجتماع لتحسين المجتمع³.

ظهر علم الاجتماع التاريخي كفرع من فروع علم الاجتماع في عام 1950، على الرغم من أن الطابع المؤسسي له تم إضافته في عام 1980، عندما تم التوجه إلى الإطار البنيوي في العلوم الاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويعزى ظهور هذا الفرع إلى التفاعل بين تخصصات التاريخ وعلم الاجتماع خلال هذه الفترة، حيث تم وضع حدود فاصلة بين هذه العلوم وفق النهج السائد في العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر⁴.

تجدر الإشارة إلى أن علم الاجتماع التاريخي لم يقتصر دوره على دراسة الماضي فقط، بل أصبح أداة لفهم التحولات الاجتماعية الكبرى، وتحليل أسباب واستمرارية الظواهر الاجتماعية عبر الزمن، مما يسهم في بناء استراتيجيات علمية للتعامل مع التغير الاجتماعي المعاصر. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار هذا الفرع بمثابة جسر يربط بين المعرفة النظرية والبحث التطبيقي، بما يعزز قدرة الباحث على استخلاص استنتاجات دقيقة حول طبيعة المجتمعات وتطورها.

³ : OpenStax **:Introduction to Sociology**. OpenStax College. 21 June 2012, p.14. https://assets.openstax.org/oscms-prodcmis/media/documents/IntroductiontoSociology3e-WEB_9QTqRGQ.pdf

⁴ -Berna FİLDİŞ, READING BRAUDEL: **In The Context Of Historical Sociology**, International Journal of Social Research, Vol: 8 Issue: 41, December 2015, p. 789: http://www.socialarastirmalar.com/volt8/sayi41_pdf/4sosoloji_psychology_felsefe/fildis_berna.pdf (8/1/2025).

2- العلاقة بين التاريخ والسوسيولوجيا

منذ البدايات الأولى لتأسيس حقل السوسيولوجي، كان السؤال حول تحديد موضوعها الرئيسي يشغل اهتمام مؤسسي هذا العلم. ومع تقدم الأجيال وتغير الأولويات البحثية، تراجعت أهمية هذا السؤال، لكنه لم يختفِ تمامًا؛ بل بالعكس، عاد إلى الظهور ضمن نقاشات معاصرة، خاصة في السياقات المهنية التي تجمع بين الباحثين في مجالي السوسيولوجيا والتاريخ. وما يعزز هذا التداخل بين المجالين هو الجدل المستمر حول علاقتهما وتقاطعاتهما.

في كتابه (1979) *Central Problems in Social Theory*، أشار الباحث أنطوني غدنز إلى عدم وجود أسباب منطقية أو منهجية للتفريق بين العلوم الاجتماعية والتاريخ، مشددًا على أن كليهما يسهم في فهم متكامل للواقع. وقد دعمه في هذا الرأي فيليب أبرامز في كتاباته عام 1981، مؤكدًا أن التاريخ والسوسيولوجيا ليسا سوى وجهين لعملة واحدة. في كتابه الآخر (1984) *The Constitution of Society*، أضاف غدنز أنه لا توجد مبررات كافية لتثبيت الفروق بين العلوم التاريخية والاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه الآراء الداعمة للتكامل، فإن النقاش ظل مستمرًا بين علماء الاجتماع والمؤرخين. فبيتر بورك، على سبيل المثال، يوضح أن المؤرخين يهتمون بالتفاصيل والخصوصيات، بينما يميل علماء الاجتماع إلى التعميم ودراسة الظواهر بشكل أوسع. ونتيجة لذلك، يرى البعض أن كلا التخصصين يحتاجان إلى تجاوز الصور النمطية التي تعيق التواصل بينهما، رغم معارضة آخرين لهذه الفكرة.

ومن بين المعارضين للفكرة، كان جون غولدتورب الذي رأى أن السوسيولوجيا والتاريخ حقلان مستقلان، حيث يركز المؤرخون على أحداثهم ضمن إطار زمني محدد، بينما يتجاوز علماء الاجتماع تلك الحدود لتحليل أعمق للتفاعلات الاجتماعية.

بالمجمل، تُظهر هذه النقاشات المستمرة العلاقة المعقدة بين السوسيولوجيا والتاريخ، حيث تتراوح هذه العلاقة بين التكامل والخلاف. يظل البحث المشترك بين هذين المجالين أمرًا ضروريًا لفهم أعمق للتطورات الاجتماعية عبر الزمن، وذلك من خلال تحليل كيفية تأثير البنى التاريخية على العمليات الاجتماعية والعكس.

3- المقاربة البنوية والجدلية والفهمية في تحليل الظواهر التاريخية

وهذا الحديث يدفعنا للغوص في المقاربات النظرية التي تتعلق بالمادة التاريخية، والتي عادة ما يستخدمها علماء اجتماع التاريخ. وقد طرحت هذه المقاربات نقدًا للتاريخ الذي تأثر بالفلسفة الوضعية، وهو التاريخ الذي أسسه مؤرخون وضعيون مثل سينيوبوس Seignobos، لانغلويس Langlois، وفوستال دو كولونج Fustel de Coulanges، الذي كان أستاذًا لإميل دوركهايم. هؤلاء المؤرخون كانوا يرون أن التاريخ يجب أن يُدرس بناءً على

الوقائع والأحداث المعزولة عن التفسيرات الاجتماعية العميقة. وقد نقد دوركهيم أيضًا هذا المنهج التاريخي الرومانسي الأخلاقي الذي تبناه جول ميشلي Jules Michelet، والذي ركز على سرد القصص التاريخية بطريقة تتسم بالعاطفة والشخصية، مما أغفل البنى الاجتماعية العميقة التي تشكل تلك الأحداث.

تنتقد هذه المقاربات التاريخية الوضعية لرؤية التاريخ كحدث تراكمي خاضع لتفسير مباشر وأحادي. هذه الرؤية التاريخية التي تركز على التفاصيل الصغيرة للأحداث وتعتمد على تسلسل زمني ضيق، قد أغفلت العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل السياقات التاريخية على المدى الطويل. في المقابل، جاء التيار البنيوي ليؤكد على ضرورة دراسة الهياكل الاجتماعية العميقة التي تتغير بشكل بطيء، ولكنها مؤثرة على التحولات التاريخية على المدى البعيد. عليه، يُظهر النقد الموجه للتاريخ الوضعي من قبل المؤرخين المشتغلين في مجال السوسيولوجيا أنه لا يمكن فهم التاريخ بمعزل عن القيم الاجتماعية والاقتصادية، كما أن التحليل السوسيولوجي للتاريخ يُقدّم فرصة لفهم أعمق للمؤسسات الاجتماعية والبنى الثقافية التي تؤثر في تطور المجتمع عبر الأزمنة. ومن أبرز المقاربات النظرية⁵

3-1- المقاربة البنيوية

ظهر هذا الاتجاه ليعارض المؤرخين الذين كانوا يرون أن التخمين والتحليل العلمي هما السبيل الوحيد نحو معرفة موضوعية. هؤلاء المؤرخون اعتمدوا في عملهم على تاريخ أحداث محصور في فترات زمنية ضيقة، متجنبين السياقات الأوسع. في المقابل، رفض هؤلاء المؤرخون الصعود إلى مستويات أعمق من الحقيقة الاجتماعية التي تتحول ببطء، وتعديلات هذه التحولات ليست ظاهرة بشكل مباشر للوعي التاريخي. وبالبتعداد عن التاريخ السياسي الذي يركز على الأحداث، وجه المؤرخون الذين عملوا في مجلة "حوليات" اهتمامهم نحو الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والتاريخ العميق لذهنيات الجماعات، وبالتالي أتاحوا لأنفسهم فرصة للوصول إلى الهياكل التي تشهد تحولات بطيئة على المدى المتوسط والطويل، وهو ما يتماشى مع علم الاجتماع. التاريخ، وفقًا لهذه المقاربة، ليس فقط اكتشاف التشابكات الفردية للأسباب، بل هو دراسة للهياكل التاريخية الفردية التي تتمتع بالقدرة على بلورة نظريات سوسيو-تاريخية واضحة وموضوعة، وموجهة نحو مجموعة من الظواهر التي تشترك في سمات بنيوية أساسية مثل الإقطاع أو العصبية الخلدونية.

⁵ ياسين سعادة، التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر الى اين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي،

مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 6، جامعة ابن خلدون، تيارت 2013 ص 297-320

3-2- المقاربة الجدلية أو البنائية

في هذه المقاربة، يتم النظر إلى الظواهر الإنسانية على أنها نتاج بنائين: الأول يتعلق بنشوء الظاهرة أو ولادتها، والثاني يتعلق بتشكيل تماثلاتها. فالعلاقات الاجتماعية ليست ثابتة في الوراثة أو في بيئة تحدد خصائصنا، بل هي ترتبط بتطورات ثقافية ولغوية وعقلية. التفاعل بين الأفكار والموضوعات يحدده التاريخ، ومن مهام الباحث السوسيو-ثقافي تحديد طرق التشكيل الرمزي المتعلقة بالبنى السوسيو-تاريخية المختلفة. ومن هنا، يصبح من المستحيل دراسة الظواهر بشكل كامل دون النظر إلى معانيها بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين، كما أشار ماكس فيبر.

3-3- المقاربة الفهمية

هذه المقاربة تركز على فهم خصوصيات الفكر البشري، إذ تتعلق بإعادة بناء الأنشطة المعقدة التي تتأسس على الدوافع والرغبات. هناك حدود لفهم السير الداخلي عندما نعتمد فقط على الظواهر الخارجية، إذ كلما ركزنا على الخصوصية الوجودية، كلما أصبح التواصل محدودًا. ولكن، في المقابل، تبرز أهمية دراسة العلاقات الواعية بين الأفراد وإبداعهم الاجتماعي في تشكيل الجماعات والبنى الاجتماعية، حيث يظهر التاريخ وكأنه بعيد عن الإدراك الواعي للأفراد.

وفي الختام، يتضح أن علم الاجتماع التاريخي يمثل اقترابًا نظريًا ومنهجيًا يسعى إلى تجاوز الفصل التقليدي بين علم الاجتماع والتاريخ، من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية في امتدادها الزمني وتفاعلاتها البنوية. فهو لا يكتفي بوصف الأحداث أو تحليل البنى الراهنة، بل يعمل على الكشف عن المسارات التاريخية التي أسهمت في تشكيلها، معتمداً على أدوات تفسيرية تجمع بين التحليل السوسولوجي والبحث التاريخي.

وعليه، فإن ماهية الاقتراب النظري في علم الاجتماع التاريخي تكمن في فهم المجتمع باعتباره نتاجاً لتراكمات تاريخية وصيرورات اجتماعية متداخلة، حيث تتفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية في تشكيل مسار التحول الاجتماعي. ومن ثم، يوفر هذا الحقل المعرفي إطاراً تحليلياً شاملاً يمكن الباحث من تفسير التغيرات المجتمعية تفسيراً عميقاً، قائماً على الربط بين البنية الاجتماعية والسياق التاريخي في رؤية تكاملية متوازنة.

أسئلة حول الدرس

1. كيف يمكن للاقتراب النظري أن يساهم في فهم الظواهر الاجتماعية التاريخية؟
2. ما هو الدور الأساسي للنظرية في دراسة الظواهر التاريخية الاجتماعية؟
3. أي من التالي يعتبر نقدًا شائعًا للاعتماد على الاقتراب النظري؟
4. ما الهدف الأساسي من الاقتراب النظري في علم الاجتماع التاريخي؟

الدرس الثاني

المدرسة الكولونيالية والانقسامية

تمهيد:

تُعَدّ المدرسة الكولونيالية والانقسامية من أبرز الاتجاهات النظرية التي لعبت دورًا مهمًا في فهم وتحليل المجتمعات الاستعمارية وما خلفته من آثار اجتماعية وثقافية عميقة. وقد تأسست هذه المدرسة على أسس استشراقية هدفت إلى تعزيز هيمنة القوى الاستعمارية، من خلال تقسيم المجتمعات المستعمرة إلى كيانات متناحرة وغير متجانسة. ومن خلال التركيز على إبراز الاختلافات العرقية والثقافية، سعت المدرسة الكولونيالية إلى تكريس الفوارق الاجتماعية وتعميق الانقسامات الداخلية، بما يخدم تسهيل السيطرة الاستعمارية وإضعاف أي حركات مقاومة وطنية. ويشكل هذا الموضوع محطة مهمة لفهم العلاقة بين المعرفة والاستعمار، وكيف يمكن توظيف العلوم الإنسانية والاجتماعية كأدوات للسيطرة والهيمنة الفكرية والثقافية. وفي هذا الدرس سنركز على دراسة المدرسة الكولونيالية والانقسامية، وبيان كيف استُخدمت كأداة فكرية لخدمة الاستعمار وتعميق الانقسامات الاجتماعية والثقافية.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية للمدرسة الكولونيالية والمدرسة الانقسامية.
- تمكين الطالب من فهم الفرق بين المدرسة الكولونيالية والمدرسة الانقسامية في الجزائر.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم المدرستين في تحليل الوقائع التاريخية المتعلقة بالاستعمار الجزائري وربطها بالسياسات الاستعمارية الفرنسية.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل مساهمة المدرسة الكولونيالية في تفكيك الهوية الجزائرية ومقارنة مواقف المدرستين تجاه الوحدة الوطنية.
- تعزيز قدرة الطالب على تقييم تأثير المدرسة الكولونيالية والانقسامية على المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار وبعد الاستقلال.

1- المدرسة الكولونيالية (أو الاستعمارية):

تُعَدّ المدرسة الاستعمارية، أو ما يُعرف بالمدرسة التاريخية الاستعمارية، من المدارس التي تتسم بطابع إيديولوجي واضح يعكس تصوّرات الاستعمار وأهدافه. فقد تبنّت هذه المدرسة نظرةً استعماريةً للهوية الجزائرية، وروّجت لفكرة

مفادها أن الجزائر لم تكن أمة ذات كيانٍ مستقل قبل الاستعمار الفرنسي، وأنها تفتقر إلى العناصر الأساسية التي تؤهلها لتكون وطنًا مستقلاً⁶.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، سعى الاستعمار إلى تقديم صورةٍ مشوّهة لتاريخ الجزائر وبلاد المغرب العربي، من خلال التركيز الانتقائي على الجوانب التي تخدم السيطرة الاستعمارية وتبرّرها. كما اعتمدت هذه المدرسة على سرد الأحداث التاريخية من منظور المستعمر، الأمر الذي أدّى إلى إخفاء أو تحريف الحقائق التاريخية، ولا سيما تلك التي تُبرز مقاومة الشعوب المحلية، حيث صُوّرت هذه الشعوب على أنها متخلّفة وعاجزة عن تحقيق التقدّم من دون التدخل الاستعماري.

ويُقصد بالمدرسة التاريخية الكولونيالية، من الناحية المنهجية، ذلك المنهج الذي اعتمده الباحثون الفرنسيون في دراسة تاريخ الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية. وقد كان الجانب التاريخي من أوائل المجالات التي اهتمّت بها فرنسا بعد احتلالها للجزائر سنة 1830، نظرًا لجهلها بواقع الجزائر وتاريخها وخصائصها الحضارية. لذلك اتجهت، منذ البداية، إلى العمل في ثلاث مجالات رئيسية، هي⁷:

- نشر الآثار القديمة المتعلقة بالجزائر.
- إنشاء اللجان العلمية، ومنح التراخيص للعلماء للقيام بالدراسات والأبحاث، والتعريف بالآثار التاريخية للبلاد.
- إنشاء الجمعيات والصحف والدوريات التي تُعنى بحفظ المكتشفات التاريخية وتعتني وتعرف بها

1-1-منطلقات ودوافع المدرسة الكولونيالية

استندت المدرسة التاريخية الكولونيالية إلى تصور الفرنسيين لأنفسهم كشعب "متحضّر" تمكن بالقوة العسكرية من السيطرة على شعب يُعتبر متخلّفاً، وأنهم يملكون القدرة على إدارة شؤون شعب مسلم لا يستطيع التحكم في مصيره بنفسه. وقد شكّلت هذه الرؤية الاستعلائية الأساس الذي حدّد ملامح المنهج المتبع في دراسة تاريخ الجزائر في إطار المدرسة التاريخية الكولونيالية⁸.

⁶ ولد بوسيافة، رشيد، مفهوم الهوية الجزائرية وفق منظور المدرسة التاريخية الكولونيالية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2023، ص 595، 603، متاج على <https://asjp.cerist.dz/en/article/223617>

⁷ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في التاريخ الجزائري، ج 1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 14

⁸ نفس المرجع السابق، 2007، ص، ص 17، 18.

وانعكس هذا التوجه بوضوح على إنتاج المؤرخين الفرنسيين، الذين غالبًا لم يخضعوا أعمالهم لمراجعة موضوعية أو رقابة نقدية، لا سيما فيما يتعلق بتاريخ الجزائر. وكان الهدف من هذا الإنتاج التاريخي تصوير الجزائر كدولة عاجزة عن إدارة شؤونها، ولتبرير الهيمنة الفرنسية.

ويرى المؤرخ أبو القاسم سعد الله أن دوافع هذه المدرسة لم تكن علمية فحسب، بل سياسية وأيديولوجية بامتياز، إذ تمثلت في إظهار الشعب الجزائري، الواقع تحت قبض الحضارة الأوروبية، كغير مؤهل للحكم الذاتي. وقد استندت هذه المقاربة إلى أدوات الغزو الفكري المستوردة من الشرق تحت شعار "معرفة الإسلام وحضارته"، بينما كانت أهداف الفرنسيين الحقيقية تتمثل في السيطرة وتكريس الاحتلال، وهو ما استلزم استخدام وسائل مادية ومعنوية دقيقة، وجمع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج بشكل منهجي⁹ (سعد الله، 2007).

كما لعب الفضول العلمي الناتج عن عصر النهضة الأوروبية دورًا محوريًا في هذه المدرسة، إذ دفع العقل الأوروبي إلى استكشاف ميادين المعرفة والغوص في أعماقها. وقد انعكس هذا الفضول على العقل الشرقي، بما في ذلك الجزائري، من خلال تصوير الأوروبي كشخص متقدم ثقافيًا مقارنة بالشعوب الأخرى، واعتباره من واجبه تمدين هذه الشعوب و"رفعها" وفق تصور استعماري قائم على التمايز الثقافي.

1-2- الإنتاج العلمي للمدرسة التاريخية الكولونيالية

امتد الإنتاج العلمي للمدرسة التاريخية الكولونيالية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، وشمل مراحل متعددة من جمع وتحليل المعلومات التاريخية. ويطلق ستيفان غزال على هذا العهد اسم "المدرسة الجزائرية القديمة" في كتابه التاريخ، نظرًا لأن الذين تعاقبوا على كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي والسياسي والإداري كانوا غالبًا كتابًا عسكريين أو مترجمين عسكريين، وذلك في ظل إدارة فرنسية عسكرية للجزائر من 1830 إلى 1871، باستثناء الفترة بين 1858 و1880. ولا عجب أن تولى العسكريون كتابة تاريخ محكومهم، إذ كانوا على صلة مباشرة بالجزائريين. خلال العقد الأول من الاحتلال، برز كتاب عسكريون أمثال كاريت، بيلسي، هانوتو، وديلامار، الذين شاركوا أيضًا في اللجنة العلمية والاكتشاف التي أنشأتها وزارة الحرب سنة 1837¹⁰.

بدأ الأوروبيون بنشر كتب الرحالة عن الجزائر في العصر العثماني، مثل أعمال ديبغو دي هايدو (Diego de Haëdo) وفريدريك شيلر (Friedrich Schiller)، بالإضافة إلى إعادة دراسة نصوص مثل Venture De Paradis.

⁹ أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص 18

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص 20

كما اهتم الباحثون الجزائريون، من بينهم ابن خلدون، والبكري، والعيّاش، وحسن الزيان، بالوثائق العثمانية المتوفرة حول الجزائر¹¹

وفي إطار المؤسسات الرسمية، أنشأت فرنسا لجناً علمية لدراسة الجزائر، كان أولها اللجنة العلمية الأفريقية الجزائرية سنة 1833، التي أعدت تقارير متعددة عن البلاد. وتبعها في 1837 لجنة اكتشاف الجزائر العليا تحت إشراف وزارة الحرب، حيث أنجزت أبحاث في مجالات الآثار والفنون والطرق والزوايا والقبائل¹².

ومع مرور الوقت، تأسست جمعية قسنطينة للآثار سنة 1852، ثم جمعية التاريخ الجزائري سنة 1856 التي أصدرت المجلة الأفريقية واستمرت في الصدور لنحو قرن كامل، وتلتها جمعية وهران الأثرية سنة 1878 التي أصدرت نشرة دورية لتعزيز البحث العلمي.

ركّزت الدراسات في بداياتها على الجانب الإثنوغرافي الوصفي، ثم تطورت إلى دراسات إثنولوجية وسوسولوجية تحليلية مقارنة، تناولت أساليب الحياة الاجتماعية، والخصائص اللغوية والثقافية والدينية الإسلامية، والتي شكلت المادة الأساسية للتحليل. وقد تأثرت معظم الكتابات الاجتماعية خلال المرحلة الاستعمارية بالسوسولوجيا الفرنسية، مستندة إلى مساهمات عدد من الباحثين في مجالات متعددة، مع التركيز على إعادة صياغة التاريخ الاجتماعي وإثبات شرعية الوجود الفرنسي في المنطقة.

ركز الباحثون في دراساتهم على الفترة الرومانية، محاولةً إظهار أوجه شبه بين المجتمع الروماني القديم في الجزائر والمجتمع الاستعماري، باعتبار فرنسا الورثة الشرعية لروما، دون أي التزام بالمعايير المنهجية العلمية. ومن بين أبرز هؤلاء الكتاب: جون لاسوس (Jean Lassus)، غابريال كامبس (Gabriel Camps)، ستيفان غزال (Stephan Gsell)، وإيريك فليكس غوتبي (Eric Felix Gautier).

بناءً على ذلك، يمكن تقسيم السوسولوجيا الكولونيالية إلى قسمين:

- دراسات رسمية مخططة من قبل وزارة الحرب الفرنسية عبر العسكريين والمرتقة، وُظّفت لخدمة المشروع الكولونيالي، وبدأت منذ عام 1830 مع تأسيس اللجنة العلمية لاستكشاف الجزائر
- دراسات مستقلة ومحايمة تشمل أعمالاً مثل تلك التي أنجزها جاك بيرك (Jacques Berque)، والتي تمثل جهداً علمياً بعيداً عن التوجه الاستعماري.

¹¹ أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص 26، 18

¹² نفس المرجع السابق، ص 21

ورغم أهمية إنتاج مونوغرافيات حول بعض التجمعات والمناطق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فإن العديد من النقاد، بما في ذلك جاك بيرك نفسه، انتقدوا هذه المدرسة لافتقارها للموضوعية في تحليل الواقع الاجتماعي والديني والثقافي، إضافة إلى ضعف معرفة الكثير من الباحثين الفرنسيين بتاريخ المنطقة.

1-3- نقد المدرسة الكولونيالية (أو الاستعمارية) :

- لقد تناول رواد هذه المدرسة مجال الإثنولوجيا (علم الأعراق والأجناس)، وأعادوا صياغة التاريخ الاجتماعي بخلفيات أيديولوجية واضحة، وبمقاربة منهجية مغلوبة. كما أن المقاربة الكولونيالية لا تمثل اختصاصًا ضيقًا بقدر ما هي رؤية تحليلية تسللت إلى مختلف الأعمال التي تناولت المجتمع.

- يُعاب على المدرسة الكولونيالية تحييزها للطرح الأيديولوجي للمعتمدين في تفسير الواقع الاجتماعي والديني والثقافي، فضلًا عن ضعف المرجعية التاريخية لدى العديد من دارسي هذا الاتجاه فيما يخص تاريخ بلاد المغرب. وقد ركزت هذه المدرسة في بداياتها على دراسة السكان المستقرين من ذوي الأصول "البربرية"، مثل قبائل منطقة القبائل، والأوراس، والمزاب.

- انطلقت دراساتها من فرضيات منسجمة مع السياسة الاستعمارية، التي كانت ترى أن السكان المستقرين أقلّ رفضًا للتدخل الاستعماري. كما انطوت أغلب هذه الدراسات على فكرة إثبات الركود الاجتماعي والانقسام السياسي، وهي تصورات تأثر بها - عن غير قصد - عدد من الباحثين الجزائريين عند تناولهم تاريخ الجزائر في مرحلة ما قبل الاحتلال.¹³

2- المدرسة التجزيئية أو الانقسامية

تُعرف المدرسة الانقسامية، التي تُسمى أيضًا المدرسة التجزيئية أو الانشطارية، بأنها إحدى أبرز المدارس الأنثروبولوجية التي ظهرت في القرن الثامن عشر. وتهدف أساسًا إلى فهم بنية المجتمعات البدائية، لا سيما تلك التي تعتمد على العلاقات القبلية والعشائرية، من خلال دراسة الانقسامات الاجتماعية والثقافية داخل هذه المجتمعات. وقد شهد القرن التاسع عشر اهتمامًا متزايدًا بهذه المجتمعات، بالتزامن مع موجة الاستعمار والتوسع الأوروبي، خصوصًا في دراسة المجتمعات قبل الصناعية.

منذ ستينيات القرن الماضي، حاول سوسيولوجيون وأنثروبولوجيون، وكذلك مؤرخون وجغرافيون في بعض الأحيان، دراسة المجتمعات المغاربية من خلال نماذج نظرية أعدت في إطار مجتمعات أخرى تشترك معها في بعض السمات

¹³ ياسين سعادة، نفس المرجع السابق، ص 303

الأساسية. واعتمد هؤلاء الباحثون بالدرجة الأولى على مفاهيم الانقسامية من جهة، ومفهوم نمط الإنتاج من جهة ثانية، وهي مفاهيم منبثقة عن السوسيولوجيا الأوروبية لأواخر القرن التاسع عشر. وقد أثار استعمال هذه المفاهيم جدلاً واسعاً لم يُفصّل بعد، ولأسباب عدة، إلى نظرية متكاملة تجسّد ديناميكية المجتمعات المغاربية، ولكنه أبرز جوانب التعقيد التي تجعل دمج المجتمع المغاربي في إطار تصنيفات السوسيولوجيا الأوروبية¹⁴ أمراً صعباً.

استطاعت الانقسامية، بفضل تأثير الأنغلو-ساكسوني، تجاوز التركة الكولونيالية من خلال توسيع مجالات البحث الميداني، مبتعدةً عن التنظيرات الأيديولوجية المباشرة. وتميزت الانقسامية بقدرتها على صياغة نماذج نظرية وأدوات مفاهيمية متميزة، مقارنة بما كان يسيطر على السوسيولوجيا الكولونيالية من نزعة اختبارية ضيقة وتركيز على جمع البيانات ومركزية استشراقية أوروبية¹⁵.

لقد جمعت الأنثروبولوجيا الانقسامية بين خصائص التحليل البنيوي والوظيفي في آن واحد، حيث سعت إلى دراسة الميكانيزمات الداخلية والظاهرية للمجتمعات، مع التركيز على فرز الظواهر والأحداث واعتماد تصنيف يصل أحياناً إلى حد الجمالية، مع ميل خاص إلى تعميم الجزئيات على المجتمع الكلي. وقد ركزت، شأنها شأن المدرسة الاستعمارية، على العلاقات القبلية واعتبرتها سمة مميزة للمجتمعات المغاربية.

ويتميز التحليل الانقسامي بحيويته في تبسيط المعطيات، واستخدام الرسوم البيانية والرموز والأشكال التخطيطية، إلى جانب الإحصاءات والمقارنات. كما سعت الانقسامية إلى إعادة دراسة بعض المجالات التي تناولتها المدرسة الاستعمارية، وأعدت نشر بعض أعمالها، مثل كتاب مونتاني باللغة الإنجليزية عام 1973. وقد انطلق التحليل الانقسامي بشكل غير منظم مع الدراسات الأولى حول الجزائر، خصوصاً في أبحاث لوتورنو وهانوتو حينما أشارا إلى صراعات "الصفوف"، ومع أطروحة ماسكراي التي تناولت البنى والمؤسسات القبلية في مناطق القبائل والأوراس والمزاب. وقد أظهر ماسكراي التحالفات القبلية ودور الصلحاء في تحقيق المصالحات، مبرزاً أن الكيان القبلي في تلك المناطق لا يزال قائماً وفعالاً¹⁶.

لقد توازى هذا الطرح الجيني للأطروحات الانقسامية مع دوركهيم، وخاصة كتابه في "تقسيم العمل الاجتماعي"، حينما أشار إلى مجموعات القبائل من ناحية، واستخدم لأول مرة مفهوم "الانقسامية" (Segmentarité) للدلالة على أن المجتمع الانقسامي ذي التضامن الآلي يقوم على مبدأ التشابه بين كيانات مستقلة

¹⁴ ياسين سعادة، نفس المرجع السابق، ص 304

¹⁵ نفس المرجع السابق، ص 305

¹⁶ نفس المرجع السابق، ص 306

وقائمة بذاتها. إذ يقول: "ليكون التنظيم الانقسامي ممكناً ينبغي أن تتشابه القسمات، وبدون هذا التشابه لا يمكنها أن تتحد وأن تتباين في الوقت نفسه، إذ بدون هذا التباين سيضيع بعضها في بعض، وينتهي بها المطاف إلى التلاشي".¹⁷

كما يعرف المجتمعات الانقسامية على أنها مبنية على تعاقب تكتلات تتشابه فيما بينها مثل الحلقات المتتالية ويمكن تسمية الكتلة عشيرة باعتبارها أن هذه الصيغة تعبر عن طبيعة مزدوجة عائلية وسياسية في آن واحد والواقع أن هناك قرابة دم تجمع بين جل أفراد العشيرة الشيء الذي يخلق شعوراً بروابط القرابة

2-1- الأسس النظرية للمدرسة الانقسامية

- **الانقسام الثنائي:** تعتبر هذه الفكرة حجر الزاوية في النظرية، حيث تنقسم المجتمعات البدائية إلى مجموعتين متضادتين ومتكاملتين في الوقت ذاته، على أسس جغرافية أو ثقافية. وتبرز هذه الانقسامات في جميع مستويات التنظيم الاجتماعي، بدءاً من العشيرة وصولاً إلى القبيلة بأكملها.

- **الديناميكية الاجتماعية:** تؤكد المدرسة أن الانقسامات الاجتماعية ليست ثابتة، بل تتغير تبعاً للظروف والمواقف الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يزداد التضامن عند مواجهة خطر خارجي، بينما يظهر الانشطار والانقسام في أوقات السلم والهدوء، وهو ما يُعرف بمبدأ الانصهار والانشطار.

- **انعدام التراتب الاجتماعي والمساواة:** من أهم خصائص المجتمعات الانقسامية أيضاً انعدام التراتب الاجتماعي وهذه المساواة حالت دون تركز السلطة ومنعت من ظهور زعامات قوية قادرة على الحفاظ على الأمن وبقي البديل عن عدم وجود سلطة¹⁸.

2-2- نقد المدرسة الانقسامية

- اعتمد الانقساميون على الرواية الشفوية والبيانات الإثنوغرافية، بالإضافة إلى مساهمات استعمارية مثل هارت، بينما تتوفر المجتمعات المغربية على مصادر مكتوبة كالمخطوطات والوثائق، ما دفع بعض النقاد، مثل الخطيبي، إلى وصف هذا المنهج بأنه هذيان. كما أن النموذج الانقسامي تجاهل الظواهر التي لا تتوافق مع فرضياته، فغاب اهتمامه بمؤشرات التغيير العميق في البنيات الأساسية وحركة الأفراد¹⁹

¹⁷ Emile Durkheim, De la division du travail social, 7ème éd. (Paris : Presses (YA) universitaires de France, 1960), p. 152.

¹⁸ عبد الله الحمودي، لانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداصة، ملاحظات حول أطروحات غلنر من كتاب الأنثروبولوجيا والتاريخ "حالة المغرب العربي"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ص 64.

¹⁹ ليليا بن سالم وآخرون، بن سالم ليليا وآخرون، الأنثروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، بدون سنة، ص 32.

- تغافل الانقساميون عن تحليل أشكال الملكية إذ اقتصروا على الملكية القبلية الجماعية، رغم أن بيرك²⁰ يؤكد على التملك الفردي سواء على مستوى العمل أو الشعور وهذا باعتبار أن القبائل المغربية واقعة ولو جزئيا تحت نظام الملكية الإسلامي الذي يشجع الملكية الخاصة وهذا ينافي القول بأن شكل الملكية الوحيد داخل القبيلة هو الشكل الجماعي

- واختزلت المقاربة الانقسامية ديناميكيات المجتمع المغربي في الانصهار والانشطار، متجاهلة عوامل أخرى مثل اندثار بعض الفئات، الغزوات، والتحالفات التي أعادت تشكيل شبكات القرابة. كما بالغت في تعميم خاصية الهامشية بالنسبة لعلاقة القبائل بالسلطة المركزية، متجاهلة وفاء مجتمعات الأطراف للحكم المركزي عبر الضرائب والتجنيد،

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن المدرسة الكولونيالية والانقسامية قد شكّلتا إطارين نظريين استُخدما في قراءة المجتمعات المستعمرة، غير أنّهما ارتبطتا بسياقات إيديولوجية وسياسية أثّرت في طبيعة تحليلاتهما ونتائجها. فقد قدّمت المدرسة الكولونيالية تصوّرات تخدم منطق الهيمنة الاستعمارية، عبر تصوير البنى الاجتماعية باعتبارها جامدة أو عاجزة عن التطور الذاتي، في حين ركّزت المدرسة الانقسامية على تحليل البنى القبلية والروابط الأولية بوصفها عناصر مفسّرة للتنظيم الاجتماعي.

أسئلة حول الدرس

1. برأيك، ما الفرق بين أهداف المدرسة الكولونيالية وأهداف المدرسة الانقسامية؟
2. كيف فسّرت المدرسة الكولونيالية بنية المجتمعات المستعمرة؟
3. ما العلاقة بين الاستشراق والمدرسة الكولونيالية؟
4. كيف استُخدمت العلوم الإنسانية والاجتماعية كأداة للهيمنة الاستعمارية وفق هذا الطرح؟
5. حلل الخلفيات الإيديولوجية التي وُجّهت أطروحات المدرسة الكولونيالية.
6. كيف فسّرت المدرسة الانقسامية التنظيم القبلي وآليات التوازن الاجتماعي؟
7. ما أوجه الاختلاف بين المدرسة الكولونيالية والمدرسة الانقسامية؟
8. ما طبيعة العلاقة بين المعرفة السوسيولوجية والمشروع الاستعماري؟

²⁰ نفس المرجع السابق، ص 34

الدرس الثالث

تأثير الحملات العسكرية على بنية المجتمع الجزائري

تمهيد:

شهدت الجزائر خلال القرن التاسع عشر تحولات اجتماعية وثقافية مهمة، حيث شهدت وجودًا عثمانيًا استمر حتى عام 1830، تلاه احتلال فرنسي استمر حتى نهاية القرن وبعده. وفي كلتا الوضعتين، عانى المجتمع الجزائري من تحولات جذرية مست بنيتة الاجتماعية وهويته.

إن دراسة التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة تمثل رافدًا معرفيًا جديدًا على المستويين الوطني والمحلي. حيث مرت الجزائر بتغيرات عديدة على مدار تاريخها الطويل، أثرت على تركيب مجتمعتها وبنيتها. ولعل نهاية التواجد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي تمثلان مثالًا واضحًا على هذه التحولات.

تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه الحملات وتأثيرها على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث سنتناول كيفية إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية، ونشوء أنماط اقتصادية جديدة، وتأثير ذلك على الهوية الثقافية والسياسية للجزائريين

وكذلك يهدف إلى:

- تعريف الطالب بأبرز الحملات العسكرية التي تعرض لها المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي
- تمكين الطالب من فهم كيفية تأثير هذه الحملات على بنية المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم تأثير الحملات العسكرية في تحليل بعض الأحداث التاريخية، وربط الحملات العسكرية بالتغيرات التي شهدتها البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل أثر الحملات العسكرية على الطبقات الاجتماعية المختلفة في الجزائر.
- تعزيز قدرة الطالب على تقييم تأثير الحملات العسكرية على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية في الجزائر.

1- البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل عام 1830:

قبل التطرق للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة يجب الإشارة إلى أن السيطرة الفرنسية تختلف عن السيطرة التركية من حيث المضمون ذلك أن «الأتراك» قد احتفظوا بالبنية الاجتماعية المحلية، دون أن يمسوها

بينما كانوا يستمدون منها دخلهم، أما الفرنسيون، فعلى النقيض من ذلك فلم تكن باستطاعتهم أن يستغلوا السكان المحليين إلا بتحطيم أسسهم ذاتها" (21)

شهد المجتمع الجزائري على مر العصور العديد من التحولات والتناقضات في بنيته الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة للظروف التاريخية التي مر بها، والغزوات المتتالية التي تعرض لها، بدءًا من الرومان والوندال، والبيزنطيين، والعرب، والأتراك، والفرنسيين. حيث رافقت هذه الغزوات انتقال العديد من البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الغربية على المجتمع الجزائري، مما أدى إلى تشويه البنية الاجتماعية ككل، وجعلت منه فريسة يشتهيها الجميع ويتسابقون في استنزاف خيراته

تأثرت البنية الاجتماعية في المجتمع الجزائري بشكل كبير بالواقع الاجتماعي الذي فرضه الوجود العثماني، والذي كان قد تراكم نتيجة التحولات التي مرت بها دول المغرب الأوسط قبل ذلك. أفضى هذا الوضع إلى هيمنة الطابع الريفي على معظم المناطق الجزائرية، حيث امتزج نمط الحياة الحضرية في الجبال بالنمط البدوي في السهول. وعلى الرغم من الطابع الريفي العام للحياة الحضرية، إلا أن بعض التجمعات السكنية المدينية كانت أكبر نسبيًا من نظيراتها في الريف. هكذا إذا كان واقع الجزائر في الفترة العثمانية قبل وصول الفرنسيين فلقد توزع العدد الأكبر من سكانها حوالي 95% . بالريف فيما توزعت 5% الباقية على المدن" (22)

تميزت المدن بتوزيع غير متكافئ للسكان جغرافيًا، إذ تركز العدد الأكبر في الغرب مقارنة بالشرق. شملت المدن عائلات حضرية تعب "العائلات البلدية"، التي يعود أصلها إلى الفترة الإسلامية، إلى جانب الأندلسيين والأشراف. تشكلت من هذه العائلات طبقة ميسورة تُعرف بالأعيان، وكان من بين أفرادها ملاك الأراضي، الصانع المهرة، كبار التجار، والبحارة المغامرين. ركزت هذه الفئة جهودها على المحافظة على امتيازاتها، ولم تطمح لتولي المناصب السياسية، لكنها لعبت أدوارًا هامة في القضاء، الفتوى، التعليم، والكتابة، مما منحها مكانة بارزة وصوتًا مسموعًا.

أما في الريف، كان مجتمعًا قبليًا، فقد توزع السكان في مجموعات عشائرية تعرف بالقبائل، وكان كل منها خاضعًا لشيخها ومجلس الشيوخ المحلي. تضمنت كل قبيلة عدة دواوير (قرى)، حيث بلغ متوسط عدد الأسر في كل دوار حوالي اثنتي عشرة خيمة أو منزل، مستندة على رابطة العصبية أو رابطة الدم. اعتمدت بعض العائلات على هذه

²¹ مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة/سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 67.

²² ليلي تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، الجزائر، ديسمبر

العصبية لتكتسب مكانة قيادية،²³ حيث احتوت عائلات أخرى ضمن تحالفات توسعت إلى أن أصبحت تضم قرى عديدة تنظمها مجلس القرية.

"وكان اقتصاد المجتمع الجزائري ما قبل الكولونيالي يستند إلى نشاطين أساسيين: زراعة الحبوب وتربية الماشية. ففي السهول، وحتى تخوم الصحراء، كانت تسود الإقامة في مناطق الكلاء، ويصف ذلك بالبداءة، وهي إقامة فرضتها أعمال تربية الماشية ونظام زراعة الأرض مرة واحدة كل سنتين، إضافة إلى زراعة الحبوب²⁴

2- تفكيك البنية الاجتماعية في ظل الاستعمار الفرنسي

على مستوى البناء المجتمعي، تمكنت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى حد كبير من القضاء على أعيان المدن وسكان الحواضر، وذلك عبر سياسات ممنهجة شملت الهجرة القسرية، والتهجير، والنفي، والتفكير المتعمد، من خلال هدم الأسواق التقليدية، والقضاء على الحرف والصناعات المحلية، وإغراق الأسواق بالسلع الأوروبية، فضلاً عن تشييد المدينة الأوروبية فوق أنقاض المدينة العربية في مختلف المراكز الحضرية. غير أن الإدارة الاستعمارية، وبعد أن حققت هذه الأهداف، لم تتمكن—لا سيما خلال عهد نابليون الثالث، تم القضاء التام على البنية القبلية، نظرًا لحاجتها إلى توظيفها في إدارة أزمة وجودها الحديثة بالجزائر.²⁵

وعليه، تطوّرت السياسة الاستعمارية وفق منطق مزدوج يجمع بين التفكيك والمحافظة؛ فبعد المصادرة الواسعة للأراضي التي نفذتها الشركات العقارية الرأسمالية الكبرى، جرى تفكيك القبيلة بوصفها كياناً سياسياً، وتحويلها إلى دواوير، وذلك بموجب قانون Sénatus-consulte الصادر في 22 أبريل 1863 المتعلق بالملكية، ثم قانون وارنييه (Warnier) الصادر في 26 جويلية 1873 خلال عهد الجمهورية الثالثة، والذي كرس مبدأ الملكية الفردية في أراضي الملك وقّص من أراضي العرش. ونتيجة لذلك، تعرضت البنية الاجتماعية القبلية للتفكيك، وتعرّزت النزعة الفردية على حساب الجماعة، بفعل سياسة التجميع (La politique du Cantonnement).

على الرغم من قوة المقاومة الشعبية التي أبداهها الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي واستمرارها، إلا أن الظروف الموضوعية المرتبطة بالبنية الاجتماعية في تلك الفترة جعلتها عاجزة عن مواجهة نظام طبقي يعكس مصالح الرأسمالية الفرنسية إن الاستعمار الفرنسي، من خلال تجربته واحتكاكه بالقبائل التي قادت المقاومة، أدرك بسرعة الرمزية السياسية والاجتماعية لهذه القبائل. لذلك، قام بعمليات تفكيك وتطعيم لها، حيث كانت القبيلة تمثل الحقيقة

²³ ليلي تيتة، مرجع سابق، ص. 138.

²⁴ عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1962)، ترجمة عبد الله جوزيف، دار

الحدائق، بيروت، 1983، ص. 15.

²⁵ ليلي تيتة، مرجع سابق، ص. 141.

السياسية الأساسية، سارع إلى العمل على تفكيكها وتحطيمها، معتبراً إياها الحقيقة السياسية الوحيدة في المجتمع الجزائري. وقد تمت عملية التفكيك هذه تحت ذريعة «إدماج السكان الأصليين» فيما سُمّي بـ«أنوار» الحضارة الغربية، التي كانت المكاتب العربية تُصوِّرها على أنها سبيل الخروج من «الجمود» و«التوحش»، ويرجع تفكيك المجتمع الأصلي أساساً إلى طبيعة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، لذلك عمل الاستعمار على إعادة تشكيل البناء الاجتماعي عبر عدة محاور، تمثلت في²⁶:

✓ نزع ملكية الأراضي.

✓ تفكيك القبيلة إلى دواوير.

✓ إنشاء الملكية الخاصة داخل الدواوير.

2-1- نزع الملكية:

فيما يتعلق بنزع الملكية، ركزت الحكومة الفرنسية على أراضي العرش نظراً لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وسعت إلى تحويلها من ملكية جماعية إلى ملكية فردية قابلة للتنازل والتداول، بهدف توسيع الاستيطان وفرض السيطرة. وقد تبنت سياسة ملكية الرقبة (nue-propriété)، التي تمنح الدولة الأصل القانوني للأرض، بينما يقتصر حق القبائل على الانتفاع فقط، ثم جرى تقسيم الأراضي بين الإدارة الفرنسية والحائزين لتعويض فقدان حق الانتفاع. واجهت السلطات صعوبات كبيرة بسبب الطابع الجماعي لأراضي العرش وترسخها في الوعي الاجتماعي، ما جعل فرض السيطرة أكثر تعقيداً. لذلك، لجأت إلى سلسلة من الإجراءات القانونية على مراحل:

- تشخيص الملكية العرشية (1851): الاعتراف القانوني بحقوق الملكية والانتفاع للقبائل ضمن القانون الفرنسي.

- تجزئة الأراضي (1863): إصدار مرسوم Sénatus-consulte لتقسيم أراضي العرش إلى وحدات فردية قابلة للتنازل، خاصة لفائدة المعمرين. " قد كانت فرنسا تهدف من خلال هذا القانون إلى تحقيق هدفين: هدف مادي يقتضي تسهيل عملية انتقال الملكية إلى المعمرين، مستغلةً الفارق الاقتصادي بينهم وبين الجزائريين (فقر

²⁶ حمد مدان، المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، المجلد 7، العدد 1، امعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2011،

الجزائريين وثرء المعمّرين)، وهدف اجتماعي سياسي مقتضاه القضاء على النسيج الاجتماعي والترابط العائلي الذي يتميز به أفراد العرش"²⁷

- فرنسة الأراضي (1873): إخضاعها بالكامل للقانون الفرنسي من خلال قانون واري.
- تصفية الأراضي (1887-1926): إكمال عملية تحديد وتقسيم الأراضي وفق ثلاثة قوانين متعاقبة، بهدف إنهاء الملكية الجماعية ودمجها ضمن أملاك الدولة والمعمّرين، مع التأثير على النسيج الاجتماعي للقبائل. باختصار، مثلت هذه السياسات أداة استغلالية لاستنزاف الموارد وفرض السيطرة الاجتماعية والسياسية على المجتمع الجزائري، مع تحويل الأراضي الجماعية إلى ممتلكات فردية تخدم مصالح الاستعم

2-2- تفتيت القبائل إلى دواوير

بعد أن قضى الاستعمار على القاعدة المادية التي تركز عليها القبائل المتمثلة في الملكية الجماعية للأرض، بمصادرة أهم الأراضي وأخصبها، وتوزيعها على المستوطنين. انتقلت السلطات الاستعمارية إلى تفكيك النظام الاجتماعي لهذه القبائل، بتفتيتها إلى دواوير والدوار نظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعات غير متجانسة من السكان في منطقة معينة. ومجموعة من الدواوير تنتمي إلى بلدية. هذه البلدية غالبا ما تكون مختلطة خاضعة مباشرة للسلطات العسكرية الفرنسية. جاء هذا التنظيم الإداري الجديد بموجب قانون 22 أبريل 1863 السالف الذكر. "والذي جاء فيه لن تغفل الحكومة عن الحقيقة ان سياساتها يجب ان تشد على العموم التخفيف عن التأثير الزعماء وتفتيت القبيلة"²⁸، وهذا القانون لم يكن يهدف إلى تكسير النظام الاقتصادي للقبيلة فحسب، وإنما كان يرمي إلى أحداث قطيعة اقتصادية اجتماعية ونفسية للفرد مع القبيلة. وقد أكد هذا الهواري عدى: "إن التعديلات الذي وقعت على نمط الإنتاج الفلاحي، لم تكن في طبيعته فحسب وإنما على عناصره التأسيسية. إن نمط الإنتاج ليس عملية تقنية اقتصادية ذات متغيرات مادية. ولكنه كذلك نظام اجتماعي. أو على الأقل جزء مهم من النظام الاجتماعي هذا يعني أن فصل الفرد عن الكيان السوسيو - اقتصادي الذي تربى فيه وكون أحاسيسه وذكرياته التي تحدد انتمائه يجعله يشبه السمكة خارج البحر، أي يصبح شخصا منزوعا من جذوره وبلا هوية ينتمي إليها، وهذا أصعب ما يصطدم به الإنسان، لأن حياة الجماعة والملكية الجماعية حافظتنا على التوازن بين الإنسان

²⁷ نعيمة حاجي، أراضي العرش بين ملكية الدولة وحيازة العروش في الجزائر، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر مجلد 17، عدد 03، سبتمبر 2018، نقلاً عن: عمر حمدي باشا، أراضي العرش، مقال منشور في مجلة مجلس الدولة، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجلس الدولة، منشورات الساحل، العدد الثاني، سنة 2002، ص. 83.

²⁸ صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2012-2014، ص 276

والمكان المرتكز على المنطق الداخلي للقبيلة. أدت هذه السياسة التفكيكية إلى تمكن فرنسا في نهاية 1870 من القضاء على 374 عرش وإنشاء 656 دوارًا يتواجد بها 1057.066 نسمة. يقيمون في مساحة لا تقل عن 6833751 هكتار. 5 بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية التي أحدثته

2-3- إنشاء الملكية الخاصة:

بعد أن قضت السلطات الاستعمارية على القاعدة المادية التي تستند إليها القبائل من خلال المصادرة المكثفة للأراضي، ومن ثم تفتيت هذه الكيانات السياسية والاجتماعية إلى دواوير صغيرة تسكنها مجموعات من السكان تفتقر إلى التجانس، انتقلت السلطات إلى تحطيم المقوم الأخير للمنظومة الاجتماعية التقليدية، وهو الملكية الجماعية للأرض. " يرى البعض الآخر أن الاستعمار الفرنسي هو الذي أشاع فكرة عدم وجود الملكية الخاصة في الجزائر، من أجل أن يضم إلى أملاك الدولة المستعمرة أكبر قسم من الأراضي، وتؤكد ذلك النظرية المعروفة بـ نظرية ملكية الرقبة (nue-propriété)، التي تفترض أن الملكية الخاصة لم تكن موجودة، وأن القبائل لم تكن تتمتع إلا بحق الانتفاع بالأراضي التي كانت تستعملها.²⁹ "، لذلك، وبالمقابل، أشاع فكرة الملكية الجماعية أو الشائعة، المجسدة من خلال أراضي العرش، ليصنفها بعد ذلك ضمن أملاك الدومين، ويؤزّعها على المعمرين، وقد تمت هذه السياسة، ظاهريًا، تحت شعارات إدماج السكان المحليين في عالم "الحضارة الأوروبية" من خلال القضاء على الأطر الجماعية التي تعتبر سببًا للجمود الاجتماعي والاقتصادي. وكان الهدف الحقيقي هو تشجيع النزعة الفردانية والتبادل الحر. قال الجنرال بيجو في إحدى المناسبات أمام الجمعية البرلمانية "يجب احتلال الجزائر بالسيف والمحرث"³⁰.

لكن في الواقع، كانت سياسة خوصصة ملكية الأراضي تهدف أساسًا إلى إزالة الحواجز التي تحول دون استيلاء المستوطنين على ما تبقى من أراضي لدى الجزائريين. وقد أكد هذا النوايا رئيس بلدية المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، حيث سعى الحاكم العام إلى الإسراع في إنشاء الملكية الخاصة وتقنين حرية المبادلات بالشكل الذي يسمح للمستوطنين بالاستيلاء على 90% من الأراضي خلال فترة زمنية قصيرة.

وقد جاء قانون WARRIER المؤرخ في 26 يوليو 1873 ليؤكد هذه الرغبة من خلال نصه على اعتبار جميع الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي، مما يعني أن أراضي الأعراس ينبغي أن تقسم، ولم يعد من حق المسلمين المحافظة على الملكية الجماعية.

²⁹ عدي الهواري، مرجع سليل، ص 19.

³⁰ بن يوسف بن رقية، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، 2004، ص 26.

نتيجة لهذا القانون، نشأ نوع من المضاربة والتسابق للتخلص من الأراضي، مما أدى إلى حدوث نزاعات وحزازات محلية بين الجزائريين. واستغل الفرنسيون هذا الوضع، محرضين الملاك الصغار والورثة على المطالبة بحقوقهم، للتغلب على خصومهم في حال انتقل الأمر إلى المحاكم. ولا يخفى أن عددًا لا يستهان به من السكان الأصليين فقدوا أراضيهم في النهاية، نظرًا لقلّة معرفتهم بالإجراءات القانونية اللازمة لإثبات حقوق الملكية وكسب المعركة ضد المهاجرين الأجانب.

يمكننا أن نستنتج من كل ما سبق أن عملية التفكيك للأطر الاجتماعية التقليدية، المتمثلة أساسًا في نظام الجماعة والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي تشكل القبيلة، تمت على مراحل منهجية:

- **المرحلة الأولى:** ارتكزت على المصادرة المكثفة لأراضي القبائل لصالح المستوطنين، مما أفقد هذه المؤسسة الاجتماعية قاعدتها المادية. " حيث شرعت السلطات الاستعمارية في إصدار جملة من المراسيم والقوانين، حيث صادرت مساحات واسعة من الأملاك العامة، مطالبة بتقديم سندات الملكية إلى إدارة الأملاك العقارية كما فرضت حراسة جماعية على الأراضي ملك لقبائل بكاملها، بحجة انها تركت هذه الأراضي، وذلك بالإيجار أو البيع الشكلي³¹

- **المرحلة الثانية:** ارتكزت على فصل السكان عن القبيلة، بتفتيتها إلى مجموعة من الدواوير غير المتجانسة، وفردنة الإنسان الجزائري.

- **أما المرحلة الأخيرة:** فركزت على القضاء على نظام الجماعة، عن طريق فرض الملكية الخاصة وعدم الاعتراف بالملكية الجماعية.

أدى كل هذا إلى القضاء على مؤسسة القبيلة في أهم مقوماتها (نظام الجماعة والملكية الجماعية)، مما ساهم في تقهقر الأطر الاجتماعية السائدة وتراجع الهوية الثقافية. لكن هذا التقهقر للأطر الاجتماعية لم يكن نفسه في الجبال والسهول، لأن الضغط الاستعماري كان أقوى وأشدّ وقعًا في السهول، حيث تم تشويه نمط الإنتاج الزراعي، ليس في شكله فحسب، وإنما في عناصره التأسيسية، وذلك من خلال الخلخلة التي أحدثها النظام الاستعماري والتشوهات الثقافية للمنظومة الثقافية الناتجة عن إعادة تنظيم الملكية العقارية

³¹ إبراهيم مياي، الإستيطان الفرنسي، مجلة مصادر المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1954، العدد 5، ص 115

وعلى غرار السهول، فإن غلق المسارات الرعوية أدّى إلى تفكيك القبائل في الهضاب العليا. وعلى العكس من ذلك، فإن النظام العشائري — رغم تضيق الخناق عليه — بقي صامدًا في المناطق الجبلية، لأن نمط الإنتاج الزراعي والمنظومة الثقافية لم تُعدّل، أو كان التأثير الاستعماري عليها طفيفًا³².

كل هذه الإجراءات أدت إلى القضاء على مؤسسة القبيلة في أهم مقوماتها (نظام الجماعة والملكية الجماعية)، مما ساهم في تقهقر الأطر الاجتماعية السائدة وتراجع الهوية الثقافية. ومع ذلك، لم يكن هذا التقهقر في الأطر الاجتماعية موحّدًا في الجبال والسهول، حيث كان الضغط الاستعماري أشدّ وقعًا في السهول، مما أدى إلى تشويه نمط الإنتاج الزراعي على جميع مستوياته.

2-4- البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي

ويمكننا القول إن البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي اتسم بتفاوت جوهري، حيث سيطرت البورجوازية الأوروبية على الاقتصاد والسياسة، بينما عانت الطبقات الأخرى من الفقر والاستغلال. وهذا يظهر بوضوح في تفوق النمط الرأسمالي الزراعي، الذي يشكل البنية الاقتصادية الأساسية في تلك الفترة. وهذا يعكس الهيكل الاجتماعي السائد، الذي تميز بتفاوت عميق ناتج عن السيطرة الفرنسية. "إنّ السياسة الاستيطانية الاستعمارية كانت بعيدة عن قبول اندماج حقيقي للجزائريين مع فرنسا، إذ قسّمت السكان إلى مجتمعين متباعدين، سواء في الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية.

فمن جهة، يوجد مجتمع المستوطنين الفرنسيين المتمتعين بكامل الحقوق السياسية والباحوكة الاقتصادية، والخاصين للقوانين الفرنسية. ومن جهة أخرى، يوجد مجتمع الجزائريين الغارق في الجهل والفقر والتفكك الاجتماعي، والخاضع لسياسة خاصة تهدف إلى إخضاعه وإذلاله.

ويرى روبر أجيرون: «لم تكن مسألة دمج القوانين تهدف إلى اعتبار المسلمين فرنسيين، وبالعكس تمامًا، فإن سياسة الإخضاع هي التي طُبِّقت عليهم». وقد تجسّدت هذه السياسة في إنشاء قانون الأهالي لسنة 1881، الذي تضمن سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام، ومنح الحكام الإداريين والضباط صلاحيات زاجرة لفرض سلطتهم على القبائل التي لم تخضع بعد.

ويُعَدّ قانون الأهالي (Code de l'indigénat) مجموعة من النصوص وُضعت بغرض فرض النظام والانضباط في صفوف السكان المسلمين، وإلزامهم بإظهار الطاعة العمياء للأوروبيين. وقد بقي هذا القانون ساري المفعول إلى غاية سنة 1944، وبفضله حدّد المستوطنون إجراءات معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب دون نقاش،

³² حمد مدان، نفس المرجع السابق، 149.

ومنعهم من امتلاك الأسلحة، وعدم الذهاب إلى الحج دون رخصة، وفرض الطاعة التامة للسلطة الأوروبية، وكانت هذه العقوبات تُنفَّذ خارج السلطات القضائية.³³

انعكاسات على البنية المجتمعية

— تفكيك البنية القبلية وتقويض السلطة التقليدية: أدّت السياسة الاستيطانية إلى ضرب أسس النظام الاجتماعي التقليدي القائم على القبيلة، وذلك من خلال تفكيك بنيتها وإضعاف سلطتها المعنوية. كما أسهمت القوانين الاستعمارية في تقويض مكانة القبيلة بوصفها إطارًا منظمًا للعلاقات الاجتماعية، الأمر الذي أحدث خلخلة عميقة في توازن المجتمع المحلي. وقد ترتّب على ذلك إلحاق أضرار جسيمة بالقبائل المتضرّرة، إذ شكّلت المخالفات المزعومة لأحكام هذه القوانين ذريعةً لنفي عشائر بأكملها من مواطنها الأصلية إلى مناطق أخرى، ومصادرة ممتلكاتها، ومنحها للمستوطنين دون وجه حق³⁴.

— إضعاف الدور الديني والثقافي لرجال الدين: استهدفت السياسة الاستعمارية كذلك السلطة الروحية والثقافية لرجال الدين، عبر تهميش أدوارهم وإضعاف تأثيرهم داخل المجتمع، وهو ما أدى إلى فقدان المجتمع الجزائري أحد أهم ركائزه القيمية والثقافية، وأسهم في تآكل موروثه الحضاري.

— إذلال الفرد الجزائري عبر التشريعات الاستعمارية: تجلّى البعد التخريبي للسياسة الاستيطانية في استهداف الفرد الجزائري، حيث فُرضت عليه قوانين جائرة أفرغته من كرامته وحقوقه، وجعلته عرضة للإذلال الممنهج، في إطار سعي الإدارة الاستعمارية إلى إخضاع السكان الأصليين وكسر إرادتهم.

— نزع الملكية العقارية ومصادرة الأراضي الجماعية: شكّل قانون الغابات وغيره من التشريعات الاستعمارية وسيلة فعّالة لمصادرة الأراضي، حيث حُرّم الجزائريون من الانتفاع بأراضيهم ومواردهم الطبيعية، وتم الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الجماعية ومنحها للمستوطنين دون وجه حق.

— تشتيت العشائر والقبائل وفقدان الهوية الجماعية: أدّت مصادرة الأراضي إلى نفي عشائر وقبائل بأكملها من مواطنها الأصلية، مما تسبّب في تشتت العائلات في مناطق متفرقة من البلاد، وفقدانها لهويتها وروابطها الاجتماعية، بعد أن كانت الأرض تشكل الإطار المادي لوحدة القبيلة واستمراريتها.

³³ ، مرجع سابق، ص 152

³⁴ إيمان بوزراع، اثار السكة الحديدية الفرنسية في استعمار المناطق الداخلية الجزائرية: خط بونة-تبسة أمموزجل (1857-1914) ، أطروحة دكتوراه (ل.م.د)، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017-2018، ص 383

— **إعادة توطين الأوروبيين وتغيير التركيبة السكانية:** بعد تثبيت السيطرة السياسية، اتجهت فرنسا إلى تعمير الجزائر بعناصر أوروبية، عبر مخطط استيطاني منظم، تحولت أنظار القادة الفرنسيين إلى مسألة تعمير الجزائر بعناصر أوروبية، وسعيًا وراء تحقيق هذا الهدف رسموا خطة محكمة تلخص في أخذ نصف أراضي الجزائريين، سواء بإبعادهم عنها أو مصادرتها منهم، والاعتماد على الدولة لتمويل مشاريع الإسكان والإقامة. ولعل الشيء الذي جعل المستوطنين يقتنعون بنجاح خطة مشاركة الدولة في مساعدتهم على التغلب على الصعاب التي تعترض سبيلهم هو تزايد عدد المهاجرين الفرنسيين³⁵.

— **السيطرة الاستيطانية على الثروات الاقتصادية:** سعى المستوطنون إلى بسط نفوذهم على ثروات البلاد، مستفيدين من دعم الدولة الاستعمارية، فاستحوذوا على الأراضي الخصبة والموارد الاقتصادية، وأقصوا الجزائريين من دوائر الإنتاج والاستثمار. وقد شجعت الإمبراطورية الفرنسية الثانية، ما بين 1852-1870، إنتاج الحبوب وتصديرها إلى فرنسا بسبب التأخير الحاصل في وصول القمح إليها بفعل حرب القرم (1854-1855) والحرب الفرنسية البروسية. وبعد نهب الأراضي الجيدة من ملاكها ودخول رؤوس الأموال، أخذت الهوة تتسع أكثر فأكثر بين القطاعين الأوروبي والمحلي. وفي سنة 1860م لم يمثل الإنتاج الجزائري من القمح سوى 20% من الإنتاج الإجمالي.³⁶

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الحملات العسكرية مثّلت منعطفات حاسمة أثّرت بعمق في بنية المجتمع الجزائري على مختلف المستويات. فقد أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، وتغيير أنماط الاستقرار السكاني، وإضعاف البنى التقليدية، كما أحدثت تحولات في النظام الاقتصادي وأنماط الملكية والتنظيم القبلي، كما أفرزت هذه الحملات أوضاعًا اجتماعية جديدة اتسمت بالتفكك أحيانًا وإعادة التشكل أحيانًا أخرى، ومن ثمّ فإن دراسة تأثير الحملات العسكرية من منظور سوسيولوجي تاريخي تتيح فهمًا أعمق لمسار التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري

أسئلة حول الدرس

1. كيف أثّرت الحملات العسكرية الاستعمارية على نظام القبيلة؟
2. ما دور نزاع ملكية الأراضي في تفكيك البنية التقليدية للمجتمع الجزائري؟
3. كيف ساهمت سياسة تفتيت القبائل إلى دواوير في إضعاف الأطر الاجتماعية التقليدية؟

³⁵ أوليفي لوكور غرانيزون، الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، ترجمة: مسعود حاج مسعود دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 42.

³⁶ عميراي، أمحمد، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 60-61..

4. ما أثر فرض الملكية الخاصة على نظام الجماعة والملكية الجماعية؟
5. كيف انعكست الحملات الاستعمارية على نمط الإنتاج الزراعي التقليدي؟
6. لماذا كان تأثير الحملات الاستعمارية أشدّ في السهول مقارنة بالمناطق الجبلية؟
7. ما العلاقة بين الحملات الاستعمارية والتغيرات التي مست الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري؟
8. قيّم أثر الحملات الاستعمارية في تفكيك البنية التقليدية للمجتمع الجزائري.

الدرس الرابع:

الاتجاه الماركسي في الجزائر/ قبل الثورة وبعد الثورة

تمهيد:

الاتجاه الماركسي في الجزائر يمثل أحد التيارات الفكرية التي أثرت في مسار الحركة الوطنية والنضال السياسي والاجتماعي في البلاد. تتناول هذه المحاضرة تطور الفكر الماركسي في مرحلتين رئيسيتين: قبل الثورة التحريرية، حيث ظهر كجزء من النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وبعد الاستقلال، حيث لعب دورًا في تشكيل سياسات الدولة الجزائرية وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

يركز الدرس على دراسة العوامل التي ساهمت في انتشار الماركسية في الجزائر، مثل تأثير النخب المثقفة، العلاقة مع الحركات اليسارية العالمية، والظروف الاستعمارية والاجتماعية التي عايشتها البلاد. كما تسلط الضوء على دور الأحزاب والحركات ذات التوجه الماركسي قبل الثورة، وموقعها في خريطة النضال الوطني، بالإضافة إلى كيفية تأثير الماركسية بالتحويلات السياسية والاجتماعية التي تلت الاستقلال.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية للنظرية الماركسية وأبرز مبادئها والشخصيات المرتبطة بالاتجاه الماركسي في الجزائر قبل وبعد الثورة.
- تمكين الطالب من فهم تطور الفكر الماركسي في الجزائر خلال الفترتين السابقة واللاحقة للثورة.
- تدريب الطالب على ربط المبادئ الماركسية بتأثيرها على الحركة الوطنية الجزائرية في فترة الاستعمار وما بعد الاستقلال.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل التغيرات التي طرأت على الفكر الماركسي في الجزائر بعد الثورة مقارنة بما كان عليه قبلها.
- تعزيز قدرة الطالب على تقييم مدى تأثير الاتجاه الماركسي على السياسة الجزائرية بعد الاستقلال مقارنة بفترة الاستعمار

1- نظرة عامة على الفكر الماركسي

الفكر الماركسي يُعد إطارًا نظريًا لتحليل المجتمع من زاوية الصراع الطبقي، حيث يرى ماركس أن تطور المجتمعات البشرية يركز على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، والذي ينشأ نتيجة التحكم في وسائل الإنتاج.

ويهدف هذا الفكر إلى تحويل هذه الوسائل من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، بهدف الوصول إلى مجتمع خالٍ من الطبقات يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية. ويعتبر ماركس أن الصراع الطبقي ليس مجرد ظاهرة جانبية في المجتمع، بل هو العامل المركزي في تفسير التطور التاريخي لكل المجتمعات، إذ "تاريخ كل المجتمعات القائمة حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي"³⁷

النظرية الماركسية نشأت في سياق الثورة الصناعية التي شهدت تراكمًا كبيراً لرأس المال الصناعي وتوسعاً في الصناعات مثل النسيج والصلب، إلى جانب استغلال مكثف للعمال، بما في ذلك الأطفال والنساء، في ظروف قاسية وأجور متدنية. هذه الظروف دفعت أصحاب رأس المال إلى تعزيز مكاسبهم الاقتصادية على حساب التضحيات الاجتماعية للطبقة العاملة، مما أثار استياءً واسعاً ضد المذهب الليبرالي الكلاسيكي وأدى إلى ظهور تيارات اشتراكية معارضة.

1-1- المدرسة الماركسية ونشأتها

انبثقت المدرسة الماركسية من الفكر الاجتماعي الأوروبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت مجتمعات المغرب العربي، وخاصة الجزائر، مجالاً لانطلاق بل واختبار الأطروحات الماركسية الكلاسيكية. ويمكن إرجاع بداية اهتمام هذه المدرسة بالمنطقة إلى الوقت الذي كتب فيه ماركس هومشه على كتاب العالم الروسي كوفاليفسكي حول "الملكية الجماعية للأرض: أسباب انحلالها، تاريخه ونتائجه" (1879). وكان ماركس آنذاك يهتم بدراسة أشكال الملكية الجماعية للأرض³⁸ وكان ماركس يرى في الملكية الجماعية شكلاً يتناسب مع الطبيعة القبلية للمجتمعات في المنطقة، ويعتبره نظاماً اجتماعياً جاء مع العرب، ما يعكس اهتمامه العميق بالنظم الاجتماعية خارج أوروبا.

1-2- التحولات الفكرية للماركسية وتأثير الاستشراق الأوروبي

كان فهم المجتمعات المغاربية في بدايات التحليل الماركسي مرتبطاً بالاستشراق الأوروبي الذي سعى لتصوير هذه المجتمعات كأها "بدائية" أو "إقطاعية". ومع ظهور حركات التحرر، وبدء تفكيك الاستعمار، شهدت الماركسية تحولات، خاصة مع الأفكار الجديدة التي ظهرت في أعمال شخصيات مثل روزا لوكسمبورغ، وأفكار الأحزاب الشيوعية الأوروبية، التي ربطت بين التحرر الوطني والاجتماعي. وتوسع التحليل الماركسي ليشمل قضايا اجتماعية

³⁷ كارل ماركس، فريدريك إنجلز، البيان الشيوعي، لندن 1848، ترجمة عربية متاحة على Marxists.org.

³⁸ ياسين سعادة التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر إلى أين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص 307.

أوسع، حيث أصبح المفكرون يربطون بين التحرر الوطني ورفض الاستعمار وما تبقى من تحليلاته، وبرزت أفكار مفكرين بارزين مثل لويس ألتوسير، أنطونيو غرامشي، ويُنظر إلى هذه الأفكار على أنها دفعت بالمفكرين المغاربة إلى تحليل مجتمعاتهم من منظور نقدي لتاريخها الاجتماعي والسياسي.

1-3- الماركسية والظاهرة الاستعمارية

أثار موضوع الاستعمار جدلاً واسعاً بين الماركسيين، حيث اعتبر المؤرخ رابح لونيسي أن الماركسيين الأوائل عجزوا عن فهم حقيقي لهذه الظاهرة في القرن التاسع عشر. وفقاً له، لم يدرك هؤلاء الماركسيون أن الاستعمار كان محاولة لإنقاذ الرأسمالية الأوروبية من أزمتها الداخلية وتخفيف التناقضات الطبقة التي كانت تعاني منها أوروبا. لقد وصف هؤلاء المفكرون البلدان المستعمرة بأنها مجتمعات "متخلفة" أو "إقطاعية"، واعتقدوا أن الاستعمار سيؤدي إلى تحديثها من خلال إدخال علاقات إنتاج رأسمالية.

1-4- التطور النظري: من ماركس إلى لينين

مع بداية القرن العشرين، تطور فهم الاستعمار لدى الماركسيين على يد مفكري الألفية الثانية. ففي كتابه الاستعمار (1902)، أشار جون هوبسون إلى أن الاستعمار هو امتداد طبيعي لتوسع الرأسمالية. ومن جهة أخرى، قام رودولف هيلفردينغ في كتابه رأس المال المالي (1910) بتطوير نظرية تشرح الربط بين رأس المال والنفوذ الاستعماري. استند فلاديمير لينين إلى بعض أفكار هؤلاء المفكرين ليصوغ نظريته حول الاستعمار في كتابه الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية (1916)، حيث اعتبر أن الاستعمار يمثل أعلى وأخطر مرحلة من تطور الرأسمالية. ووفقاً له، فإن الاستعمار لا يقتصر على السيطرة العسكرية أو الاقتصادية، بل هو وسيلة للاحتكار العالمي الذي يتيح للدول الإمبريالية الكبرى تحقيق أرباح هائلة، كما يعيق التحول الثوري الحقيقي من خلال تغذية ما وصفه بـ "الانتهازية" داخل الطبقات العمالية. وقد وسّع لينين في تحليله فكرة هوبسون وهيلفردينغ، مؤكداً أن الاستعمار في مرحلة الإمبريالية ليس مجرد توسيع جغرافي أو غزو عسكري، بل هو امتداد للرأسمالية الاحتكارية التي تسعى لتصدير رؤوس الأموال واحتكار الأسواق والموارد لتحقيق أرباح فائضة، وهو ما يؤدي إلى تغلغلها في البنى الاجتماعية والسياسية للدول المستعمرة وتغذية الانتهازية داخل الحركات العمالية³⁹.

³⁹ فلاديمير لينين، الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية (Imperialism, the Highest Stage of Capitalism)، 1916، متاح: <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/>.

1-5-التحدي الماركسي للانتهازية والتحرر الوطني

أكد لينين أن النضال ضد الاستعمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال ضد الانتهازية داخل الحركة العمالية. فقد أدى الاستعمار إلى ولادة تحالفات بين بعض الفئات العمالية والبرجوازية، وهو ما اعتبره لينين عقبة تعيق التحول الثوري. ولذا دعا إلى مواجهة الاستعمار للحفاظ على نقاء الحركة العمالية، وسعى لتحقيق التحرر من الهيمنة الرأسمالية، باعتبار أن النضال ضد الاستعمار يمثل خطوة أساسية في مسار الثورة الشيوعية.

2- الاتجاه الماركسي قبل الثورة

في ظل هيمنة الاستعمار الفرنسي على الجزائر، بدأت أفكار الماركسية تتسلل إلى أوساط النخبة المثقفة والنشطاء السياسيين الذين كانوا يبحثون عن أطر نظرية وفكرية لمناهضة الاستعمار، فقد بدا المثقفون الجزائريون في دمج الفكر الماركسي مع القضية الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، وتصاعدت التأثيرات الاشتراكية على الحركة الوطنية، حيث ازداد الاهتمام بكيفية تحقيق الاستقلال من خلال تحفيز الطبقات الكادحة. وكان المثقفون يدعون إلى استخدام أدوات الثورة العمالية في سياق الحراك الوطني ضد الاستعمار ونظامه الرأسمالي. وقد وجدت الماركسية، بمبادئها التي تؤكد على صراع الطبقات وضرورة التحرر من القمع والاستغلال، صدى واسعاً بين هؤلاء المثقفين، حيث رأوا فيها أداة للتحليل الاجتماعي وأساساً لبناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة. وقد برز في الدراسات الحديثة أن بعض المثقفين الجزائريين حاولوا قراءة تاريخ الحركة الوطنية من منظور ماركسي-مادي، معتبرين أن الصراع ضد الاستعمار الفرنسي لم يكن مجرد نزاع سياسي فقط، بل كان أيضاً صراعاً طبقياً بين طبقات المجتمع الجزائري المضطهدة والمستعمرة، مما ساهم في بلورة وعي نقدي جديد في تحليل مسار النضال الوطني⁴⁰. لعبت الماركسية دوراً هاماً في تعزيز الوعي السياسي وتوحيد الجهود المناهضة للاستعمار، مما جعلها تُسهم في تشكيل ملامح النضال الوطني الذي سبق اندلاع الثورة الجزائرية، ويرى مصطفى الأشرف أن الوعي الطبقي في الجزائر لم يكن معزولاً عن الوعي الوطني، بل كان أحد تجلياته الأساسية. فالقضية الاجتماعية — في سياق الاستعمار — لم تكن منفصلة عن قضية الاستقلال، لأن الصراع الطبقي تهاوى مع الصراع ضد النظام الاستعماري⁴¹. وبذلك، يمكن القول إن تأثير الماركسية لم يقتصر على المجال النظري، بل ساهم في تشكيل تطلعات النخبة الجزائرية نحو التحرر والسيادة، مما جعلها جزءاً من الأسس الفكرية التي دفعت إلى الثورة والاستقلال

⁴⁰ قرين مولود، البعد الماركسي في تفسير مصطفى الأشرف لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية من خلال كتابه: *الجزائر الأمة والمجتمع* (دراسة نقدية تحليلية) (مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 597-617).

⁴¹ Mostefa Lacheraf، *Algérie : Nation et Société*. Paris : Maspero، 1978.

2-1-الحزب الشيوعي الجزائري.

ظهر الفكر الشيوعي الثوري رسميًا على يد الفيلسوفين الألمانيين كارل ماركس وفريدريك إنجلز، اللذين وضعوا النظرية الاشتراكية العلمية، وأسسوا المبادئ التي تقوم عليها الاشتراكية كأداة لتحليل البنية الاجتماعية وإحداث التغيير الثوري في المجتمعات الطبقية. ففي عام 1848، كلّفتهما رابطة الشيوعيين بتحرير بيان الحزب الشيوعي (Manifesto of the Communist Party)، الذي أصبح أحد أهم الوثائق السياسية في التاريخ الحديث، ووضع أساس الفهم الماركسي لتحليل الطبقي ودور البروليتاريا في الثورة ضد النظام الرأسمالي القائم⁴².

على الصعيد العربي، حدث التحول الجدي للحركة الاشتراكية بعد قيام الثورة الروسية (ثورة البلاشفة) عام 1917م⁴³، حيث بدأت الأفكار الشيوعية المعادية للاستعمار والهيمنة الإمبريالية تنتشر تدريجيًا في المستعمرات، فظهرت أحزاب يسارية تحت أسماء مختلفة، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، والتي كانت تنادي بمواجهة الفوارق الطبقية والاستغلال، والهيمنة الاستعمارية الرأسمالية على الشعوب الضعيفة واستنزاف ثروتها.

أما في الجزائر، فقد شهدت البلاد وصول هذه الأفكار تدريجيًا بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة عبر الشباب المثقفين الذين آمنوا بالمبادئ الشيوعية⁴⁴ واستلهموا منها نقد الاستعمار والاستغلال الإمبريالي. وقد شكّل هذا التفاعل بين الفكر الماركسي والوعي الوطني لدى المثقفين الجزائريين خطوة مهمة في بناء وعي سياسي واجتماعي جديد، مهد الطريق لاحقًا لتأثير الاشتراكية والماركسية في الحركة الوطنية والنضال ضد الاستعمار الفرنسي.

لذلك شكلت الأفكار الماركسية جزءًا من حركة التحرر الوطني، حيث استلهم العديد من القادة الثوريين من فلسفة ماركس في نقد الاستعمار والاستغلال. استخدمت هذه الأفكار لتوحيد الجهود ضد الاستعمار الفرنسي، مما ساهم في تعزيز الروح الثورية لدى الجزائريين. كانت المنظمات العمالية والنقابية تلعب دورًا كبيرًا في نشر الوعي الطبقي والفكري، مما أدى إلى دعم النضال ضد الاستعمار ويرى محمد حربي إلى "أن الماركسية في الجزائر اكتسبت

⁴² Karl Marx and Friedrich Engels, *The Communist Manifesto (Manifesto of the Communist Party)*, pamphlet commissioned by the Communist League, published in London, 1848; presenting the materialist conception of history and the role of the proletariat in overthrowing capitalism. Available at: <https://www.britannica.com/topic/The-Communist-Manifesto>

⁴³ مها ناجي حسين، "الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية"، مجلة الأستاذ، العدد 212 المجلد الأول، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص 383، 383.

⁴⁴ جمعة بن زروال، *الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 13.

طابعًا «وطنيًا ثوريًا» أكثر من كونها «أممية عقائدية»، فهي لم تنشأ في بيئة صناعية رأسمالية كما في أوروبا، بل في واقع استعماري خاص، جعلها أداة لتحليل البنية الاجتماعية المحلية وتوجيه النضال نحو التحرر الوطني⁴⁵.

بدأت بوادر تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري رسميًا عام 1935م، مستقل نظريًا عن الحزب الشيوعي الفرنسي⁴⁶ حيث بهدف إنشاء فرع له في الأقطار والمستعمرات الخاضعة للهيمنة الفرنسية، والتي بدأت تتباعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي بسبب تطلع أعضائها إلى نيل الاستقلال والانفصال عن فرنسا.

2-2- الطبقة العاملة وتأثير الماركسية عليها في السياق الاستعماري الجزائري

تشكّلت الطبقة العاملة الجزائرية بشكل تدريجي خلال فترة الاستعمار الفرنسي، نتيجة إدماج الاقتصاد الجزائري قسرًا في المنظومة الرأسمالية الاستعمارية. وقد تمثّل هذا الإدماج أساساً في استغلال اليد العاملة الجزائرية داخل المصانع، والموانئ، والمناجم، وورشات الأشغال العمومية، سواء داخل الجزائر أو في فرنسا نفسها. عانى العمال الجزائريون من أوضاع اجتماعية واقتصادية متدهورة، تميّزت بتدني الأجور، وطول ساعات العمل الطويلة وغياب شروط السلامة المهنية شكلتها واقعًا صعبًا للعمال الجزائريين، فرغم تبني فرنسا للحقوق الأساسية للمواطن في إعلان حقوق الإنسان واعتناق قيم الحرية والعدالة بعد الثورة الفرنسية، كان الوضع في الجزائر معكوسًا. إذ كانت معاملة الفرنسيين للجزائريين قائمة على نظرة استعمارية تمييزية، فلم تكن القوانين العمالية الصادرة في فرنسا نافذة مباشرة في الجزائر، بسبب القوانين الاستثنائية السائدة التي كانت تقسم السكان على أساس عرقي وديني⁴⁷، مما ساهم في تعميق الإحساس بالظلم الطبقي والتمييز الاستعماري.

في هذا السياق، لاقت الأفكار الماركسية صدىً واسعًا بين شرائح من الطبقة العاملة الجزائرية، باعتبارها إطارًا فكريًا نقديًا قادرًا على تفسير آليات الاستغلال الرأسمالي وكشف العلاقة غير المتكافئة بين المستعمر والمستعمر، وبين الرأسمال والعمل. وقد ساهمت هذه الأفكار في تعزيز وعي طبقي لدى العمال، من خلال تأكيدها على أهمية الصراع الطبقي، وضرورة تنظيم العمال للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وربط تحقيق تحررهم الاجتماعي بالتحرر الوطني

⁴⁵ Mohammed Harbi. **Le FLN, mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962)**. Paris : Jeune Afrique. 1980، pp. 231-232

⁴⁶ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 281.

⁴⁷ موازري علي، **نظرة على تنظيم علاقات العمل في الجزائر خلال عهد الاستعمار الفرنسي**، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 523،

ولعب الحزب الشيوعي الجزائري دوراً محورياً في نقل هذه الأفكار إلى الأوساط العمالية، خاصة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة. حيث عمل الحزب على تأطير العمال سياسياً ونقابياً، ونشر الوعي بأهمية التنظيم الجماعي، والمطالبة بالحقوق، ومقاومة الاستغلال الاستعماري. كما ساهم في إصدار منشورات وتنظيم لقاءات سرية، ركزت على التوعية بالحقوق العمالية، وربط النضال الاجتماعي بالنضال ضد الاستعمار⁴⁸.

إلى جانب ذلك، اضطلعت النقابات العمالية بدور فعال في تجسيد هذا الوعي على أرض الواقع، من خلال تنظيم الإضرابات، والمسيرات الاحتجاجية، والمطالبات بتحسين ظروف العمل والأجور. وقد تحولت هذه التحركات، مع مرور الوقت، من مطالب مهنية محضة إلى أشكال من المقاومة السياسية، حيث أدرك العمال أن معاناتهم ليست فقط نتيجة الاستغلال الرأسمالي، بل هي جزء من البنية الاستعمارية نفسها.

ومع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، شكّلت الطبقة العاملة رافداً مهماً من روافد الثورة، سواء عبر الدعم اللوجستي، أو الانخراط المباشر في العمل الثوري، أو من خلال شبكات العمال الجزائريين في فرنسا الذين لعبوا دوراً بارزاً في تمويل الثورة ونقل أفكارها. وقد أسهم التأثير بالأفكار الماركسية في تعزيز قناعة العديد من العمال بأن الاستقلال السياسي لا ينفصل عن العدالة الاجتماعية، وأن تحرير الوطن يقتضي أيضاً تحرير الإنسان من الاستغلال وعليه، يمكن القول إن الطبقة العاملة الجزائرية لم تكن مجرد فئة اجتماعية متلقية للأحداث، بل فاعلاً تاريخياً أسهم في بلورة الوعي الثوري، حيث تداخل البعد الاجتماعي مع البعد الوطني، وتكاملت الأفكار الماركسية مع مشروع التحرر الوطني، في إطار نضال جماعي ضد الاستعمار والاستغلال معاً.

3 - الاتجاه الماركسي بعد الثورة

مع تحقيق الاستقلال سنة 1962، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس اشتراكية. تبنت السلطة السياسية، بقيادة أحمد بن بلة أولاً ثم هواري بومدين لاحقاً، توجهاً اشتراكياً ذو مرجعية ماركسية ضمنية، دون إعلان الماركسية كإيديولوجية رسمية للدولة، وكان الهدف تحقيق تحرر اقتصادي موازٍ للتحرر السياسي عبر القضاء على الإرث الاستعماري وبناء اقتصاد وطني مستقل.

3-1- الفترة ما بين 1962-1965

ورثت الحكومة الجزائرية حالة اقتصادية ومشاكل اجتماعية، "وأصبح بعضها ذا طابع بنيوي. فإضافة إلى سقوط أكثر من مليون ونصف مليون شهيد للثورة التحريرية (1954-1962)، وإجبار حوالي ثلاثة ملايين شخص على الانتقال من مساكنهم إلى مراعي تابعة للاحتلال الفرنسي (مخيمات، معتقلات، سجون)، كانت الظروف

⁴⁸ Gilbert Meynier, *Histoire intérieure du FLN 1954-1962*, Fayard, Paris, 2002, p. 89

الاجتماعية صعبة من أجل العيش الكريم (ج.ت.و). كما يوجد نحو خمس مائة ألف لاجئ في تونس والمغرب، ونزوح أكثر من مليون ونصف المليون شخص بسبب الحرب، بالإضافة إلى وجود 400 ألف معتقل سياسي و400 ألف مهاجر إلى فرنسا. ان الآثار الاستعمارية لم تكن اقتصادية فقط، بل كان وقعها على الشعب الجزائري أشد، نظرًا للظروف المعيشية القاسية ومعاناة سوء التغذية التي كانت تتزايد يوميًا بعد يوم، وقد خلفت إرثًا اجتماعيًا كبيرًا،⁴⁹

كان لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة بناء الدولة ووضع أسس مؤسساتها الوطنية، لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وإدارة المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية. " والإسراع " والمبادرة بإنشاء مؤسسات جزائرية، كجمعية وطنية تأسيسية، وحكومة جزائرية أولى، رغم تأخرها عن المواعيد المحددة قبل نهاية الفترة الانتقالية للثورة الجزائرية (20 سبتمبر 1962) "50.

قد شهدت هذه المرحلة مجموعة من الخصوصيات في التسيير الاقتصادي، كونها تلت مرحلة الاستعمار الطويلة مباشرة، حيث تميزت في طرق الإدارة وتباينت بين تسيير المؤسسات الاقتصادية والمزارع الفلاحية، ويمكن تقسيمها كما يلي:

-مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات: خرجت الجزائر من الحرب (1962) واقتصادها كان شبه مدمر. بعد الاستقلال، غادر العاملون بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90% منهم معمرين وأجانب)، تاركين المؤسسات والإدارات مهملة، حيث غادر خلال ستة أشهر نحو 800 ألف شخص. وكان الهدف من هذا الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثًا، إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجهها مثل البطالة التي فاقت 70%، الفقر، التهميش، والامية بنسبة 98%⁵¹.

شكلت استراتيجية تسيير الاقتصاد الوطني وخطة التنمية الاقتصادية أحد الاهتمامات الرئيسية لقادة الثورة الجزائرية، رغم غموض الصورة العامة لنموذج التنمية في المراحل الأولى. ومع ذلك، بدأت ملامح هذا النموذج تتضح في مؤتمر طرابلس، حيث تم التركيز على إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي باعتباره المحرك الأساسي للقطاعات الأخرى، إلى جانب تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الأشكال التعاونية. وتأتي هذه الإجراءات لتؤكد تبني الدولة للنموذج الاشتراكي في إدارة الاقتصاد الوطني.

⁴⁹ جمال بلقردي. حكومة الرئيس بن بلة الأولى والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية (سبتمبر 1962 - سبتمبر 1963). قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، الجزائر، 24 يناير 2017. ص. 104

⁵⁰ مرجع سابق ص106.

⁵¹ عبد اللطيف بن أشنهو: الاقتصاد الجزائري الوليد بين الواقع والإرادة، دار الأرقم للنشر والتوزيع، قسنطينة 1999 ص 53

وفي هذه المرحلة، سعى العمال من مختلف الفئات والقدرات إلى ملء الفراغ الذي خلفه مغادرة المسيرين الأجانب، حماية للاقتصاد الوطني واستمراراً للعملية الإنتاجية في المؤسسات لتلبية احتياجات المجتمع. وقد أسهم هذا التفاعل المباشر للعمال في تطبيق التسيير الذاتي للمؤسسات بكفاءة.

تجدر الإشارة إلى أن التسيير الذاتي لم يكن نتيجة تخطيط مسبق أو استراتيجية عميقة، بل كان استجابة عاجلة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستقلال.

مرحلة التسيير الذاتي للمزارع الفلاحية: بعد الاستقلال، تم استغلال الأراضي، حيث كان جهاز الدولة يشرف على تسيير القطاع، ووضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية هي: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في المجال الزراعي، قامت سياسة الحكومة الجزائرية على محورين أساسيين خلال السنوات الأولى للاستقلال. تمثل المحور الأول في الاعتماد على السوق التقليدية للمحاصيل الجزائرية، مع السعي إلى زيادة الصادرات من أجل تغطية الحاجات الاقتصادية، خاصة في القطاع الأجنبي، إلى جانب الاهتمام برفع المردودية الزراعية. أما المحور الثاني، فقد تمثل في المحافظة على بنية الملكية الزراعية القائمة وعدم إدخال تغييرات جذرية قد تؤدي إلى اضطرابات في القطاع الفلاحي أو إلى نزوح الفلاحين الريفيين⁵².

3-2- الفترة ما بين 1965-1978.

قبل الثورة التحريرية، كانت الماركسية تلقى قبولاً محدوداً لدى بعض المثقفين الذين اعتبروها إطاراً لمناهضة الاستعمار والنظام الرأسمالي، ومع انطلاق الثورة تزايد الاعتماد على المبادئ الاشتراكية الماركسية لدعم كفاح الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي، ثم بعد الاستقلال أثرت في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في عهد الرئيس أحمد بن بلة وهواري بومدين.

وتعتبر الاشتراكية الجزائرية نموذجاً خاصاً يجمع بين المبادئ الجماعية والقيم الوطنية ذات الطابع الديني والتراثي. فهي ليست مجرد تقليد للماركسية، بل تطور محلي للأيديولوجية الوطنية، تم تكييفه ليتماشى مع الثقافة السياسية الجزائرية حيث تجسد القيم الوطنية وأحياناً تتماهى مع المبادئ الإسلامية والتضامن الاجتماعي. اتبعت الجزائر نهجاً اشتراكياً استلهم العدالة الاجتماعية والمساواة مع احترام الموروثات الثقافية، مما خلق نموذجاً فريداً يمزج بين المبادئ الماركسية والقيم الوطنية ويستجيب لخصوصيات المجتمع الجزائري وأهدافه الوطنية.

قد عرفت الجزائر بعد تاريخ 19 جوان 1965 تحولاً حقيقياً، حيث دخلت مرحلة التأميمات التي شملت قطاعات حيوية، من بينها البنوك والمناجم والخدمات، وذلك ابتداءً من سنة 1966. وقد بدأ هذا المسار بتأميم

⁵² مبارك بلالطة، السياسات الزراعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2001، ص. 118.

قطاع الخدمات من خلال الإذاعة والتلفزيون، ثم تلاه تأميم قطاع البنوك والمؤسسات المالية، وصولاً إلى قطاع المحروقات باعتباره آخر قطاع استراتيجي تم تأميمه بتاريخ 24 فيفري 1971. وقد رافقت هذه السياسة عملية بعث الثورة الزراعية، التي ساهمت في استصلاح الأراضي الفلاحية، وتوفير المنتجات الزراعية، وترقية صادراتها. تزامناً مع مرحلة التأميمات، بدأ في التفكير في إنشاء شركات وطنية كبرى. ففي سنة 1965، تأسست كل من الشركة الوطنية للمحروقات، والشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS)، والشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX)، والشركة الجزائرية للتأمين (SAA) وقد اعتُبرت هذه الشركات، وغيرها، آنذاك أدوات أساسية لتحقيق استراتيجية التنمية الوطنية. غير أنه خلال الفترة الممتدة بين 1965 و1971⁵³،

أما في الزراعة الجزائرية بعد سنة 1965 تم إعادة تنظيم شاملة للقطاع الفلاحي المسير ذاتياً، وذلك في إطار التوجه الجديد لتسيير هذا القطاع. وقد جاء هذا التحول نتيجة الانتقادات التي وُجّهت إلى تجربة التسيير الذاتي، خاصة بعد بروز مظاهر المركزية الإدارية وتراجع الطابع الديمقراطي في التسيير. وقد هدفت هذه الإصلاحات إلى إعادة الاعتبار التدريجي لمبادئ التسيير الذاتي الديمقراطي، من خلال توسيع مشاركة العمال في اتخاذ القرار، وتحويلهم من مجرد منفذين إلى منتجين مسؤولين عن تطوير أدوات عملهم وتحسين مردودية الإنتاج.

وفي هذا السياق، تم تأسيس الاستغلاليات الفلاحية التي خضعت لقواعد التسيير الذاتي، سواء تعلق الأمر بوسائل الإنتاج أو بالأراضي الزراعية، حيث أنشئت هذه الاستغلاليات في شكل وحدات فلاحية تسييرها جماعات من العمال، وتندرج ضمن مخطط اقتصادي-اجتماعي وطني⁵⁴.

جاءت الثورة الزراعية في الجزائر كأحد أهم المشاريع الاقتصادية-الاجتماعية التي اعتمدتها الدولة بعد الاستقلال، بهدف بسط سيادتها على الثروات الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية في الريف. ففي مرحلة أولى، تم تأميم أراضي المعمرين واسترجاعها من أجل توزيعها على بعض المواطنين، ليصبحوا منتجين مباشرين في القطاع الفلاحي. غير أن هذه المرحلة لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المنشودة، مما دفع الدولة إلى الانتقال إلى مرحلة ثانية أكثر جذرية، تمثلت في إصدار قوانين جديدة قضت بـ تأميم أراضي بعض المواطنين أيضاً، مع السماح لهم بالاحتفاظ بملكية محدودة ضمن ما عُرف بـ الاحتفاظ بالملكية، وذلك لإعادة تنظيم البنية العقارية على أسس جديدة. وقد ارتكزت الثورة الزراعية على مستويين أساسيين:

⁵³ عبد اللطيف بن أشنهو: الإقتصاد الجزائري الوليد بين الواقع والإرادة، المرجع السابق، ص 59

⁵⁴ مبارك بلالطة، السياسات الزراعية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص. 125 بتصرف

✓ إعادة توزيع العلاقات الإنتاجية، من خلال تفكيك الملكيات العقارية الواسعة، وإعادة تنظيمها بما يخدم العدالة في توزيع الأرض ووسائل الإنتاج.

✓ إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية، عبر تشجيع العمل الجماعي وتنظيم الفلاحين في تعاونيات فلاحية، بما يسمح بتحسين الإنتاج وتطوير أساليب الاستغلال.

3-3- الفترة (ما بعد 1980).

مع بداية الثمانينيات (1980)، شرعت الجزائر في إعادة تقييم جذري لمسارها الاقتصادي في ظل السياق الدولي الذي كان يشهد انهيار التجارب الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتراجع الماركسية السياسية التقليدية كمرجعية سياسية وفكرية بعد نهاية الحرب الباردة. وقد ترافق هذا التحول مع أزمة أسعار النفط في منتصف الثمانينيات التي أدت إلى تراجع موارد الدولة المالية والميزانية العامة، الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية إلى النظر في إصلاحات اقتصادية شاملة واعتماد سياسات تقشفية تدريجية قصد مواجهة العجز المتنامي. وفي هذا الإطار، بدأت الجزائر تبني خيارات الانفتاح الاقتصادي النيوليبرالي تدريجياً في أواخر الثمانينيات، شاملة تحرير الأسعار، تخفيض الدعم، وتشجيع دور السوق في الاقتصاد، وذلك في سياق الإصلاحات الهيكلية التي رافقت التكيف مع التداعيات الداخلية والخارجية للنظام الاقتصادي السابق. وقد أدى الانخفاض الكبير في عائدات النفط سنة 1987، وسيناريوهات العجز المالي إلى التحول نحو إصلاحات اقتصادية هيكلية بدءاً من أواخر الثمانينيات، وفرض شروط تحرير السوق وتعديل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي عزز حضور مناهج الفكر النيوليبرالي التي تشدد على تحرير التجارة، تحرير الأسعار، وخصخصة بعض المؤسسات العمومية في التسعينيات وما بعدها .

غير أن الماركسية لم تختفِ كلياً في هذا السياق، بل استمرت كأداة تحليل نقدي داخل الحقل الأكاديمي الجزائري، تُستخدم لفهم البنية الطبقية والتفاوتات الاجتماعية الحادة التي نتجت عن سياسات تحرير السوق والتخفيض التدريجي لدور الدولة في التنمية الاقتصادية. وقد ركّز الباحثون على تحليل الآثار الهيكلية لهذه السياسات، مثل ارتفاع معدلات البطالة، تفاقم الهشاشة الاجتماعية، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، وهي قضايا لم تجد تفسيرات مقنعة في الإطار النيوليبرالي التقليدي وحده، ما أعاد الاعتبار إلى مناهج نقدية تتقاطع مع الفكر الماركسي في تشخيص تلك التحديات

وفي ختام هذا الدرس، يتبين أن الاتجاه الماركسي في الجزائر لم يكن مجرد إطار نظري جاهز للتحليل، بل كان تياراً فكرياً وسياسياً ارتبط بسياقات تاريخية محددة، وتأثر بالتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري قبل الثورة وبعدها. فقد برز قبل الثورة في ظل واقع استعماري اتسم بالاستغلال والقمع والهيمنة، حيث ساهم في بلورة خطاب نقدي يربط

بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، ويؤكد مركزية العدالة والمساواة في مشروع التحرر. أما بعد الاستقلال، فقد تداخل الاتجاه الماركسي مع اختيارات الدولة الوطنية وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، فكان حاضراً في الخطاب السياسي وبعض السياسات العامة، غير أنه خضع لإعادة توظيف بما يتلاءم مع متطلبات بناء الدولة وظروف المرحلة. ومن ثمّ، فإن فهم الاتجاه الماركسي في الجزائر يقتضي ربطه بواقعه التاريخي والسياسي، وإدراكه كجزء من مسار فكري ونضالي تفاعل مع خصوصيات المجتمع الجزائري وتحولاته.

أسئلة حول الدرس

1. ما هو السياق الذي ساهم في ظهور الفكر الماركسي في الجزائر؟
2. ما هي أبرز الأحزاب الجزائرية ذات التوجه الماركسي قبل الثورة؟
3. ما المقصود بالاتجاه الماركسي في تحليل المجتمعات؟
4. ما الخصائص العامة للاتجاه الماركسي قبل الثورة؟
5. كيف فسّر الاتجاه الماركسي البنى الاجتماعية والاقتصادية في المرحلة الاستعمارية؟
6. ما موقع الصراع الطبقي في التحليل الماركسي قبل الثورة؟
7. كيف تناول الاتجاه الماركسي مسألة الاستغلال الاقتصادي في المجتمع الجزائري قبل الثورة؟
8. ما التحولات التي عرفها الاتجاه الماركسي بعد الثورة؟

الدرس الخامس:

الاتجاه الامبريالي في الجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر على مر التاريخ العديد من التدخلات الأجنبية والاحتلالات الاستعمارية، والتي كان لها تأثير كبير على مسار البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن بين هذه التدخلات، الاستعمار الفرنسي، حيث ينظر إلى الاستعمار بوصفه مشروعًا سياسيًا واقتصاديًا متكاملًا من خلال السياسة الاستيطانية التي انتهجتها فرنسا، والتي لم تقتصر على الاحتلال العسكري فحسب، بل سعت إلى إحداث تحولات عميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري.

وقد ارتكزت السياسة الاستيطانية على مصادرة الأراضي، وتفكيك البنى الاجتماعية التقليدية، وفرض أنماط جديدة من الملكية والإنتاج، فضلًا عن إقصاء السكان الأصليين سياسيًا وقانونيًا. كما عمل الاستعمار على خلق مجتمع استيطاني متميز يتمتع بكامل الحقوق، في مقابل مجتمع جزائري مُهمَّش وخاضع لمنظومة قانونية استثنائية، الأمر الذي عمّق الفوارق الاجتماعية ورسّخ علاقات الهيمنة والتبعية.

وفي هذا الإطار، سنركز في هذه المحاضرة على تحليل الاتجاه الإمبريالي في الجزائر، من خلال دراسة السياسة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي، وبيان أهدافها وآلياتها، وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم الإمبريالية من الناحية التاريخية والسياسية وفهم سياقها العالمي.
- تمكين الطالب من فهم تأثير الإمبريالية على تاريخ الجزائر، وشرح السياق التاريخي والسياسي الذي ساعد على ظهور وتوسع الإمبريالية، وفهم العلاقة بين السياسات الإمبريالية والاستجابة الوطنية في الجزائر.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم الإمبريالية لتحليل بعض السياسات الاستعمارية في الجزائر.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل تأثير السياسات الإمبريالية على بنية المجتمع الجزائري، والمقارنة بين أساليب المقاومة الوطنية وطرق الإمبريالية، وتحليل أثر المقاومة الوطنية في تغيير الوضع الإمبريالي في الجزائر.
- تعزيز قدرة الطالب على تقييم فعالية المقاومة الوطنية في مواجهة السياسات الإمبريالية الفرنسية.

1-الإمبريالية: تعريفها وأشكالها المختلفة:

الإمبريالية "مصطلح سياسي يتضمن معانٍ تختلف باختلاف المدارس الفكرية التي حددت موقفها من هذا المصطلح، ولكن ثمة إجماع بين المشتغلين بالعلوم السياسية على أن الإمبريالية (اصطلاحًا) تعني تلك السياسة التي تنتهجها دولة ما، بهدف فرض سيطرتها على البلاد التي تقع خارج حدودها، وعلى شعوب لا تقبل بتلك السيطرة، وتستوي في ذلك السيطرة العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية. وحظيت الإمبريالية بجانب كبير من اهتمام المفكرين باعتبارها حركة تاريخية صاحبت تطور الرأسمالية، ومن ثم كان مدار الجدل حولها ذا طابع اقتصادي، يدور حول منفعة الإمبريالية كسلوك سياسي من أجل رخاء الدولة صاحبة تلك السياسة. ويركز أولئك المفكرون على ما تجلبه الإمبريالية من موارد مادية تتمثل في المواد الخام، وفي إيجاد أسواق لتصريف الإنتاج، وإفساح المجال لاستثمار رؤوس الأموال التي تضيق أمامها سبل الاستثمار في السوق الوطنية، وفتح الباب أمام السكان الذين يزدون عن حاجة البلاد العمرانية لاستيطان المستعمرات⁵⁵.

وبذلك، فإن الإمبريالية ليست مجرد سياسة استعمارية قديمة، بل تشمل أيضًا الهيمنة الحديثة التي تتم عبر أدوات اقتصادية مثل الشركات متعددة الجنسيات، والاتفاقات التجارية، والسيطرة على الأسواق العالمية. وبالرغم من أن الإمبريالية قد بدأت في العصر الاستعماري، إلا أن أساليبها وأدواتها قد تطورت مع تطور النظام الرأسمالي العالمي. "وأولى الماركسيون المظاهر الاقتصادية للإمبريالية اهتماما كبيرا فاعتبروا الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، حيث يبلغ الاقتصاد الرأسمالي مرحلة الاحتكار، ويجد نفسه مدفوعاً لإيجاد سبيل لتصريف فائض الإنتاج وفائض رأس المال، ويجره ذلك إلى التنافس مع الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الأخرى في هذا المجال. فالإمبريالية والرأسمالية وجهان لعملة واحدة⁵⁶

تعتبر الإمبريالية من الموضوعات التي كانت ولا تزال موضع جدل بين المؤرخين وعلماء الاجتماع، حيث وضعت الإمبريالية حدوداً للتذبذب في اتخاذ السياسات العسكرية والسياسية. فقد توصلت الدول الصناعية الكبرى إلى اتخاذ قرارات متشابهة تقضي بإظهار البرامج الإمبريالية بشكل جلي. هذه القرارات تزامنت تاريخيًا بطريقة مثيرة للاهتمام، وهو ما يستدعي تفسيراً يُحتمل أن يكون موضوعاً للبحث والنقاش.

⁵⁵ يوانان لبيب رزق، رؤوف عباس حامد وآخرون، عصر الإمبريالية دار الثقافة العربية، القاهرة أ 2006، القاهرة. 1994، ص7 متاح على.

<https://www.raoufabbas.org/Download/EuropeInTheImperialismEra.pdf>

⁵⁶ نفس المرجع السابق، ص8،

إن الخلاف الأساسي بين مختلف المدارس الفكرية يتناول الدرجة التي كانت فيها هذه الإمبريالية الجديدة ناتجة بشكل رئيسي عن قوى اقتصادية، ولا سيما ما إذا كانت هذه الإمبريالية تعتبر سمة ملازمة للنظام الرأسمالي ذاته. في هذا الصدد، نجد أن المحللين الجادين، سواء المؤيدين أو الرافضين لهذه الأطروحة، يعترفون بوجود عوامل متعددة تؤثر في هذا السياق.

من جهة أخرى، يعترف العديد من مناصري نظرية الإمبريالية الاقتصادية، مثل المفكر الاقتصادي جون هوبسون، بأن المصالح المالية للطبقة الرأسمالية كانت المحرك الرئيسي لهذا التوسع الإمبريالي. ويعتبر هوبسون أن الطبقات الاقتصادية المتقدمة، وخاصة الطبقة الرأسمالية، تسعى إلى توسيع نفوذها السياسي والعسكري لتحسين وضعها المالي. في المقابل، يذهب بعض الباحثين المعارضين للتفسير الاقتصادي للإمبريالية إلى أن العوامل السياسية والعسكرية والأيديولوجية كان لها أثر حاسم في توجيه السياسات الإمبريالية ودفعها. ورغم تباين هذه المقاربات التفسيرية، فإن ثمة إجماعاً نسبياً على أن المصالح الاقتصادية ظلت عنصراً فاعلاً ومؤثراً، وإن اختلفت تقديرات الباحثين حول ترتيبها ضمن سلم الأسباب المفسرة للنزعة الإمبريالية. وقد شهدت الإمبريالية تطوراً عبر مراحل تاريخية وأزمات متباعدة، مما أتاح تصنيفها إلى أنماط رئيسية متعددة، وفقاً لآليات وأساليب التوسع والهيمنة التي اعتمدتها القوى الإمبريالية، ومن أبرزها:

1-1- الإمبريالية العسكرية

تستند الإمبريالية العسكرية إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة للهيمنة والسيطرة، فإن ما يحصل في المستعمرات شكل من أشكال السيطرة الإمبريالية، التي بدورها تمثل ما يسمى الاستعمار الجديد⁵⁷، يعتمد هذا النوع من الإمبريالية على الجيوش للاستيلاء على الأراضي وفرض الهيمنة السياسية. مثل ما حدث "في نهاية القرن التاسع عشر، عندما كان التوسع الإمبريالي في القارة الأفريقية قد غطى القارة كلها. فبالإضافة إلى مناطق الغرب والشرق والجنوب والوسط، التي كانت مرتعاً للإنجليز والبلجيكيين (الكونغو) والبرتغاليين (أنغولا وموزمبيق) والألمان، كان شمال القارة وشمالها الشرقي مرتعاً للإنجليز والفرنسيين، فاحتل الإنجليز مصر (1882)، والفرنسيون الجزائر (1830) وتونس (1881)"⁵⁸.

⁵⁷ انيا لومبا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار، /ترجمة محمد عبد الغني عنوم، دار الحوار للنشر والتوزيع اللاذقية، ط1، سوريا، 2007، ص 20.

⁵⁸ يونان لبيب رزق، رؤوف عباس حامد وآخرون، أوروبا في عصر الإمبريالية، مرجع سبق ص 12.

1-2-الإمبريالية الاقتصادية

حظيت الإمبريالية الاقتصادية باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث تُعتبر إحدى الحركات التاريخية المرتبطة بتطور النظام الرأسمالي. حظيت الإمبريالية الاقتصادية باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث تُعتبر إحدى الحركات التاريخية المرتبطة بتطور النظام الرأسمالي. فهي ليست فعلاً عرضياً، بل نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي الذي يسعى إلى الاستغلال خارج حدوده الوطنية. وتُظهر الدراسات الماركسية-اللينينية أن الإمبريالية تمثل المرحلة المتقدمة من الرأسمالية، حيث تتجلى سيطرة الاحتكارات ورأس المال المالي وأهمية تصدير رأس المال وتقسيم العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى.⁵⁹

فقد نشأت الإمبريالية في سياق التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي نتج عنها تصاعد النزعة التوسعية للبلدان الرأسمالية الكبرى بحثاً عن أسواق جديدة، وموارد طبيعية غير مستغلة، وفرص استثمارية جديدة. ولذلك، فإن النقاش حول الإمبريالية الاقتصادية كان ذا طابع اقتصادي بحت، حيث يتمحور حول الفوائد التي تجلبها هذه السياسة للدولة الإمبريالية.

تعتمد الإمبريالية الاقتصادية في جوهرها على الهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال السيطرة على الأسواق والموارد الطبيعية. تُعتبر الشركات متعددة الجنسيات، التي تملك أموالاً ضخمة وقدرة على التأثير على السياسات الوطنية، جزءاً من هذا النوع من الإمبريالية. تقوم هذه الشركات بتوجيه استثمارات ضخمة نحو دول العالم الثالث، مما يعزز الهيمنة الاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى. لا تقتصر الإمبريالية الاقتصادية على التحكم في الموارد الطبيعية، بل تشمل أيضاً فرض قيود على التجارة والاعتماد على أساليب مثل التلاعب بالأسعار والسيطرة على شبكات الإنتاج العالمية.

على صعيد آخر، يلاحظ أن بعض الدراسات قد أظهرت كيف أن الإمبريالية الاقتصادية قد تخلق تبعية اقتصادية للمستعمرات الجديدة، حيث تصبح هذه البلدان مجبرة على الاعتماد على القوى الإمبريالية للاستثمار والتكنولوجيا والموارد. مما يؤدي إلى تعزيز الفوارق الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة على المستوى العالمي، ويعمق الاستغلال الاقتصادي للعالم الثالث.

⁵⁹ Vladimir Ilyich Lenin. Imperialism, the Highest Stage of Capitalism. Retrieved from <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/ch07.htm>

تظل الإمبريالية الاقتصادية سمة رئيسية في النظام الرأسمالي العالمي، حيث كان "التوسع الإمبريالي بمثابة القوة الدافعة لنمو الرأسمالية في أوروبا الغربية، وخاصة عندما بلغت الرأسمالية الصناعية مرحلة النضج وبدأت تظهر الاتجاهات الاحتكارية في رأس المال، وتزايد حجم الدور الذي لعبه رأس المال المصرفي، ولعل ذلك يفسر زيادة التوسع الإمبريالي بعد عام 1870 الذي بلغ ذروته عند نهاية القرن التاسع عشر، وبحلول عام 1914⁶⁰، حيث استمرت القوى الكبرى في البحث عن أسواق جديدة وموارد طبيعية، مما يعيد تشكيل موازين القوى الاقتصادية على مستوى العالم. إلا أن هذا التوسع غالبًا ما يكون غير متكافئ، ويعزز من هيمنة" نظام عالمي ينتج علاقات تبعية واستغلال دائم بين الدول المركزية والأطراف"⁶¹

1-3- الإمبريالية الثقافية

الإمبريالية الثقافية تتجاوز مجرد فرض ثقافة واحدة على الشعوب المستعمرة؛ فهي تهدف إلى إعادة تشكيل الهوية الثقافية لتلك الشعوب بما يتماشى مع القيم والمفاهيم الغربية، وبالتالي تدمير الهويات الثقافية المحلية أو تحريفها. يتم ذلك عبر الوسائل المختلفة مثل التعليم، حيث يتم تضمين مناهج تهدف إلى تعزيز القيم الغربية، بما في ذلك النظام الاقتصادي والرأسمالي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم وسائل الإعلام والمحتوى الثقافي الذي تنتجه الشركات الإعلامية الكبرى، مثل وسائل الإعلام الغربية، في نشر الصورة الثقافية الغربية على حساب الثقافات المحلية. يتجلى هذا التأثير في الأفلام والموسيقى والإعلانات والبرامج التلفزيونية التي تصور قيمًا مثل الفردانية، الاستهلاك المفرط، والليبرالية الاقتصادية. على المدى البعيد، يعزز هذا النوع من الإمبريالية من تفوق الثقافة الغربية على الثقافات المحلية ويؤدي إلى تشكيل ثقافة استهلاكية مرتبطة بالقوى الإمبريالية

1-4- الإمبريالية السياسية

تشير إلى استخدام القوى السياسية والعسكرية لضمان السيطرة أو النفوذ على الشؤون الداخلية للدول المستعمرة. لا تقتصر هذه الهيمنة على التدخل العسكري المباشر، بل تشمل أيضًا دعم الحكومات والأنظمة التي تخدم المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى. على سبيل المثال، قد يتم دعم الأنظمة الاستبدادية أو الدكتاتورية التي تضمن استقرار الوضع السياسي لصالح الإمبرياليين، خاصةً عندما ترتبط مصالحهم الاقتصادية أو العسكرية بالدولة المستعمرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، التي يمكن أن تسهم في

⁶⁰ انيا لومبا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار، مرجع سابق، ص 15

⁶¹ فرانز فانون، معذبو الأرض، ترجمة سامي الدروبي. جمال الأتاسي، دار الطليعة، 1981 ص 45.

تعزيز النفوذ السياسي من خلال فرض سياسات أو شروط على الدول المستعمرة لتناسب مع المصالح الغربية. هذه الهيمنة قد تترجم إلى فرض اتفاقيات تجارية أو تحالفات سياسية تجعل الدول المستعمرة رهينة للمصالح الإمبريالية. إذن، يمكننا القول إن الإمبريالية الثقافية والسياسية تعمل جنباً إلى جنب لدعم الإمبريالية الاقتصادية، إذ تساهم في تشكيل الرأي العام المحلي وتوجيهه لصالح القوى الكبرى، وبالتالي تعزيز هيمنتها بشكل شامل.

2- الاستعمار الفرنسي في الجزائر: نموذج للهيمنة العسكرية الإمبريالية:

إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر يُعد من أبرز الأمثلة التي تُظهر الوجه التدميري العسكري للإمبريالية. فقد بدأت فرنسا استعمار الجزائر في عام 1830، واستمر هذا الاحتلال لأكثر من 132 سنة، تخللتها ممارسات قمعية وعسكرية صارمة هدفها فرض الهيمنة على الشعب الجزائري واستخدامه كقاعدة للاستغلال الاقتصادي والثقافي. وكان هذا الاستعمار عبارة عن "مزيج من العنف. العسكري والاستغلال الاقتصادي الذي استهدف السيطرة على الأرض والثروات، وكان يستند إلى سياسة استيطانية، تهدف إلى تغيير المعطيات البشرية والقيم الحضارية، فإن هذا الاستعمار من حيث منجه وطرقه يشكل ظاهرة فردية بل نموذجاً خاصاً، يتمثل في قوة أوربية مع طيان آخر يتناقض مع التوجهات ويختلف عنه في القيم الحضارية، مما يجعل المشروع الاستعماري في الجزائر بمثابة المخبر الأول لتطبيق الأساليب والإجراءات هدفها الغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الاجتماعية"⁶².

2-1- سياسات الإمبريالية الفرنسية في الجزائر

بعد احتلال الجزائر سنة 1830، شرعت فرنسا في تطبيق مشروع استعماري شامل، لم يكن يهدف فقط إلى السيطرة العسكرية، بل سعى إلى إعادة تشكيل المجتمع الجزائري سياسياً واقتصادياً وثقافياً بما يخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية. وقد اعتمد هذا المشروع على مجموعة من الآليات المترابطة التي أسهمت في ترسيخ الهيمنة الاستعمارية وتحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطانية تابعة.

- سياسة الاستيطان الاستعماري:

اعتمدت فرنسا سياسة الاستيطان باعتبارها حجر الأساس في مشروعها الاستعماري، حيث شجعت هجرة المستوطنين الأوروبيين، ولا سيما الفرنسيين، ومنحتهم أفضل الأراضي الزراعية. وقد أدى ذلك إلى تهجير أعداد كبيرة من الفلاحين الجزائريين من أراضيهم، وتحويلها إلى مزارع كبرى موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي. كما أنشئت مستوطنات استعمارية في مختلف مناطق الجزائر، خاصة في السواحل والمناطق الخصبة في الداخل، بهدف خلق وجود

⁶² ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وافاق، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص19

أوروبي دائم يعزز السيطرة السياسية والاقتصادية. وأسهمت هذه السياسة في تحويل الجزائر الى مستعمرة زراعية تخدم المصالح الاقتصادية الفرنسية⁶³

فكانت سياسة الاستيطان في الجزائر عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا ثقافيا ودينيا، وهو عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية في الجزائر.⁶⁴

- سياسة الأرض المحروقة ومصادرة الأراضي

لضمان إخضاع السكان المحليين وترسيخ سيطرتها الاستعمارية، لجأت فرنسا إلى انتهاج سياسات قمعية شديدة، تمثلت في مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة، وتدمير القرى، وتهجير أعداد كبيرة من السكان قسراً من مواطنهم الأصلية. كما اعتمدت سياسة الأرض المحروقة بوصفها أداة عسكرية واقتصادية تهدف إلى إضعاف المقاومة الشعبية وتجريدها من قواعدها المادية، فضلاً عن تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. وأسهمت هذه السياسات في تعميق معاناة السكان الأصليين، وإحداث اختلالات بنيوية طويلة الأمد، أدت إلى انتشار الفقر والمجاعات، وخلقت واقعاً من التبعية الاقتصادية التي خدمت المصالح الاستعمارية الفرنسية على حساب التنمية المحلية.

- الاستغلال الاقتصادي.

قد كان احتلال الجزائر، كما أقرّ بذلك عدد من الساسة والعسكريين الفرنسيين، جزءاً من استراتيجية فرنسية أوسع تهدف إلى تحويل الجزائر إلى مستعمرة وقاعدة للإمبراطورية الفرنسية، ومرتكزاً للتوسع في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي القارة الإفريقية، فضلاً عن ضرب النفوذ الإنجليزي، والسيطرة على مقدرات الجزائر الاقتصادية واستغلال ثرواتها.⁶⁵

- طمس الهوية الثقافية وفرنسة التعليم

لم يقتصر المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر على الهيمنة السياسية والاقتصادية فحسب، بل امتد ليشمل المجال الثقافي والتعليمي، بوصفه أحد أهم أدوات السيطرة طويلة الأمد. فقد سعت فرنسا الى محو الهوية الثقافية الجزائرية من خلال قرض اللغة الفرنسية والتعليم الفرنسي على السكان أغلقت المدارس العربية وفرضت المدارس

⁶³ مديوني، رشيد، فكر الاستعماري الفرنسي، منطلق الهيمنة، المكتبة الوطنية، 2015، ص158

⁶⁴ الطيب بنبراهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004، صص160، 157

⁶⁵ لكجل عبد الكريم، السياسة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية وتأثيرها في الجزائر 1830-1930 المجازر ومصادرة الأراضي نموذجاً، مجلة

دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد15، العدد 1، 2023، ص430

الفرنسية التي كانت تهدف إلى تدوين الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري، كما نشر الثقافة الفرنسية لتعزيز الهيمنة الثقافية⁶⁶

وقد شكّلت سياسة فرنسا التعليم أداة مركزية في هذا المشروع، إذ لم تكن تهدف إلى نشر المعرفة بقدر ما سعت إلى تدوين الشخصية الجزائرية وقطع الصلة بالتراث الثقافي والتاريخي المحلي. كما عملت هذه السياسة على خلق نخبة محدودة مرتبطة بالإدارة الاستعمارية، مقابل إقصاء الغالبية الساحقة من السكان من فرص التعليم، الأمر الذي أسهم في تعميق الأمية وتعزيز التفاوت الاجتماعي. وبهذا المعنى، غدا التعليم الاستعماري وسيلة لإعادة إنتاج الهيمنة الثقافية، وضمان استمرار السيطرة الفرنسية عبر إضعاف أسس الهوية والمقاومة الثقافية في المجتمع الجزائري. وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الاتجاه الإمبريالي في الجزائر كان مشروعاً استيطانياً متكامل الأبعاد، استهدف إعادة تشكيل المجتمع الجزائري وفق منطق الهيمنة والتبعية. فقد تجسدت الإمبريالية في سياسات ممنهجة، كما أفرزت هذه السياسة واقعاً مزدوجاً قائماً على التمييز القانوني والاجتماعي، حيث تشكّل مجتمع استيطاني مهيم في مقابل مجتمع جزائري مُقْصَى ومهمّش، الأمر الذي عمّق الاختلالات البنيوية ورسّخ علاقات اللامساواة.. وعليه، فإن تحليل الاتجاه الإمبريالي في الجزائر يتيح فهماً أعمق لجذور التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، ويبرز كيف أن السياسة الاستيطانية كانت عاملاً حاسماً في إعادة صياغة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي تشكيل مسار الصراع والتحرر الوطني.

أسئلة حول الدرس

1. ما المقصود بالاتجاه الإمبريالي في دراسة الظاهرة الاستعمارية؟
2. كيف تجلّى الاتجاه الإمبريالي في السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر؟
3. ما الأهداف الرئيسية للسياسة الاستيطانية في الجزائر؟
4. ما الوسائل التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي لفرض السياسة الاستيطانية؟
5. كيف أثّرت مصادرة الأراضي على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري؟
6. ما دور تفكيك البنى التقليدية (كالقبيلة ونظام الجماعة) في خدمة المشروع الإمبريالي؟
7. كيف ساهمت السياسة الاستيطانية في خلق مجتمعين متباينين داخل الجزائر؟

⁶⁶ بوزيد منير، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار العلوم، 2018، ص 98

الدرس السادس:

نظرية نمط الإنتاج التقليدي

تمهيد:

تطرح دراسة التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي إشكالا معرفيا مهما، خاصة في إطار القراءات الماركسية الغربية التي سعت إلى تصنيف المجتمعات غير الأوروبية وفق أنماط إنتاج مستمدة من التجربة الأوروبية. وقد استُحضر هذا الماضي غالبًا لتفسير ما سُمّي «التخلف» أو لتبرير الاحتلال، اعتمادًا على معيار أحادي للتطور يقوم على مقارنة هذه المجتمعات بمسار النهضة الأوروبية، رغم كونها استثناءً تاريخيًا لا قاعدة عامة.

وفي هذا الإطار، تهدف المحاضرة إلى تتبع النقاشات الغربية حول طبيعة التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاستعمار، مع التركيز على نظرية «نمط الإنتاج التقليدي»، من خلال تحليل تصوّرها للبنية الاجتماعية والتنظيم الجماعي والعلاقة بين الوحدات القبلية والسلطة المركزية، وطرح تساؤلات نقدية حول مدى ملاءمة هذه المفاهيم لفهم واقع تاريخي مغاير للسياق الأوروبي، أم أنها كرّست قراءات اختزالية حجبت خصوصية المجتمع الجزائري. ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم نمط الإنتاج التقليدي وذكر الخصائص الأساسية لهذا النمط في المجتمعات ما قبل الرأسمالية.
- تمكين الطالب من شرح أسس نظرية نمط الإنتاج التقليدي، وبيان العلاقة بين البنية الاقتصادية والبنى الاجتماعية التقليدية مثل القبيلة والعشيرة.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم نمط الإنتاج التقليدي على المجتمع الجزائري قبل الاستعمار، وتحليل نصوص أو وثائق تاريخية باستخدام هذه المفاهيم.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل أثر نمط الإنتاج التقليدي في تنظيم العلاقات الاجتماعية، والتميز بينه وبين أنماط الإنتاج الأخرى مثل الإقطاعي والرأسمالي.
- تعزيز قدرة الطالب على صياغة خلاصة حول دور نمط الإنتاج التقليدي في تشكيل البنية الاجتماعية، واقتراح تفسير سوسيولوجي لتحولات هذا النمط تحت تأثير الاستعمار.
- تمكين الطالب من تقييم مدى صلاحية نظرية نمط الإنتاج التقليدي في تفسير الواقع الاجتماعي الجزائري، وإبداء رأي نقدي حول حدود النظرية وإسهاماته

1- مفهوم نمط الإنتاج

نمط الإنتاج هو المفهوم المركزي في التحليل الماركسي للتاريخ، ويشير إلى الطريقة التاريخية التي يُنظم بها الإنتاج المادي داخل مجتمع معيّن، من خلال ترابط محدّد بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ويشكّل نمط الإنتاج الإطار البنوي الذي تتأسس عليه البنية الاجتماعية، وتنبتق منه العلاقات الطبقية، وأنماط السلطة، وأشكال التنظيم السياسي والثقافي، إذ إن "منطق الإنتاج في الحياة المادية يُعد شرطاً أساسياً لتحديد العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة بوجه عام" ⁶⁷، وذلك انطلاقاً من الإنتاج المادي للحياة المباشرة. هنا تصبح أشكال العلاقات الإنسانية مرتبطة بهذا النمط الإنتاجي، وينشأ عنه المجتمع البرجوازي في مختلف مراحله، باعتباره الأساس التاريخي كله. ويقتضي ذلك تمثيله في عمله كدولة، كما يتطلب تفسير جميع أنواع المنتجات النظرية وأشكال الوعي، بما في ذلك الدين والفلسفة والأخلاق ⁶⁸.

ويرتكز نمط الإنتاج على ركيزتين أساسيتين:

- قوى الإنتاج: وتتمثل في مختلف وسائل الإنتاج مثل الأرض والآلات، وكل الوسائل التي يؤثر بها الإنسان على الطبيعة والأموال. كما تشمل القوى العاملة التي تستخدم هذه الوسائل بشكل مباشر.
- علاقات الإنتاج: وتتمثل في مختلف أنواع علاقات العمل التي تتكوّن بين جهة تملك قوى الإنتاج والعاملين الذين يستخدمونها. أي أنها تمثل علاقات الناس فيما بينهم، مثل العلاقة بين صاحب العمل والأجير، بالإضافة إلى آليات تقسيم العمل وطرق التبادل والبيع والشراء.

2- نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي (قبل 1830)

يتميز نمط الإنتاج في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي بالتداخل بين النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، حيث كان المجتمع الجزائري يقوم على اقتصاد متنوع يعتمد على الموارد المحلية، ويظهر فيه التأثير الكبير للطبيعة الجغرافية والمناخية على أساليب الإنتاج.

الإمكانات الزراعية كانت غالبية سكان الجزائر بدوًا، لذلك كان الاهتمام بالزراعة محور حياتهم الاقتصادية، خصوصاً في السهول الخصبة. حيث "الأرض كانت خصبة وإنتاجها وفير خاصة القمح والشعير، بالنسبة للطريقة التي استغلت الأرض فكانت تخدم إما من صاحبها أو يستأجر من يخدمها مقابل خمس الغلة" ⁶⁹ ن ويعتبر سهل

⁶⁷ كارل ماركس: نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، بيروت، ج1، ط1، 1969، ص3..

⁶⁸ كارل ماركس وفريدريك إنجلز، مختارات فلسفية، ترجمة ياسين الحافظ، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1974، ص.60.

⁶⁹ حمدان بن عثمان خوجة، المراة، ترجمة العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005، ص ص 32، 35.

متيجة من أهم السهول في الجزائر بسبب كثرة المزارع، إلا أن مناخه غير الصحي وارتفاع الرطوبة أثر على جودة القمح، الذي يميل لونه إلى السواد ولا يمكن الاحتفاظ به لفترة طويلة.

في الجهة الغربية، كانت الأراضي أقل خصوبة من الشرق، إلا أن الزراعة كانت مزدهرة في مناطق تلمسان ومليانة ومعسكر ووهران، الذين كانوا يقومون بتجفيف الفواكه وصناعة المعجون، يعصرون العنب واللوز كما أن الزراعة مزدهرة في كل من معسكر ووهران، ما جعل البلاد تعيش في رخاء⁷⁰. أما المنتجات الصحراوية فتمثلت في "التمر وحليب الناقة والسمن ويملكون الماعز والبقر والخيول"⁷¹.

أبرز المنتجات يمكن تلخيص أهم المنتجات التي شكلت عماد الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كما يلي:

- ✓ الزراعية: القمح، الشعير، الزيت، التمر، حليب المواشي ومنتجاتها، والصوف.
- ✓ الصناعية: صناعة البرانيس، الأقمشة الصوفية والحريية، المحازم، الأسلحة النارية، النقود المعدنية، والأدوات الحرفية.
- ✓ التجارية: المبادلات داخل الأسواق الأسبوعية، وتقنيات المقايضة بين مناطق الصحراء والسهول.

3- نظرية نمط الإنتاج التقليدي⁷².

وفقاً للباحثة لوسات فالونسي (Lucette Valensi)، كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تتكون من خلايا عرقية مستقلة تعيش على مواردها الخاصة، مثل البربر والعرب، بالإضافة إلى قبائل المخزن والقبائل المرابطية التي تتشارك في نفس البنية الاجتماعية. تضيف فالونسي أنه على الرغم من التفاوتات، مثل إعفاء بعض هذه القبائل من الضرائب، فإن هذه الفروقات لا تؤثر على البنية الاجتماعية العامة التي تظل مكونة من خلايا عرقية مستقلة. أساس هذا النظام يتكون من تجمعات عرقية، مثل القبيلة أو الدوار، التي تعيش من خلال شبكة من التبادلات:

3-1- في المستوى المحلي: تتمثل هذه الشبكة في سلوكيات جماعية مثل المعونة أو التوزيع، وغيرها من أشكال التعاون.

⁷⁰ المرجع السابق، ص 58 - 59.

⁷¹ نفس المرجع السابق، ص 37 - 38.

⁷² ياسين سعادة، التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر إلى أين وصلت النقاشات حول التشكيلات الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي،

مرجع سابق ص 309 نقلا عن

valensi (lucette). **Le Maghreb avant la prise d'Alger**, Paris : ed-flammarion, 1969, p33 - p45

3-2- في المستوى الجهوي: بسبب تكامل الاقتصادات المختلفة، أصبحت العلاقات المتبادلة بين الجماعات ضرورة. وهذا يشمل اقتصادات تعتمد على زراعة الأشجار، تربية المواشي، واختلاف الأنواع الزراعية مثل الزيتون والتمور والأشجار المثمرة. لكن الهيمنة هنا لا تأتي من سيد يسيطر على جماعة قروية كما في النظام الإقطاعي الغربي، بل هي هيمنة متبادلة بين الجماعات نفسها.

فوق هذه البنية الخلوية العرقية، التي كانت تقريباً غير مفعلة، تقع السلطة المركزية وأعوانها، الذين لا يشكلون طبقة اجتماعية. فهم يعينون من قبل السلطة المركزية أو الجهوية، ولا تقتصر وظائفهم على الوراثة. ممارستهم للسلطة تتم من خلال قادة محليين فقط.

إن هذا النظام الاجتماعي كان ممكناً فقط نتيجة لضعف تطور قوى الإنتاج. على مستوى تقني ضعيف، ومع غياب العبودية (سواء القديمة أو الكولونيالية)، كان من المستحيل أن تتراكم فوائض الإنتاج على الفلاحين. على الرغم من أن هناك أشكالا من الملكية قد تتيح جمع هذه الفوائض، إلا أن الأشكال الجماعية للنشاط كانت تحول دون ذلك.

وفي ختام هذا الدرس، يتبين أن نظرية «نمط الإنتاج التقليدي» شكّلت محاولة لتفسير طبيعة التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال ضمن قوالب نظرية مستمدة من التجربة الأوروبية، غير أنّ إسقاط هذه النماذج الجاهزة على واقع مغاير تاريخياً وثقافياً أفضى في كثير من الأحيان إلى قراءات اختزالية لم تُحط بخصوصية المجتمع الجزائري وتعقيداته الداخلية.

لقد كشفت المناقشات حول هذه النظرية أن البنية الاجتماعية في الجزائر لم تكن جامدة أو خارج التاريخ، كما صوّرت أحياناً، بل كانت قائمة على أشكال من التنظيم الجماعي والتوازنات بين القبائل والسلطة المركزية، تعكس منطقاً خاصاً في إدارة الموارد والسلطة والعلاقات الاجتماعية. ومن ثمّ، فإن فهم هذه التشكيلة يقتضي تجاوز المقارنات المعيارية التي تتخذ من التجربة الأوروبية نموذجاً وحيداً للتطور.

وعليه، فإن إعادة قراءة الماضي الجزائري في ضوء نقد نظرية «نمط الإنتاج التقليدي» تفتح المجال أمام مقارنة أكثر موضوعية، تراعي الخصوصية التاريخية وتحرّر من الأحكام المسبقة، بما يسمح ببناء فهم علمي أعمق لمسار المجتمع الجزائري قبل الاستعمار.

أسئلة حول الدرس

1. ما المقصود بنمط الإنتاج التقليدي؟
2. ما أهم الخصائص التي تميّز نمط الإنتاج التقليدي؟

3. ما العلاقة بين نمط الإنتاج التقليدي ونظام الجماعة؟
4. كيف ساهمت الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في تنظيم المجتمع التقليدي؟
5. ما دور القبيلة والعشيرة في إطار نمط الإنتاج التقليدي؟
6. ما الفرق بين نمط الإنتاج التقليدي ونمط الإنتاج الرأسمالي؟

الدرس السابع

نظرية الإقطاع وعلاقة الاستغلال

تمهيد:

تعتبر نظرية الإقطاع إطارًا تحليليًا لفهم الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي سادت أوروبا خلال العصور الوسطى، والتي كانت تقوم على علاقات إنتاجية قائمة على الاستغلال. في هذا النظام، يمتلك الإقطاعيون الأرض ويستفيدون من عمل الفلاحين الذين يزرعونها، مقابل حماية أو استخدام محدود للأرض، دون منحهم ملكية حقيقية أو حرية كاملة. بعبارة أخرى، العلاقة الأساسية في النظام الإقطاعي هي علاقة استغلال، حيث تُوجه فوائض الإنتاج لصالح طبقة المالكين الإقطاعيين على حساب الفلاحين المنتجين المباشرين.

أما تطبيقات النظرية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، فتختلف عن النموذج الأوروبي الإقطاعي. فالنظام الزراعي التقليدي الجزائري كان يقوم على التنظيم القبلي والعشائري، حيث كانت الأراضي غالبًا ملكية جماعية (للقبيلة أو الوقف)، وكان الفلاحون يعملون عليها مقابل جزء من المحصول يُدفع كضريبة أو دعم للقبيلة أو للسلطة العثمانية. وعلى الرغم من وجود بعض عناصر الاستغلال، إلا أن هذه العلاقات كانت أقل شدة مقارنة بالنموذج الإقطاعي الأوروبي، وارتبطت بالأساس بالترتيبات الاجتماعية التقليدية وطبيعة المجتمع القبلي. وفي هذا الدرس سنركز على دراسة نظرية الإقطاع وعلاقة الاستغلال، من خلال تحليل البنى الاقتصادية والاجتماعية التي ميّزت هذا النمط من الإنتاج.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم الإقطاع وذكر أهم خصائص نمط الإنتاج الإقطاعي.
- تمكين الطالب من فهم طبيعة علاقة الاستغلال في النظام الإقطاعي، وبيان العلاقة بين الأرض والسلطة في المجتمع الإقطاعي.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم الإقطاع والاستغلال على أمثلة تاريخية، وتحليل نصوص أو وثائق تاريخية باستخدام هذه المفاهيم.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل البنية الطبقيّة في المجتمع الإقطاعي، والتمييز بين علاقة الاستغلال في الإقطاع وأنماط الإنتاج الأخرى.

- تعزيز قدرة الطالب على صياغة خلاصة حول آليات الاستغلال في النظام الإقطاعي، واقتراح تفسير سوسيولوجي لانتقال المجتمعات من الإقطاع إلى أنماط إنتاج أخرى.
- تمكين الطالب من تقييم دور النظام الإقطاعي في تشكيل العلاقات الاجتماعية، ونقد حدود نظرية الإقطاع في تفسير التحولات الاجتماعية

1-تعريف نظرية الإقطاع

نظرية الإقطاع هي إطار تحليلي لفهم النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا خلال العصور الوسطى، ويُركّز على علاقات الإنتاج القائمة على ملكية الأرض واستغلال قوة العمل. وعليه " فالإقطاع هو علاقة الفرد بمن هو أعلى منه، ومن هو أدنى منه، ويعتمد أساساً على الأرض الزراعية، وحقوق الإنسان هي استجابة لامتيازاته الاجتماعية. وفي إقطاع العصور الوسطى، فإن السيد الأعلى كان صاحب المكانة الرفيعة، ثم إنه قام بتوزيع جزء من حقوقه على أفصاله ورفقائه من النبلاء ومن يخدمونه. هذه الحقوق التي منحها لهم أخذت شكل قاعدة في كل وحدة من الأرض، وهي الإقطاع، وحدث نوع من تبادل المنفعة، فقد قدم اللورد الحماية وسبل الإعاشة، في الوقت الذي قدم فيه الفصل المساعدات العسكرية لسيد اللورد"⁷³.

ويُعرف أيضاً بأنه " تجربة عملية فرضتها الحوادث على المجتمع الإنساني عامة، والمجتمع الأوروبي خاصة، لتستعاض بها عن الحكومة المركزية البعيدة عن متناول الجماعات، ابتغاء الحصول على قسط من الأمن"⁷⁴.

يُعدّ المجتمع الإقطاعي مجتمعاً طبقياً هرمياً يقوم على ملكية الأرض، ويتكوّن من العبيد ورقيق الأرض والأحرار، حيث تضم فئة الأحرار البارونات ورجال الدين والجنود والتجار والصناع وأصحاب المهن، إلى جانب عدد محدود من الأفراد الذين يملكون أراضيهم ولا يخضعون لسيد إقطاعي. وقد شكّلت هذه الفئة نسبة قليلة من السكان في أوروبا الغربية، في حين خضعت الأغلبية لعلاقات تبعية اقتصادية واجتماعية. ويعكس هذا التنظيم الاجتماعي أسلوب المجتمع الإقطاعي في الإنتاج، والذي يميّز بما يلي:

- تقوم العلاقة الطبقية في المجتمع الإقطاعي على طبقة الأسياد أصحاب الأراضي وطبقة رقيق الأرض، ويُعتبر النشاط الزراعي أهم نشاط اقتصادي

⁷³ موريس بيشوب، "أوروبا في العصور الوسطى"، ترجمة علي السيد، على، المجلس الأعلى للثقافة للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 22 القاهرة، 2005، ص.122-

⁷⁴ - أحمد إبراهيم الشعراوي، "الإقطاع وأوروبا في العصور الوسطى"، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970، ص. 11-12

— تركز العلاقات الاجتماعية للإنتاج في المجتمع الإقطاعي حول الأرض، التي تمثل القاعدة المادية للملكية العقارية. ويغلب على هذا الاقتصاد الطابع الزراعي، إذ تُمنح حق استغلال الأرض واستخدامها للفلاحين الذين يقومون بالإنتاج الزراعي، بينما تبقى الملكية القانونية للأرض بيد الأسياد. ومع ذلك، فإن الأسياد لا يملكون السيطرة المطلقة على الأرض نفسها، بل يقتصر حقهم على حصتهم من الناتج الزراعي، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة الاستغلالية بين طبقة المالكين وطبقة المنتجين المباشرين.

— تشمل القوى الإنتاجية أساسًا الأرض وعامل الأرض (الفلاح) والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية⁷⁵. "ويعتبر كل من الأرض والعمل الركيزتين الأساسيتين في أي نظام إنتاج، حيث تتكامل مع رأس المال والمهارات التنظيمية لضمان إنتاج السلع والخدمات.

2- النظرية الإقطاعية وعلاقات الاستغلال في المجتمع الجزائري وفقًا لروني غاليسو⁷⁶:

يرى روني غاليسو (René Galissot) أن المجتمع الجزائري في مرحلة ما قبل الاحتلال يمكن توصيفه بوصفه مجتمعًا إقطاعيًا، رغم اختلاف حركيته التاريخية عن الإقطاع الأوروبي، بل وكونها معكوسة مقارنة به. فالمجتمع الجزائري آنذاك كان مجتمعًا طبقيًا، يتميز بنمط خاص من الإقطاع، يختلف في شكله دون أن ينفي طابعه الإقطاعي العام. في جزائر ما قبل الاحتلال، كان التنظيم الجمعي مفككًا بفعل تداخل علاقات اجتماعية متعددة ناتجة عن استغلال الأرض وتوزيع المنتج، وهي العلاقات التي شكّلت جوهر العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وقد أدّت علاقات الإنتاج التي تربط الأفراد داخل هذه البنى الجمعية إلى نشوء تناقضات داخلية، حيث يُعاد إنتاج الاستغلال داخل الجماعات نفسها، ثم يُعاد تنظيمه ضمن النسق العام للاستغلال، ليتبلور في مستويات أوسع تُفضي إلى تشكّل طبقات اجتماعية.

وتُعدّ ثورات الفلاحين مؤشرًا واضحًا على وجود انقسام طبقي، غير أن الإشكال يكمن في تحديد طبيعة هذه الطبقات. فطبقة الفلاحين لا تتخذ صفة الطبقة الاجتماعية إلا من زاوية السلب والاستغلال، بوصفهم يشتركون في موقع اجتماعي واحد قوامه الخضوع للاستغلال. وعلى هذه القاعدة الفلاحية غير الرسمية، صعدت قوى اجتماعية جماعية شكّلت بعض مكونات البنية الطبقيّة.

⁷⁵ مختار عبد المجيد طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج، كلية الحقوق، جامعة

القاهرة، القاهرة، مصر، 2007، ص 31.

⁷⁶ ياسين سعادة، التحليل السوسولوجي لتاريخ الجزائر إلى أين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق ص 309، 310، 311، بتصرف.

وعلى مستوى آخر، تمتع عدد من أرباب العائلات بتفوق سياسي استمدّ جذوره من قاعدتهم الاقتصادية، دون أن يشكّل ذلك أرستقراطية محلية تقليدية، بل نمطاً متناوباً من الهيمنة. ويعود هذا التعقيد إلى المصدر المزدوج لحقوق القيادة، حيث تداخلت أرستقراطية القادة العسكريين (الجواد) مع أرستقراطية دينية برزت في نهاية القرن الثامن عشر، تمثلت في العائلات التي جمعت بين السمعة الدينية، والقيادة الطرقية، وامتلاك الأوقاف.

في قمة البناء الاجتماعي برزت أرستقراطية ذات طابع «خارجي»، تمثلت في أرستقراطية الوظيفة السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتي شكّل نبلاء الإيالة وموظفو الجهاز الحكومي التركي نواتها الأساسية. ويرى غاليسو أن وجود هذه الطبقة ذات الوظيفة العامة يميّز البنية الاجتماعية للإيالة الجزائرية عن الإقطاع الأوروبي، نتيجة اعتمادها على قطاع عام قوي حافظت عليه الإيالة التركية.

تعرّضت أطروحة غاليسو حول الطابع الإقطاعي للمجتمع الجزائري لنقد من أندري نوشي ولوسات فالونسي؛ إذ شكك نوشي في وجود إقطاع حقيقي بسبب ضعف تبعية الريف للمدن ومحدودية السيطرة الحضرية. كما رأت فالونسي أن المجتمع الجزائري يفتقر إلى السمات المادية والرمزية المميّزة للإقطاع، معتبرة أن الفقر العام ناتج عن عوامل دينية وسياسية أكثر منه نتيجة استغلال طبقي مباشر، وأن الصراعات الاجتماعية كانت جماعية لا صراعات بين طبقات متقابلة.

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن نظرية الإقطاع تمثل إطاراً تفسيريّاً نشأ في سياق أوروبي محدد، ارتبط بظروف تاريخية واجتماعية خاصة بالعصور الوسطى. غير أن إسقاط هذا النموذج على واقع المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي يقتضي قدراً من الحذر المنهجي، نظراً لاختلاف البنى الاقتصادية وأنماط الملكية والتنظيم الاجتماعي. فقد أظهر التحليل أن العلاقات الزراعية في الجزائر لم تكن قائمة على إقطاع فردي صارم كما في أوروبا، بل ارتبطت في كثير من الأحيان بالملكية الجماعية والتنظيم القبلي، حيث كانت أشكال الجباية أو اقتسام المحصول جزءاً من منظومة اجتماعية تقليدية تحكمها اعتبارات التضامن والانتماء، رغم ما قد تتضمنه من مظاهر تفاوت أو استغلال.

وعليه، فإن دراسة نظرية الإقطاع وعلاقة الاستغلال في السياق الجزائري تكشف أهمية التمييز بين النماذج النظرية والواقع التاريخي، وتؤكد ضرورة قراءة البنى الاجتماعية والاقتصادية في إطار خصوصيتها، بعيداً عن التعميم أو الإسقاط لمفاهيم نشأت في بيئات مغايرة.

أسئلة حول الدرس

1. ما المقصود بنظرية الإقطاع؟
2. ما الخصائص الأساسية لنمط الإنتاج الإقطاعي؟
3. ما طبيعة علاقة الاستغلال في النظام الإقطاعي؟
4. ما أشكال الاستغلال الاقتصادي في النظام الإقطاعي؟
5. ما الفرق بين علاقة الاستغلال في الإقطاع وعلاقة الاستغلال في الرأسمالية؟
6. ما حدود نظرية الإقطاع في تفسير التحولات الاجتماعية في السياق الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي؟

الدرس الثامن:

إيف لاكوست ومفهوم الديمقراطية العسكرية

تمهيد:

اهتمّت بعض المقاربات الغربية بتحليل طبيعة التنظيمات السياسية والاجتماعية في المجتمعات ما قبل الاستعمار، ومن بين المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً مفهوم «الديمقراطية العسكرية» الذي قدّمه الجغرافي والمفكر الفرنسي إيف لاكوست في إطار تحليله للتشكيلة الاجتماعية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي. وقد سعى لاكوست من خلال هذا المفهوم إلى تفسير أنماط التنظيم السياسي والاجتماعي السائدة، ولا سيما دور الجماعة والقبيلة في تسيير الشأن العام، وآليات اتخاذ القرار، وعلاقة السلطة بالجمال.

ويقوم مفهوم الديمقراطية العسكرية عند إيف لاكوست على إبراز مشاركة أفراد الجماعة في الدفاع والتنظيم العسكري، وربطها بشكل من أشكال المساواة السياسية داخل الجماعة، مع غياب سلطة مركزية دائمة. غير أنّ هذا الطرح يطرح إشكالات نظرية ومنهجية، خاصة فيما يتعلق بإسقاط مفاهيم حديثة على واقع اجتماعي تاريخي مختلف.

وفي هذا الإطار، سنركّز في هذه المحاضرة على تحليل مفهوم الديمقراطية العسكرية عند إيف لاكوست، وبيان خلفياته النظرية، وحدوده في تفسير التشكيلة الاجتماعية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم الديمقراطية العسكرية والتعرف على إيف لاكوست وسياق طرحه لهذا المفهوم.
- تمكين الطالب من فهم المقصود بالديمقراطية العسكرية عند إيف لاكوست، وبيان العلاقة بين التنظيم العسكري والبنية الاجتماعية في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال.
- تدريب الطالب على تطبيق مفهوم الديمقراطية العسكرية على أمثلة من التنظيم القبلي، وتحليل نصوص أو وثائق تاريخية باستخدام هذا المفهوم.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل الأسس النظرية التي اعتمدها إيف لاكوست، والتمييز بين الديمقراطية العسكرية والأشكال الأخرى للتنظيم السياسي.

- تعزيز قدرة الطالب على صياغة خلاصة تركيبيّة حول طبيعة السلطة والتنظيم في المجتمع التقليدي،
واقترح قراءة نقدية بديلة لمفهوم الديمقراطية العسكرية.

1-نبذه عن إيف لاکوست Yves Lacoste⁷⁷.

جغرافي، مؤسس المدرسة الفرنسية للجيوستياسة، ولد عام 1929 بالمغرب. درس الجغرافيا (حصل على الإجازة العليا والدكتوراه)، وعمل أستاذًا في الجزائر بين 1952 و 1955، وانضم لفترة قصيرة إلى الحزب الشيوعي الفرنسي قبل أن يغادره عام 1956.

كان إيف لاکوست أستاذًا في جامعة باريس الثامنة (Paris-VIII) حيث بدأ التدريس عام 1968. كان مناهضًا للتيار السائد ويميل إلى الاستفزاز، ونشر عام 1976 كتابه: «الجغرافيا تستخدم أولاً لصنع الحرب»، وهو عنوان صادم يهدف إلى إخراج الجغرافيا من موقعها كمادة مدرسية تقليدية.

في نفس العام، أسس مجلة هيرودوت (Hérodote)، مجلة في الجغرافيا والجيوستياسة، ويظل مديرها حتى اليوم. ساعدت هذه المجلة على إعادة تأهيل الجيوستياسة، من خلال التخلص من صورتها السابقة. أسس إيف لاکوست، عام 1989، مركز البحوث والتحليلات الجيوستياسية، الذي أصبح لاحقًا المعهد الفرنسي للجيوستياسة تحت إدارة بياتريس جيلين. ويقود لاکوست في المعهد الندوة بعنوان: «طرق التحليل والتمثيلات

2-مساهمات إيف لاکوست في الجغرافيا السياسية

ترتبط اليقظة الجيوستياسية في أوروبا بنشاط العالم الجغرافي إيف لاکوست Yves Lacoste الذي أنشأ عام 1976 مجلة "هيرودوت"، حيث صارت النصوص الجيوستياسية تصدر للمرة الأولى وبصورة دائمة في أوروبا ما بعد الحرب. وينبغي الإشارة بشكل خاص إلى أن رجالًا من الوساط السياسية اليسارية كانوا يقفون وراء هذا العمل، بينما لم تكن تهتم الجيوستياسة في أوروبا في تلك الفترة إلا الوساط القومية اليمينية الهامشية إلى حد كبير⁷⁸.

وفي عام 1983، تدخلت مجلة "هيرودوت" في تسميتها بعنوان ثانوي هو "مجلة الجغرافيا والجيوبوليتيكا"، فبدأ منذ ذلك التاريخ الحياة الثانية للجيوستياسية، والتي تم الاعتراف بها رسميًا كمنظومة علمية سياسية خاصة تساعد على التحليل المتكامل للجوانب⁷⁹

⁷⁷ UQAM, Université du Québec à Montréal, « Collection « Les sciences sociales contemporaines, 2005, https://classiques.uqam.ca/contemporains/lacoste_yves/lacoste_yves_photo/lacoste_yves_photo.html

⁷⁸ Yves Lacoste : **La géographie, La Geopolitique et le Raisonnement Géographique, Hérodote revue, La Découverte**, france, 2012, p14.

⁷⁹ Ibid, p 15

حاول إيف لاكوست تكييف الجيوسياسية مع الواقع المعاصر بعيداً عن المقاربات الشمولية السابقة، مثل المدرسة الألمانية أو النظريات المتعلقة بالقوة البحرية. فقد اعتبر أن الجيوسياسية ليست مجرد نظرية علمية، بل أداة لتحليل الحالات المحلية والمحددة، سواء على مستوى العلاقات الدولية أو القضايا الداخلية.

وفقاً له، تُفهم الجيوسياسية ضمن سياقها التاريخي والاجتماعي، بحيث تُعامل كل حالة مستقلة بذاتها، بعيداً عن الانطباعات الشمولية أو الثنائية الحضارية التقليدية. وقد أطلق على هذا المنهج اسم "الجيوبوليتيكا الداخلية - La Géopolitique Interne"، مؤكداً أن التركيز يجب أن يكون على تحليل القضايا المحلية بأسلوب دقيق وواقعي، مع مراعاة الطموحات التنافسية للسلطات في مناطق محددة، وليس على بناء نظريات كلية شاملة.

3- الديمقراطية العسكرية والتجارة الواسعة في الجزائر قبل عام 1830⁸⁰

تعد الجزائر قبل عام 1830 مرحلة حاسمة في تاريخها الاجتماعي والسياسي، إذ شكّلت مفترقاً بين المجتمع غير الطبقي القديم وبرز الهياكل الطبقيّة الأولى. وقد أثارت هذه الفترة اهتمام الباحثين الذين حاولوا فهم خصوصية النظام الاجتماعي الجزائري وعلاقاته الاقتصادية والسياسية. في هذا الإطار، يقدم إيف لاكوست تحليلاً عميقاً للعلاقات الاجتماعية في الجزائر آنذاك، مستخدماً مصطلح "الديمقراطية العسكرية" أو "شبه الديمقراطية العسكرية" لوصف تعقيد بنية المجتمع الجزائري وعلاقاته الإنتاجية، التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الواسعة والنظام القبلي المتواصل. وتسلط هذه الدراسة الضوء على أسباب استمرار التنظيمات القبلية، وطبيعة التفاعلات بين الأرستقراطية القبلية والتجار، وما انعكس على الاقتصاد والمجتمع في تلك المرحلة الانتقالية قبل الاحتلال الفرنسي.

ويرى لاكوست أن مقاومة البنى القبلية للتغيرات الزمنية تعود إلى عدة عوامل:

- ✓ قصر مدة استمرار البنى العتيقة مقارنة بمناطق الشرق الأوسط.
- ✓ توسع الإمبراطورية العربية في مناطق استعادت فيها البنى القبلية المتضررة خلال قرون الاستقلال الفعلي.
- ✓ العادات والقدرات الحربية التي ميّزت سكان شمال إفريقيا على مدى عدة قرون.
- ✓ الأهمية الاقتصادية لتجارة القوافل، التي حدّت من قدرة قادة القبائل على تفكيك التنظيمات القبلية للسيطرة على وسائل الإنتاج.

⁸⁰ ياسين سعادة، مرجع سابق ص، 312، 313، بتصرف.

كان السكان المنظمون ضمن جماعات قبلية نسيًا يعيشون حياة مستقرة تحت هيمنة أقلية محدودة، وهذه الأقلية لم تُشكّل برجوازية أو نبالة بالمعنى الأوروبي الإقطاعي. في المقابل، شكّل التجار المرتبطون بالتجارة الواسعة نوعًا من الأرستقراطية التجارية، وكانت روابطهم بالأرستقراطية القبلية متينة ومتكاملة، ما انعكس على تماسك المجتمع الجزائري وتعقيد هيكله الاجتماعي قبل عام 1830.

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن مفهوم الديمقراطية العسكرية الذي طرحه إيف لاكوست يمثل محاولة لتفسير طبيعة التنظيم السياسي والاجتماعي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، من خلال إبراز دور الجماعة والقبيلة في المشاركة العسكرية والسياسية، وعلاقة الأفراد بالسلطة والمجال. غير أنّ هذا الطرح يظل محدودًا من حيث دقته التحليلية، إذ يعتمد على إسقاط مفاهيم حديثة على واقع تاريخي واجتماعي مغاير، مما يثير إشكالات نظرية ومنهجية.

كما يُظهر التحليل أن التنظيم القبلي والجماعي في الجزائر كان أكثر تعقيدًا من النموذج المقترح، إذ تداخلت فيه علاقات السلطة، والعادات الاجتماعية، بما يفوق ما يمكن اختزاله في إطار الديمقراطية العسكرية البسيط. ومن ثم، فإن دراسة هذا المفهوم تتيح فهمًا نقديًا لأهمية السياق التاريخي والاجتماعي عند تفسير التشكيلات السياسية السابقة، وتبرز ضرورة الجمع بين التحليل النظري والملاحظة الميدانية الدقيقة لتقديم صورة أشمل وأكثر موضوعية عن المجتمع الجزائري قبل الاحتلال.

أسئلة حول الدرس

1. ما المقصود بمفهوم الديمقراطية العسكرية عند إيف لاكوست؟
2. في أي سياق تاريخي وفكري ظهر مفهوم الديمقراطية العسكرية؟
3. ما الأسس التي اعتمد عليها إيف لاكوست في صياغة هذا المفهوم؟
4. ما حدود مفهوم الديمقراطية العسكرية في تفسير التشكيلة الاجتماعية الجزائرية؟
5. إلى أي مدى يمكن اعتبار مفهوم الديمقراطية العسكرية إسقاطًا لمفاهيم حديثة على واقع تقليدي؟
6. كيف يمكن نقد أطروحة إيف لاكوست من منظور سوسيولوجي أو تاريخي؟

الدرس التاسع:

سوسيولوجية الثورة الجزائرية

تمهيد:

تعد الثورة الجزائرية من أهم الحركات التحريرية في التاريخ المعاصر، حيث تجسد فيها نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الذي فرض هيمنته على البلاد لأكثر من 130 عامًا. وقد شكلت هذه الثورة نموذجًا فريدًا في حركات التحرر العالمي، كونها لم تكن مجرد صراع مسلح ضد الاستعمار، بل كانت أيضًا صراعًا اجتماعيًا وثقافيًا يعكس تلاحم جميع فئات المجتمع الجزائري. فقد شارك في الثورة كل مكونات المجتمع، من الفلاحين والعمال إلى الطلبة والمرأة، بما يبرز عمق الوعي الوطني والجماعي لدى الشعب الجزائري في مقاومة الاحتلال. وبالرغم من المعاناة والتضحيات الكبيرة التي شهدتها الثورة، فإنها كانت تعبيرًا عن وحدة وطنية استثنائية وقوة اجتماعية تميزت بقدرتها على التكيف مع تحديات الحرب والشروط القاسية التي فرضها الاستعمار.

تسعى هذه المحاضرة إلى دراسة سوسيولوجية الثورة الجزائرية من خلال تحليل أبعاد الدعم الشعبي والشرائح الاجتماعية المشاركة في الثورة. كما تهدف المحاضرة إلى تسليط الضوء على الديناميكيات الاجتماعية التي شكلت النضال ضد الاستعمار، إضافة إلى كيفية تأثير هذه الحركات في تحديد مسار الثورة وتحقيق استقلال الجزائر.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية للسوسيولوجيا السياسية للثورة الجزائرية ودور مختلف الشرائح الاجتماعية في الثورة.
- تمكين الطالب من فهم العلاقة بين مشاركة الشعب الجزائري في الثورة والتحول الاجتماعي والسياسي التي طرأت خلال هذه الفترة.
- تدريب الطالب على تطبيق المفاهيم السوسيولوجية على الأحداث التي شكلت الثورة الجزائرية، مثل الإضرابات العمالية، نضال الطلبة، ودور المرأة.
- تعزيز قدرة الطالب على تكوين رؤية شاملة حول كيفية تداخل الجهود الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تشكيل هوية الثورة الجزائرية.
- تمكين الطالب من تقييم تأثير الثورة الجزائرية على المجتمع بعد الاستقلال، ودور الحركة الشعبية في بناء الدولة الجزائرية الحديثة

1- خصائص الثورة الجزائرية.:

إذا كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية تهدف إلى إخضاع الجزائريين والقضاء على شخصيتهم الوطنية، فإنها أسهمت عكس ذلك في توحيدهم حول قناعة مشتركة مفادها أن الخلاص لا يتحقق إلا بجهة موحدة لمواجهة العدو المشترك. وقد جسدت جبهة التحرير الوطني منذ 1954 هذا الإطار الجامع لكل الفئات والاتجاهات السياسية، متجاوزة الانقسامات الحزبية والاجتماعية. وبصفة عامة، أعادت الثورة الثقة إلى الشعب الجزائري، وحررتة من عقدة الخوف من قوة فرنسا، وتميزت بخصائص نابعة من ظروف الجزائر وطبيعة شخصيتها الوطنية، ومن أبرزها⁸¹:

- ثورة جماهيرية: كانت ثورة شاملة شارك فيها الشعب الجزائري بكل فئاته، ولم تكن موجهة من طرف زعيم فرد أو لخدمة فئة اجتماعية أو سياسية بعينها، وهو ما يميزها عن العديد من الثورات العالمية الأخرى.
- ثورة ذات عقيدة إسلامية: شكّل الإسلام عامل وحدة وحماية للهوية الوطنية، وأسهم في توحيد السلوك والتوجهات، وكان مصدراً أساسياً لقيم الثورة ودافعاً لمقاومة الاستعمار باسم الإيمان والجهاد.
- ثورة قامت على أساس قيادة جماعية وعمل مشترك: اعتمدت الثورة على مبدأ القيادة الجماعية، حيث انصهرت الأحزاب والتيارات المختلفة داخل جبهة التحرير الوطني، وتخلّت عن الحزبية لصالح العمل الجماعي.
- ثورة قادتها عناصر وطنية تنتمي إلى الفلاحين والعمال: قاد الثورة وطنيون من الفلاحين والعمال، وسبق الفعل الثوري التنظيم السياسي، بينما التحق المثقفون بالحركة الثورية بعد التأكد من فعاليتها.
- ثورة ضد الاحتلال الأجنبي: كانت ثورة تحرر وطني ضد قوة أجنبية استيطانية، مما وحد الجزائريين في مواجهة المستعمر، بخلاف ثورات أخرى قامت ضد أنظمة وطنية.
- ثورة لإعادة الاعتبار لكل الفئات الوطنية: سعت الثورة إلى القضاء على التهميش الاجتماعي، وبناء مجتمع جديد يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع الفئات، وإزالة عقدة العجز أمام العدو.
- ثورة للتخلص من التبعية الأجنبية هدفت إلى تحرير البلاد سياسياً واقتصادياً، وبناء مؤسسات وطنية مستقلة قادرة على استثمار الثروات المحلية بعيداً عن النفوذ الأجنبي.

⁸¹ عمار بوحوش خصائص الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين، موقع الأستاذ الدكتور عمار بوحوش، 2026. بتصرف، متاح

على <https://www.ammARBouhouche.com>

- ثورة قامت على أساس وجود سلطة مركزية صارمة مكن التنظيم المركزي والتنسيق الوطني الثورة من إفشال سياسة “فرق تسد”، وضمان استمرارية الكفاح في مختلف مناطق الوطن.
- ثورة ضد التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية تمسكت الثورة بمبدأ تقرير المصير وعدم التدخل، واستطاعت فضح الادعاءات الاستعمارية وكسب التأيد الدولي لقضيتها.
- الثورة تقيم علاقات اجتماعية جديدة أحدثت الثورة تحولات اجتماعية عميقة، أنهت الفوارق التي فرضها الاستعمار، ورست علاقات تقوم على التضامن وخدمة المواطنين بدل السيطرة والاستغلال.

2- الركيزة الاجتماعية للثورة الجزائرية

شكلت الثورة الجزائرية نموذجاً فريداً لحركة مقاومة شعبية شاملة، فهذه الثورة لم تأتي من العدم، فقد لزم ذلك عشرات السنين الطوال من الكفاح المرير منذ الحرب العالمية الأولى، حيث يتكون الرجال وتبلور المعركة بفعل تعاون كل الأحزاب والحركات الجزائرية الكل حسب كفاءته⁸² إذ جمعت كل فئات الشعب في مواجهة الاستعمار الفرنسي. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات الكبيرة التي فرضها الاحتلال، كان العامل الحاسم في نجاح الثورة هو الإرادة الشعبية والتضحيات الجسيمة لكل من آمن بالقضية الوطنية.

ولذلك، يمكن القول إن الثورة الجزائرية لم تقتصر على كونها مجرد معركة ضد الاحتلال، بل كانت تجسيدا لرؤية وطنية بعيدة المدى تهدف إلى بناء جزائر حرة ومستقلة على أساس العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. وقد ساهم في هذه الثورة كل من الفلاحين والعمال، والمثقفين، والشباب، والنساء، الذين شكلوا جميعاً قاعدة اجتماعية واسعة ومتنوعة دعمت الكفاح المسلح وأثبتت قدرته على الاستمرار والانتصار.

2-1- الطلبة الجزائريون والثورة التحريرية الجزائرية

بدأ نضال الطلبة الجزائريين في سياق تاريخي معقد، حيث شكل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) نواة هذا النضال بعد تأسيسه في 14 يوليو 1955، وذلك تزامناً مع بداية الثورة التحريرية. كان هذا الاتحاد أول خطوة في تنظيم الحركة الطلابية الجزائرية، التي كانت تواجه تحديات عدة، منها الخلافات الداخلية في صفوف الحركة الوطنية، والتي كانت تعيق تأسيس منظمة طلابية موحدة تعمل تحت شعار الاستقلال الجزائري. رغم

⁸² : محمد تقيّة: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص 149

هذه التحديات، كان نضال الطلبة الجزائريين يسير في مسار تصاعدي، حيث كان الهدف الأسمى هو تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي

لم يكن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مجرد منظمة طلابية بل كان جزءاً من إستراتيجية جبهة التحرير الوطني لعب الطلاب الجزائريون دوراً هاماً في ثورة أول نوفمبر 1954، بالرغم من كل العراقيل والضغوطات التي فرضتها الإدارة الاستعمارية. فقد لم يتهاونوا في تأدية واجبه الوطني ومناصرة القضية الجزائرية قولاً وعملاً.⁸³، وهو ما أدى إلى اعتقال جميع أعضاء الاتحاد من قبل السلطات الفرنسية في فبراير 1957، وذلك في محاولة للقضاء على أي تحرك طلابي داعم للثورة.

على مستوى الأنشطة الميدانية، كان الاتحاد يركز بشكل أساسي على عزل الاستعمار الفرنسي وتوحيد مواقف الطلبة ضده، كما تجسد ذلك في الإضراب الطلابي التاريخي في 19 مايو 1956، وبلغ ذروته في الفترة ما بين 1957 و1961⁸⁴، وقد حقق الإضراب عدة أهداف، منها انضمام عدد من الطلبة ذوي الكفاءات العلمية والسياسية والطبية إلى الثورة⁸⁵. كما شكّل محطة مهمة في مسار التنظيم الطلابي الجزائري، وأحدث هزة في الأوساط الاستعمارية، نظراً لهذا الإعلان الذي كان في قلب باريس وتناقلته الأنباء المحلية والعالمية⁸⁶. والذي كان بمثابة علامة فارقة في مسار نضال الطلبة الجزائريين. كما انخرط العديد من الطلبة في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث كانوا يشرفون على الأنشطة الإدارية والثقافية والإعلامية، مثل إصدار الصحف المحلية والمناشير المناهضة للاستعمار، ومن أهمها صحف "الثورة"، "صوت الجبل"،

ومن مظاهر التلاحم بين الشعب الجزائري وثورته، تلك المظاهرات الشعبية المنظمة في مختلف مناطق الجزائر أو في فرنسا نفسها، بهدف مواجهة السياسة الاستعمارية، وأبرزها مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي تعتبر مفصلاً تاريخياً هاماً في مسار الثورة التحريرية. فقد نظمت جبهة التحرير الوطني بحنكته هذه المظاهرات في وقت كان المستعمرون يسعون لتنظيم مظاهرات لفرض مشروع "الجزائر الفرنسية" على الجنرال ديغول، الذي حاول كسب الدعم وتنظيم مظاهرات مؤيدة لمشروع "الجزائر الجزائرية". إلا أن جبهة التحرير الوطني فاجأهم بتنظيم مظاهرات دامت لأيام وانتشرت في مختلف المدن الكبرى الجزائرية، مطالبة بالجزائر

⁸³ عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط5، دار هومة، الجزائر، 2012، ص-131 132

⁸⁴ كليمون مور هنري: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (1955-1962): تر. مسعود الحاج، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص227

⁸⁵ أبو القاسم سعد سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1930-1954)، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص305

⁸⁶ عبد القادر نور، شاهد على الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية (1954-1962)، (أحداث، آراء، شهادات وذكريات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص-110 111

من خلال هذا التنظيم والنضال، أسهم الطلبة الجزائريون في تعزيز القضية الوطنية، ليس فقط في الجزائر، ولكن في الخارج أيضًا، مما أضاف بُعدًا دوليًا للنضال التحريري وأدى إلى تسليط الضوء على معاناة الشعب الجزائري على الساحة الدولية.

2-2- دور العمال الجزائريين في دعم الثورة التحريرية

لطالما كان العمال في الجزائر جزءًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي والسياسي الذي شكّل مقاومة الاحتلال الفرنسي. منذ بداية الاحتلال، لعبت الطبقة العاملة دورًا محوريًا في إدامة شعلة الكفاح ضد الاستعمار، مما جعلها أحد أهم الأعمدة التي ساهمت في نجاح الثورة الجزائرية. تم التفكير في تأسيس نقابات لتنظيم العمال سياسيًا واجتماعيًا وربطهم بمسار النضال الوطني.

وطنية تجمع كافة العمال الجزائريين منذ سنة 1955، لتحل محل النقابات الفرنسية السابقة التي كان العمال الجزائريون منضوين تحت لوائها، سواء في الجزائر أو في فرنسا. وقد جاء ذلك نتيجة أن أهداف النقابات السابقة لم تعد تتماشى مع توجهات الثورة التحريرية، مما جعلها تفقد وزنها في أوساط العمال الجزائريين.⁸⁷

لقد جسدت الإضرابات العمالية، مثل إضراب 24 جويلية 1956: اعتُبر هذا أول إضراب أعلن عنه الاتحاد، والمتزامن مع ذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر. وقد تمثلت أهم دوافعه في البيان الذي أصدره ووزّعه الاتحاد، ووجهه إلى العمال الجزائريين داعيًا إياهم إلى المشاركة في الإضراب، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الجزائر، واعتقال قادة ومناضلي الاتحاد والنزج بهم في غياهب السجون، وحجز جريدة العامل الجزائري، إلى جانب المطالبة بتحسين ظروف وساعات العمل. وعليه، طالبت إدارة الاتحاد جميع العمال الجزائريين بالمشاركة القوية في هذا الإضراب، قصد إثبات التضامن العمالي الفعّال مع الشعب الجزائري في كفاحه⁸⁸، وهذا عكس الوعي الوطني للعمال والمجتمع الجزائري بأسره حول طبيعة الاحتلال وظروف الشعب. كان هذا الإضراب بدايةً لمسار طويل من الاحتجاجات التي عبرت عن التضامن الكبير مع الثورة، وظهر من خلالها تماسك العمال بمبادئ الاستقلال، رغم التحديات والضغط.

⁸⁷ Boubekeur AIT BENALI, " **Il y a 56 Naissait L'union Générale Des Travailleurs Algériennes**, Le Matin D'Algérie, N° 2036, 24 fév. 2012.

⁸⁸ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1956، دار المعرعة، الجزائر، 2010، ص 474-475.

أما الإضراب الشهير الذي دام ثمانية أيام (28 يناير - 4 فبراير 1957)، فقد كان بمثابة نقطة فارقة في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية، "يُعدّ أهم إضراب قام به الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما يُعدّ حدثاً وطنياً هاماً في مسيرة الثورة التحريرية، وقد جاء استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني"⁸⁹.

حيث أثبت للعالم أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وأن العمال جزء لا يتجزأ من الثورة. وامتد دور العمال ليشمل أيضاً دعماً مالياً من الجزائريين في المهجر، الذين شاركوا بمواردهم المالية لدعم الثورة في شتى مراحلها، ما انعكس على قوة وشراسة الكفاح ضد الاستعمار.

ومن خلال هذه المشاركة الواسعة، أظهرت الطبقة العاملة الجزائرية مستوى غير مسبوق من الوعي السياسي والاجتماعي، مما أضاف قوة جديدة للحركة الوطنية وأكد عمق التلاحم بين كافة فئات الشعب. إن الدور الحيوي للعمال في الثورة الجزائرية كان يمثل أحد أبعاد السوسيولوجية الثورية التي ساهمت في تشكيل وجدان الشعب الجزائري وحركته نحو التحرير.

2-3- المشاركة الفعالة للمرأة الجزائرية في الثورة

لقد لعبت المرأة الجزائرية دوراً محورياً في الثورة التحريرية (1954-1962)، حيث كانت مساهماتها متنوعة وشاملة في مختلف جوانب النضال ضد الاستعمار الفرنسي. تجسدت مشاركتها في المدن والأرياف على حد سواء، وهذا ماثبتته الكثير من الحقائق التاريخية أن المرأة الجزائرية لعبت دوراً نضالياً أثناء الثورة الجزائرية، رغم الكبت والحرمان الذي كانت تعانيه⁹⁰. فقد لبّت المرأة الجزائرية نداء جبهة التحرير، فقاطعت الدراسة والتحقت بصفوف الثورة التحريرية عام 1956. وقد أكدت الإحصائيات، حسب سجل الاهددين، أن هناك ما يقارب 2,000 مجاهدة التحقت بصفوف الثورة. فلم تظل المرأة بعيدة عن ساحة الوغى، بل اقتحمت ميدان المعركة⁹¹، لذا، كانت مناضلة ومجاهدة، كما كانت ممرضة ومرشدة اجتماعية، تقدّم النصائح والتوعية بأهداف الثورة بواسطة الإقناع، وتعمل على إحباط مخططات العدو في استمالة المرأة الجزائرية⁹²، مما يعكس روح التضحية والوطنية العالية التي كانت تتمتع بها، وتأكيداً على قدرتها على مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية.

⁸⁹ Boualem Touarig, "La Grève Des 6 Jours " Une étape Décisive Dans La Lutte Politique Du FLN, " Revue De Mémoire, Algérie, N° 09, Janvier 2012, p 7.

⁹⁰ انيسة بركات: دراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 93-94

⁹¹ الملتقى الوطني الأول: كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط خ، وزارة

المجاهدين، الجزائر، (ن-س-د)، ص-225 24

⁹² مذكرات على كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، 2 ط، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011، ص 199

فيما يتعلق بالدور اللوجستي، كانت المرأة الجزائرية جزءًا أساسيًا في دعم المجاهدين. قامت بنقل الأسلحة والمعلومات، بالإضافة إلى إيواء المجاهدين وتقديم الإمدادات الغذائية والطبية. كانت هذه الأنشطة ضرورية في تعزيز قدرة المقاومة، خاصة في المناطق الريفية التي كانت تعاني من نقص في الموارد. وعلاوة على ذلك، شاركت بعض النساء في العمليات القتالية والاستطلاع، حيث حملن أسلحة وشاركن في تقديم المعلومات الاستخباراتية، متحديات بذلك العادات والتقاليد السائدة في تلك الفترة.

المرأة الجزائرية تعرضت للاعتقال والتعذيب من قبل السلطات الاستعمارية، لكن تضحياتها لم تقتصر على تقديم الدعم اللوجستي والقتالي فقط، بل كانت جزءًا لا يتجزأ من النسيج المقاوم، حيث أظهرت استعدادها لتحمل المخاطر في سبيل استقلال البلاد. كما أن مشاركتها في الثورة كانت علامة على تحول الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المرأة، حيث بدأت في تجاوز الأدوار التقليدية التي كانت محصورة في نطاق المنزل.

في الريف، كان دور المرأة استثنائيًا. ساهمت المرأة الجزائرية بشكل كبير في مسار الثورة وتدعيمها، فقامت بأعمال نضالية متعددة، منها ربط الاتصالات بين التنظيمات السياسية والعسكرية، وبين المجاهدين واللجان الشعبية والفدائيين والمسلحين. كما كانت تقوم بنقل الجرحى في ساحات المعارك، وجمع أسلحة الشهداء الذين سقطوا أثناء القتال، حرصًا على منع استيلاء العدو عليها⁹³، كما قدمت الدعم اللوجستي للمجاهدين من خلال الطهي وتوفير الملاجئ فقد "كانت المرأة الريفية تخفي المواد الغذائية في صدرها داخل ملابسها، كما كانت تحمل الماء في القربة على ظهرها."⁹⁴، بل وحتى في رصد تحركات العدو. كما كانت المرأة الريفية تحمل الماء والطعام للمجاهدين في الجبال، مما يعكس شجاعتها ومرونتها في مواجهة صعوبات الحياة اليومية أثناء الثورة.

أما في المدن، فقد انقسمت أدوار النساء بين فدائيات، مناضلات، ومسبلات. "ومجاهدة في جبهة التحرير"⁹⁵، الفدائيات، على سبيل المثال، نفذن عمليات هجومية على مراكز العدو مثل الثكنات العسكرية، كما قمن بنقل الأسلحة والوثائق السرية. أما المسبلات، فقد كن مسؤولات عن توفير التموين والإيواء للمجاهدين، بالإضافة إلى

⁹³ المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (ن-م-د)، 1995 ص

90

⁹⁴ محمد قنطاري: من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، حقائق ووثائق ودراسات، تحقيقات وشهادات، دار الغرب

للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص 12

⁹⁵ أنيسة بركات درار: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ص 54

جمع المعلومات بشأن تحركات العدو وتوجهاته كافة، لتجنب وقوع أفراد الثورة في الكمائن⁹⁶. وأما المناضلات، فقد أسسن خلايا نسائية للتعبئة الوطنية ونشر مبادئ الثورة.

لقد شكلت المرأة الجزائرية عنصراً أساسياً في معركة التحرير، حيث كانت تساهم بشكل حيوي في جميع جوانب النضال، سواء كانت لوجستية أو قتالية أو إعلامية. كانت مثلاً حياً للشجاعة والتضحية، وأثبتت قدرتها على تجاوز العقبات الاجتماعية والمساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف الثورة.

3- إيديولوجية الثورة التحريرية:

تتمثل إيديولوجية الثورة التحريرية الجزائرية في رد الفعل تجاه السياسة الاستعمارية التي فرضت هيمنة مطلقة على الجزائريين، "لهذا فالحديث عن الثورة التحريرية يكون مفيداً كثيراً من خلال مستواها النظري أو الأيديولوجي. والحديث عن هذا المستوى لا يكون بدوره أكثر فائدة إلا عند التطرق إلى بعده الحضاري. والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو: هل حدد منظرو الثورة التحريرية هوية الشعب الجزائري في نداء أول نوفمبر 1954؟ وهل رسموا أبعادها؟، إذا كانت الإجابة على هذا السؤال إيجابية، فإن للثورة التحريرية بعداً حضارياً، الذي على أساسه يتشكل المشروع الحضاري، أي المشروع الذي لا يخرج عن الإطار المحدد في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، ويتصل أيضاً بالقيم الجوهرية للشعب الجزائري.

ومن الأمور الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار أن أحد أهداف أي مشروع حضاري لأي شعب ثائر يتمثل في السعي إلى تكوين رأي جامع وموحد، ورسم معالم سيادة لدولة قوية. وهذا ما نلمسه في هدف الثورة التحريرية التي بدأت مشروعها الحضاري ببيان أول نوفمبر 1954، والذي كان من أولوياته تحرير الشعب الجزائري من الاستعمار".⁹⁷

كما أن إيديولوجية الثورة التحريرية لم تقتصر على مقاومة الاحتلال فقط، بل امتدت لتشمل بناء رؤية وطنية شاملة، تقوم على تعزيز الهوية الوطنية، وحماية القيم الثقافية والاجتماعية للشعب الجزائري، وإرساء أسس العدالة والمساواة. وهي بذلك تشكل حجر الزاوية في المشروع الحضاري، حيث تتداخل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية لتكوين مجتمع متماسك قادر على استعادة حقوقه كاملة وتحقيق تطلعاته الوطنية.

ويخلص الأمر إلى أن الثورة التحريرية الجزائرية لم تكن مجرد كفاح سياسي وعسكري ضد الاستعمار، بل كانت مشروعاً حضارياً كاملاً. هذا المشروع أعاد صياغة الهوية الوطنية وأرسى أسس الدولة الجزائرية الحديثة، مؤكداً على

⁹⁶ مختار بو نقاب: مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية، العدد 6، جامعة المعسكر، (ن-س-د)، ص-192 193

⁹⁷ عميرواي حميدة، فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية، مجلة المصادر، المجلد 6، العدد 2004، 1، ص 24، 15

وحدة الشعب وقيمه الثقافية والاجتماعية، ومؤسسًا رؤية وطنية متكاملة تشمل الحرية، السيادة، والتنمية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الثورة الجزائرية لم تكن مجرد صراع عسكري ضد الاستعمار الفرنسي، بل كانت عملية اجتماعية وثقافية شاملة جسدت وحدة الشعب الجزائري وتلاحم جميع فئاته. فقد أبرزت المشاركة الواسعة للفلاحين والعمال والطلبة والنساء قوة المجتمع وقدرته على التنظيم والمقاومة، ما جعل الثورة نموذجًا فريدًا في تاريخ حركات التحرر الوطني، وتكشف السوسيولوجية الثورية أن هذه المقاومة لم تقتصر على الجانب العسكري، بل شملت أبعادًا اجتماعية وثقافية عميقة، تمثلت في التضامن الاجتماعي، والوعي الوطني، والتكيف مع ظروف الحرب الصعبة، ما أسهم في بلورة ديناميكيات اجتماعية ساعدت على تحقيق الاستقلال. ومن ثمّ، فإن دراسة الثورة الجزائرية من منظور سوسيولوجي تبرز كيف أن العوامل الاجتماعية والثقافية كانت محورًا أساسيًا في نجاح هذا المشروع التحرري الكبير.

أسئلة حول الدرس

1. ما المقصود بسوسيولوجية الثورة؟
2. ما العوامل الاجتماعية التي ساهمت في اندلاع الثورة الجزائرية؟
3. كيف أثر الاستعمار الفرنسي في تشكيل الوعي الثوري لدى المجتمع الجزائري؟
4. ما دور الفئات الاجتماعية المختلفة (الفلاحون، العمال، الطلبة) في الثورة الجزائرية؟
5. كيف ساهم الريف والمدينة في مسار الثورة الجزائرية؟
6. ما العلاقة بين القمع الاستعماري وتصاعد الفعل الثوري؟

الدرس العاشر:

أطروحة الجزائريين: عدي الهواري، محفوظ بنون، عبد القادر جغلول، محمد بوخبزة...

تمهيد:

برزت أطروحة الجزائريين في حقل الدراسات السوسيولوجية والتاريخية كاتجاه فكري يسعى إلى تقديم قراءة علمية للمجتمع الجزائري انطلاقاً من واقعه التاريخي والاجتماعي، وبمنأى عن التصورات الكولونيالية والمقاربات الغربية ذات الطابع الإيديولوجي. وقد جاءت هذه الأطروحات كردّ فعل نقدي على الطروحات الاستعمارية التي اختزلت المجتمع الجزائري في صور نمطية، وسعت إلى تبرير الهيمنة الاستعمارية.

وقد أسهم عدد من الباحثين الجزائريين في بلورة هذه الأطروحة، من بينهم عدي الهواري، محفوظ بنون، عبد القادر جغلول، محمد بوخبزة وغيرهم، حيث ركزت أعمالهم على تحليل البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري، مع إبراز ديناميكيته التاريخية وقدرته على المقاومة والتكيف. كما اهتمت هذه الأطروحات بدراسة التحولات الاجتماعية التي عرفت الجزائر قبل وأثناء وبعد الاستعمار، مع التأكيد على خصوصية التجربة الجزائرية. وفي هذا الإطار، سنركز في هذا الدرس على دراسة أطروحة الجزائريين، من خلال تحليل إسهامات روادها، وبيان أسسها النظرية والمنهجية، ودورها في فهم المجتمع الجزائري.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم أطروحة الجزائريين وذكر أبرز روادها مثل عدي الهواري، محفوظ بنون، عبد القادر جغلول، ومحمد بوخبزة.
- تمكين الطالب من فهم السياق التاريخي والفكري لظهور أطروحة الجزائريين، وبيان أهدافها في دراسة المجتمع الجزائري.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل الأسس النظرية والمنهجية لأطروحة الجزائريين، والتمييز بينها وبين الأطروحات الكولونيالية والمقاربات الغربية.
- تعزيز قدرة الطالب على صياغة خلاصة تركيبية حول إسهام أطروحة الجزائريين في علم الاجتماع، واقتراح قراءة سوسيولوجية بديلة تعتمد على خصوصية المجتمع الجزائري.
- تمكين الطالب من تقييم دور أطروحة الجزائريين في فهم التحولات الاجتماعية في الجزائر، وإبداء رأي نقدي حول حدود هذه الأطروحة وإمكانات تطويرها.

1- عدي الهواري⁹⁸

في دراسته، «De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale: "économie et société"، تناول الباحث السوسيولوجي الجزائري التحوّلات البنيوية العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الانتقال من مرحلة ما قبل الاستعمار إلى المرحلة الاستعمارية، من خلال مقارنة سوسيولوجية تاريخية-اقتصادية تسعى إلى تجاوز السرد السياسي التقليدي، والوقوف عند الآليات الاجتماعية والاقتصادية التي أعاد بها الاستعمار تشكيل بنية المجتمع الجزائري. ويُعدّ كتابه عملاً أكاديمياً يندرج ضمن الدراسات النقدية التي تنظر إلى الاستعمار بوصفه نظاماً متكاملًا للهيمنة، لا مجرد حدث عسكري أو إداري.

ينطلق الهواري عدي من فرضية مفادها أن فهم التحوّلات التي عرفت الجزائر الحديثة يستوجب تحليل البنى الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل سنة 1830، ومقارنة هذه البنى بما آلت إليه خلال المرحلة الاستعمارية. ومن هذا المنطلق، يعتمد منهجًا تحليليًا يجمع بين الاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع، للكشف عن طبيعة القطيعة التي أحدثها المشروع الاستعماري في مسار تطور المجتمع الجزائري.

كما يتناول بنية المجتمع والاقتصاد في الجزائر ما قبل الاستعمار، حيث يبرز أن التنظيم الاجتماعي كان قائمًا أساسًا على القبيلة والعائلة الموسّعة، بوصفهما الإطارين المركزيين للعلاقات الاجتماعية. وقد شكّلت الأعراف والتقاليد المحلية الأساس الناظم لحياة الجماعات، سواء فيما يتعلّق بتوزيع الأدوار الاجتماعية أو باستغلال الأرض والموارد. وكانت الملكية الجماعية للأراضي تمثل ركيزة أساسية في الحفاظ على تماسك الجماعة وضمان استدامة الموارد، في إطار من التضامن والتكافل الاجتماعي. ويرى أن "الجزائر الريفية تمثّل الحقيقة المهيمنة قبل الاحتلال، وهي لا تعرف الطبقات الاجتماعية كما تريد الأوهام الرومانسية أن تُثبت، ولا دولة مجتمعة الطبقات التي أرادت الوطنية الرجعية أن تبنيها ضد المنطق وضد التاريخ"⁹⁹.

ويشير الهواري عدي إلى أن المجتمع الجزائري في هذه المرحلة لم يكن بنية متجانسة، إذ تنوّعت أنماط التنظيم الاجتماعي باختلاف المجالات الجغرافية. ففي المناطق الريفية والبدوية، سادت الروابط القبلية وأنماط العيش التقليدية، بينما عرفت المدن هياكل اجتماعية مختلفة، ارتبطت بالنشاط التجاري والحرفي، وأسهمت في خلق علاقات اجتماعية أقل ارتباطًا بالقبيلة وأكثر اتصالًا بالسوق.

⁹⁸ ADDI, Lahouari. « De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale : "économie et société". Entreprise nationale du livre, 1985 ،

⁹⁹ ibid., p50

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كان الاقتصاد الجزائري قبل الاستعمار اقتصاداً تقليدياً يعتمد أساساً على الزراعة، التي شكّلت النشاط الرئيسي للسكان. كما عرفت البلاد حركة تجارية داخلية وإقليمية سمحت بتبادل السلع بين المدن والمناطق المجاورة. ويؤكد المؤلف أن هذا الاقتصاد لم يكن رأسمالياً بالمعنى الحديث، بل كان يقوم على الملكية القبلية، وشبكات التضامن الاجتماعي، والزراعة الموسمية المرتبطة بالمناخ والعادات المحلية، وهو ما أتاح نوعاً من الاستقرار النسبي والتوازن الداخلي قبل التدخل الاستعماري الأوروبي.

ثم ينتقل إلى تحليل التحوّلات التي أحدثتها الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830، معتبراً أن هذا الاحتلال مثّل مشروعاً اقتصادياً-اجتماعياً متكاملًا، هدفه السيطرة على الأرض والموارد، وإدماج الجزائر في المنظومة الاقتصادية الاستعمارية. وقد أدّى ذلك إلى تقويض أنماط الملكية التقليدية التي كانت تشكّل أساس التماسك الاجتماعي، واستبدالها بأنظمة قانونية جديدة فرضت الملكية الفردية، وأخضعت الأرض لمنطق السوق والاستغلال الاستعماري. ويرى أن هذا التحوّل لم يكن تقنياً أو إدارياً فحسب، بل مسّ البنية الاجتماعية في عمقها، إذ أدّى إلى تفكيك الروابط الجماعية التي كانت تجمع أفراد القبيلة، وأضعف آليات التضامن التقليدية. كما أعادت السياسات الاستعمارية توجيه النشاط الزراعي نحو الإنتاج الموجّه للتصدير، خاصة لفائدة السوق الأوروبية، على حساب تلبية الحاجات المحلية، وهو ما ساهم في إفقار الفلاحين الجزائريين وتجريدتهم من وسائل عيشهم.

ويبرز أن المرحلة الاستعمارية شهدت بروز علاقات اقتصادية جديدة غير متكافئة، حيث انتقلت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة إلى أيدي المستوطنين الأوروبيين، وظهرت فئة اجتماعية مهيمنة تجمع بين السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي، في مقابل أغلبية جزائرية خاضعة للعمل المأجور في ظروف قاسية. وقد رافق ذلك تراجع مكانة البنى التقليدية، وصعود الفردانية الاقتصادية، إضافة إلى تحوّلات مست مجالات التعليم والثقافة والسياسة، وأسهمت في إعادة تشكيل الهوية الاجتماعية.

ويعالج الهواري عدي في كتابه التفاعلات المتبادلة بين التحوّلات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية، مبيّناً أن إدخال منطق السوق والملكية الفردية غير طبيعة العلاقات بين الأفراد والجماعات. فبعد أن كانت العلاقات تقوم على التعاون والحقوق المشتركة في الأرض والعمل، أصبحت محكومة بمنطق الاستغلال الاقتصادي والمنافسة. وقد أثر ذلك على الدور الاجتماعي للأسرة والقبيلة، وعلى تموضع الفرد داخل البنية الاجتماعية الجديدة.

ويربط بين التحوّل الاقتصادي وتغيّر موازين القوة السياسية، حيث أدّى احتكار الأرض ورأس المال من طرف المستوطنين إلى تعزيز نفوذهم السياسي، في مقابل تهميش السكان المحليين وتجريدتهم من أدوات التحكم في مواردهم.

ويخلص إلى أن الصراعات الاجتماعية التي عرفت المرحلة الاستعمارية كانت تعبيراً عن صراع أعمق على الأرض والموارد والهوية والمكان داخل المجتمع.

وفي خاتمة دراسته، يؤكد الهواري عدي أن الاستعمار الفرنسي لم يكن مجرد نظام احتلال سياسي وعسكري، بل كان عملية تاريخية أعادت تشكيل الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الاجتماعية في الجزائر بشكل جذري.

2- محفوظ بنون¹⁰⁰

تناول دراسة The Making of Contemporary Algeria, 1830–1987: Colonial Upheavals and Post-Independence Development، للباحث السوسيولوجي الجزائري محفوظ بنون، تطوّر الجزائر الحديثة منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830 وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، مع التركيز على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شكلت المجتمع والدولة الجزائرية.

يركز بنون على المرحلة الاستعمارية باعتبارها الفترة الحاسمة في تشكيل الجزائر المعاصرة، موضحاً كيف حول الاستعمار الفرنسي الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد استعماري يخدم مصالح فرنسا على حساب السكان الأصليين. فقد شمل هذا التحول مصادرة الأراضي من الفلاحين، وفرض أنماط إنتاج رأسمالية جديدة، وإضعاف الهياكل القبلية التقليدية، مما أدى إلى ظهور طبقة عاملة فقيرة ومتجذرة في تبعية اقتصادية واجتماعية. كما يبرز الباحث تأثير هذه السياسات على العلاقات الاجتماعية، حيث أدت إلى تفكك المجتمع التقليدي وبرز صراعات طبقية أدت بدورها إلى نشوء حركة التحرير الوطنية.

قبل الاستعمار، كان المجتمع الجزائري قائماً على علاقات معقدة بين القبائل والدولة العثمانية، مع اقتصاد زراعي وتقليدي مستند إلى ملكية الأراضي المشتركة والعمل العائلي، وهو ما تغيّر جذرياً مع دخول النظام الاستعماري الفرنسي. ويشير بنون إلى أن هذه التغيرات لم تكن مجرد تحول اقتصادي، بل امتدت لتشمل أبعاداً اجتماعية وسياسية أثّرت على الهوية الوطنية وبنية السلطة في الجزائر.

أما مرحلة ما بعد الاستقلال 1962 وما بعدها أشار إلى أن الدولة الجزائرية حاولت تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنها واجهت تحديات عديدة مرتبطة بتوريث الهياكل الاستعمارية.

¹⁰⁰ Bennoune, M. 'The Making of Contemporary Algeria, 1830–1987 : Colonial Upheavals and Post-Independence Development'. Cambridge : Cambridge University Press.-1988

وتقدم هذه الدراسة رؤية شاملة لكيفية تشكّل الجزائر الحديثة، مؤكدة أن الاستعمار الفرنسي لم يكن مجرد احتلال سياسي، بل عملية تحويل جذري للبنية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما شكل الأساس للتجربة الوطنية الجزائرية الحديثة

3- عبد القادر جغلول¹⁰¹.

يقف كتاب "تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية" للمؤرخ والسوسيولوجي عبد القادر جغلول عند مفصل هام لفهم التحولات الاجتماعية والسياسية في الجزائر الحديثة. فهو لا يقدم مجرد سرد تاريخي للأحداث السياسية، بل يتبنى منهجاً سوسيولوجياً لتحليل العلاقة بين البنى الاجتماعية والقوى السياسية والحداثة، إضافة إلى التحولات التاريخية التي عرفت الجزائر منذ بداية الاستعمار الفرنسي وحتى ما بعد الاستقلال. يبدأ بطرح إشكالية منهجية مركزية، وهي لماذا لا يكفي السرد التقليدي للأحداث لفهم جوهر التاريخ الجزائري، ويجب بأن التاريخ عملية اجتماعية-سياسية-اقتصادية-ثقافية مترابطة، لا يمكن فهم تطوراتها بمعزل عن أنماط العلاقات الاجتماعية وقواعدها. ومن هذا المنطلق، يؤسس جغلول لقراءة تاريخية سوسيولوجية تعتبر المجتمع نفسه فاعلاً أساسياً وليس مجرد خلفية للأحداث.

يناقش الكتاب المراحل التاريخية للجزائر بدءاً مما قبل الاستعمار، حيث يستعرض البنية التقليدية للمجتمع الجزائري والعلاقات الاجتماعية القائمة على القبلية والسلطة العثمانية والتوازنات المحلية، قبل الانتقال إلى الاحتلال الفرنسي في عام 1830م، معتبراً أن الاستعمار لم يكن حدثاً سياسياً فحسب، بل ثورة اجتماعية غيرت جذرياً أنماط العمل والملكية والطبقات الاجتماعية، وفتحت الباب أمام هيمنة رأس المال الأوروبي وتهميش فئات كانت أساسية في البنية الاجتماعية التقليدية. كما انتقد عبد القادر جغلول الطروحات الغربية التي تناولت تاريخ الجزائر، واعتبر أن الأعمال التي حققها نوشي ولاكوست ودوكوا وجاليسو وفالنسي وبرينان.. الخ بكمية كبيرة من المعلومات، وسمحت بتوضيح بعض الجوانب الخاصة لطبيعة البنى الاجتماعية في الجزائر قبل الغزو الاستعماري، وطريقة عملها وتطورها، غير أن المعالجة النظرية لهذه العوامل بعيدة عن الاكتمال¹⁰².

ثم ينتقل إلى مرحلة المقاومة والتحرير الوطني، مسلطاً الضوء على الهويات الاجتماعية المتعددة التي شاركت في المقاومة ضد الاستعمار من الريف إلى المدن، موضحاً كيف تبلورت شبكات اجتماعية جديدة حول قضايا التحرر

¹⁰¹ عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل. دار الحداثة للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981

¹⁰² المرجع السابق، ص25.

والكرامة، وكيف أثرت الدين والسياسة والثقافة في تعبئة المجتمع ضد السيطرة الأجنبية، كما يبرز الدور السوسيولوجي في تفسير كيفية بناء الحركات الوطنية والروابط التي جمعت بين الفلاحين والعمال والنقابات والمثقفين. أما مرحلة ما بعد الاستقلال، فهي تشمل التحولات الاجتماعية العميقة التي صاحبت بناء الدولة الجديدة، حيث يهتم المؤلف بالسياسات التربوية، والتحولات في سوق العمل، والتحديات في التوازن الطبقي، ويحلل كيف أدت سياسات الدولة إلى إعادة تشكيل المجتمع وظهور طبقات جديدة من النخبة والبيروقراطية، إلى جانب إشكاليات التحول من مرحلة المقاومة إلى إدارة الدولة.

يُعد هذا الكتاب من الأعمال القليلة التي تُظهر ترابط البنى الاجتماعية والتحولات السياسية في تاريخ الجزائر الحديث، فهو يتجاوز تقديم تاريخ السياسة والأحداث فقط، ليولي العلاقات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية اهتمامًا أساسيًا في فهم التاريخ، مؤكدًا أن الدولة ليست كيانًا منفصلاً عن المجتمع، بل هي نتاج تفاعلات داخلية وخارجية أثرت فيه وتغيرت بفعلها. وباختصار، يقدم جغلول فهمًا عميقًا للتاريخ الجزائري من منظور متعدد الأبعاد، يربط بين السياسة والاقتصاد والثقافة والبنى الاجتماعية، موضحًا أن الهوية الوطنية الجزائرية الحديثة ليست نتاج حدث واحد، بل نتيجة عملية تاريخية طويلة من التفاعل بين المجتمع وقوى الهيمنة المختلفة.

4- محمد بوخبزة¹⁰³

درس السوسيولوجي الجزائري محمد بوخبزة في مقاله «المجتمع البدوي والدولة في الجزائر» (Société nomade et État en Algérie) العلاقة بين المجتمع البدوي الجزائري والدولة، مع التركيز على تأثير الاستعمار الفرنسي ثم الدولة الحديثة بعد الاستقلال على هذا النمط الاجتماعي التقليدي.

قبل الاحتلال الفرنسي عام 1830، كان المجتمع البدوي يشكل جزءًا أساسيًا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر. فقد كان الرعي والتنقل بين المراعي جزءًا من نظام حياة متكامل يعتمد على علاقات اجتماعية وقيم ثقافية محددة، مما أعطى المجتمع الرحل قدرة على التكيف مع البيئة شبه الصحراوية والاعتماد على الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

مع بداية الاستعمار الفرنسي، تعرض المجتمع البدوي لتفكك كبير نتيجة سياسات الاستيطان الزراعي والسيطرة على الأراضي التقليدية للرعاة. فقد قيّدت الإدارة الاستعمارية حرية التنقل وألزمت الرحل الانسحاب من أراضيهم، مما أدى إلى فقدانهم جزءًا من استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية. هذا التفكيك لم يكن مجرد أثر جانبي للسياسات الاستعمارية، بل كان جزءًا من استراتيجية السيطرة على الموارد وتغيير نظام السلطة التقليدي في المجتمع البدوي.

¹⁰³ M'hamed Boukhobza, Société nomade et État en Algérie, Politique africaine, n° 34, juin 1989, pp. 7-18.

بعد استقلال الجزائر عام 1962، واجه المجتمع البدوي تحديات جديدة مع ظهور الدولة الحديثة. ركزت الدولة على بناء نموذج سياسي وإداري يعتمد على المؤسسات الحديثة مثل البلديات المنتخبة والخدمات العامة، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الرحلة. وقد أدى هذا إلى تهميش الرعاة التقليديين، حيث لم تعد أساليب حياتهم التقليدية متوافقة مع متطلبات الدولة الحديثة، وبدأ الكثيرون يفقدون الأراضي والعادات التي شكلت هويتهم الجماعية.

خلص بوخبزة إلى أن المجتمع البدوي في الجزائر لم يُدمر فقط بفعل الاستعمار، بل واصل فقدان هويته الاجتماعية والاقتصادية تحت سياسات الدولة الحديثة التي لم تُدججه بطريقة تراعي خصوصياته. وبهذا الشكل، أصبح النمط الرحلي على هامش السياسات العامة، ولم يعد يشكل وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة كما كان سابقاً، بل تحوّل إلى إرث ثقافي واجتماعي يعاني من التفكك.

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن أطروحة الجزائريين شكّلت مدخلاً علمياً أصيلاً لدراسة المجتمع الجزائري من داخله، بعيداً عن التصورات الكولونيالية والمقاربات الغربية التي اختزلت واقع المجتمع في صور نمطية. فقد أسهم الباحثون الجزائريون، مثل عدي الهواري، محفوظ بنون، عبد القادر جغلول، ومحمد بوخبزة، في بلورة رؤية نقدية تحليلية ركّزت على البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع إبراز الديناميكية التاريخية للمجتمع وقدرته على المقاومة والتكيف مع ظروف الاحتلال والتحولات اللاحقة.

كما أكدت هذه الأطروحة على خصوصية التجربة الجزائرية، وسعت إلى تقديم أدوات منهجية ونظرية تمكّن من فهم العلاقات الاجتماعية والتحولات التاريخية بطريقة علمية موضوعية. ومن ثمّ، فإن دراسة أطروحة الجزائريين تتيح لنا رؤية شاملة للمجتمع الجزائري، تعترف بعمق تجربته التاريخية وتعطي وزناً لدور الفاعلين الاجتماعيين في تشكيل مساره، بما يعزز قدرة البحث السوسيولوجي على تقديم تحليل دقيق ومتوازن للواقع الوطني.

أسئلة حول الدرس

1. ما المقصود بأطروحة الجزائريين؟
2. في أي سياق تاريخي وفكري ظهرت أطروحة الجزائريين؟
3. كيف واجهت أطروحة الجزائريين الطروحات الكولونيالية؟
4. ما دور الخصوصية التاريخية والاجتماعية في أطروحة الجزائريين؟
5. كيف تناولت أطروحة الجزائريين مسألة التغير الاجتماعي في الجزائر؟
6. إلى أي مدى نجحت أطروحة الجزائريين في تقديم قراءة علمية مستقلة للمجتمع الجزائري؟

الدرس الحادي عشر:

من مفهوم الثورة إلى مفهوم المؤسسة

تمهيد:

يشكل الانتقال من مفهوم الثورة إلى مفهوم المؤسسة في الجزائر بعد الاستقلال تحولاً جوهرياً في مسار بناء الدولة الحديثة. فقد كانت الثورة التحريرية، التي اندلعت في عام 1954، تمثل مرحلة نضالية تهدف إلى إنهاء الاستعمار الفرنسي واستعادة السيادة الوطنية، مع التركيز على القيم الوطنية والمقاومة الشعبية كأدوات أساسية للتحرر. ومع تحقيق الاستقلال في عام 1962، أصبح من الضروري تحويل هذا الزخم الثوري إلى إطار مؤسسي يضمن استقرار الدولة واستمراريتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تتناول هذه المحاضرة الانتقال من مفهوم الثورة إلى مفهوم المؤسسة في الجزائر بعد الاستقلال، وهو التحول الذي شكّل مرحلة هامة في بناء الدولة الجزائرية الحديثة. يهدف هذا الموضوع إلى استكشاف كيفية تحويل الجزائر من دولة كانت مشغولة بصراع التحرير إلى دولة مؤسسات تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. سيتم تحليل المراحل التي مرت بها الجزائر في هذا الانتقال، بما في ذلك بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكيفية تفعيل هذه المؤسسات لتحقيق أهداف الثورة التي اندلعت في 1954.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم الثورة ومفهوم المؤسسة، وبيان الفروق بين الثورة كمفهوم نظري والمؤسسة كإطار عملي.
- تمكين الطالب من فهم العلاقة بين الثورة وتطور مفهوم المؤسسة، وشرح كيفية تأثير الثورة في إنشاء أو تعديل المؤسسات.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم الثورة والمؤسسة على أمثلة تاريخية أو معاصرة.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل التحديات التي تواجه المؤسسات الناتجة عن الثورات، ومقارنة ثورتين من حيث تأثيرهما على بناء المؤسسات.

1- مفهوم الثورة

إن ضبط مفهوم للثورة أمر صعب جداً، بسبب تنوع الفهم للمصطلح واختلاف توجهات المفكرين حوله، حيث يتم تحديده بناءً على الإيديولوجيات والمجالات المعرفية المختلفة. ومن هذا المنطلق، سنعرض أبرز وجهات النظر المتعلقة بهذا المفهوم.

هناك عدد كبير من التعريفات التي قدمت لمفهوم الثورة في الثقافة الغربية ومنها تعريف كرين برنتون الذي يتناول مفهوم الثورة في كتابه الموسوم "تشریح الثورة"، "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنية اجتماعي إلى بنية اجتماعي آخر"¹⁰⁴.

أما "لفظ الثورة في الاستعمال العربي الحديث لا يعني الهيج، ولا يعني مؤنث الثور، وإنما يعني قيام شعب بحركة سياسية أو عسكرية، أو بهما معاً، من أجل تغيير وضعٍ راهنٍ سيئٍ، وإبداله بوضعٍ أفضلٍ منه."¹⁰⁵ وعرفت أيضاً الثورة هي تجمعٌ للأحداث التاريخية التي يختبرها شعب ما، وينتج عنها تحولٌ مفاجئٌ وعنيفٌ في البنية الاجتماعية والاقتصادية، أو في البنية السياسية¹⁰⁶

إذن، جميع التعريفات التي حاولت الاقتراب من مفهوم الثورة تتفق على أنها نوع من التغيير الجذري والعميق الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سليمة بدلاً منها، ويشجع على العدل والتقدم.

وعليه، يمكننا أن نرى أن الثورة هي أداة تطور تاريخي للمجتمعات البشرية، فهي بمثابة الحد الفاصل بين النظام القديم والجديد، حيث تُحدث تغييراً جذرياً في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتهدف إلى تكوين نظام يعكس مطالب الثوار ويحققها.

"وقد عرف العالم في القرون الأربعة الأخيرة ثورات كثيرة لعل أكبر هنا وأهمها: الثورة الإنجليزية 1648، الثورة الجزائرية 1954 الثورة الروسية 1917، الثورة الصينية 1949، الثورة الفرنسية 1789، الثورة الفيتنامية 1946، الثورة الكوبية 1957."¹⁰⁷

الثورة الجزائرية بدأت في 1 نوفمبر 1954 في سياق استعمار دام أكثر من 130 سنة. كانت الثورة رد فعل شعبي ضد السياسات الاستعمارية الفرنسية، التي فرضت الهيمنة السياسية والاقتصادية على الشعب الجزائري وحاولت

¹⁰⁴ يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، (ترجمة سمير كرم). بيروت: دار الطليعة، ط1، 1975. ص31

¹⁰⁵ عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر، دار الكتاب العربي، 2010، ص24

¹⁰⁶ محمد عزيز الحبابي. اللغة الثقافية. مجلة مجمع اللغة العربية، 1982، ص96.

¹⁰⁷ عبد الملك مرتاض، مرجع سابق، ص25.

تدمير هويته الثقافية والدينية. الثورة الجزائرية لم تكن مجرد ثورة عسكرية، بل كانت شاملة تمس جميع جوانب الحياة الجزائرية: الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

2- السمات الأساسية للثورة الجزائرية

الثورة الجزائرية تمثل نموذجاً فريداً للتحرر الوطني، حيث جمعت بين النضال المسلح والتعبئة الثقافية والفكرية لاستعادة الحقوق المسلوقة من الشعب الجزائري تحت وطأة الاستعمار الفرنسي. بدأت هذه الثورة في الأول من نوفمبر 1954، واستمرت حتى تحقيق الاستقلال في 5 يوليو 1962. خلال هذه الفترة، قدم الشعب الجزائري تضحيات جسيمة، وأظهر تماسكاً اجتماعياً استثنائياً في مواجهة قوة استعمارية حاولت طمس هويته الوطنية ونهب ثرواته.

لم تكن الثورة مجرد كفاح مسلح، بل كانت معركة شاملة شملت الحفاظ على اللغة والثقافة والقيم الوطنية في وجه محاولات الاستعمار الفرنسي لمحو الهوية الجزائرية. وفقاً لمصطفى الأشرف، كانت الثورة انعكاساً لمعاناة استمرت منذ عام 1830، حيث عانى الشعب الجزائري من فقدان الأرض والحرية والكرامة، ما خلق حالة من اليأس دفعت إلى التمسك بالمقاومة.

في هذا السياق، ومن منظور فرانز فانون، لعب العنف الثوري دوراً مركزياً في الكفاح التحرري. فهو السبيل الوحيد لتوحيد الأمة حول قضية الحرية والكرامة، مما يساهم في تشكيل أمة جديدة وإنسان جديد. فحمل السلاح لتحطيم النظام الاستعماري وكل أشكال السيطرة والتبعية يمثل خطوة في سبيل تحقيق الذات وتحريرها¹⁰⁸

وهذا نظراً لتعرض الجزائر " إلى أبغض وأشنع أنواع الاستعمار الأوروبي الذي دام نحو قرن ونصف من الزمن، ذاق خلاله الشعب الجزائري مختلف أنواع التعذيب من تقتيلٍ وتشريدٍ وتجهيلٍ، لكنّه حافظ على عقيدته الإسلامية، ولغته العربية، ظهرت أثناء الثورة الجزائرية مصطلحات وألفاظ بمعانٍ خاصة، كما استعمل العدو الفرنسي هو الآخر مصطلحات نعت بها الجزائريين، سواء المجاهدين منهم أو المواطنين العاديين. انطلقت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، فعمّت شرارتها ربوع الجزائر كافة، حيث لبّى نداء الكفاح المواطنون على اختلاف أعمارهم من رجالٍ ونساءٍ وشيوخٍ وأطفال. وتعدّ ثورة نوفمبر من أبرز وأهم ثورات القرن العشرين، من حيث مدّتها ونتائجها؛ لأن الاستعمار الفرنسي للجزائر لم يكن احتلالاً عادياً، بل كان احتلالاً استيطانياً بالدرجة الأولى، إذ اعتبرت فرنسا الجزائر جزءاً لا يتجزأ منها، وسعت إلى إلغاء هويتها العربية والإسلامية. غير أنّ مزاعم العدو الفرنسي خابت،

¹⁰⁸ : زمام نور الدين: حول سوسيولوجية المثقف الجزائري، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع

بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الأول، شتاء 2008

وأصبحت الثورة الجزائرية مثالاً يُحتذى به في البطولة والتضحية".¹⁰⁹، وكانت الوطنية، بمعنى التعلق العاطفي بالأرض والارتباط التاريخي بأرض الأجداد، الدافع الأساسي الذي ألهم الجزائريين لخوض الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي، وليس القومية التي تعبر عن الإرادة الواعية لتأسيس أمة جديدة¹¹⁰

في السياق ذاته، يشير مصطفى الأشرف إلى أن الدافع الأساسي وراء هذا الكفاح هو شعور الجزائريين بانسداد آفاق المستقبل، حيث فقد الشعب منذ 1830 أمورًا جوهرية لا يمكن تعويضها بفعل الاستعمار، مثل الأرض، الحرية، الصحة الجسدية، المؤسسات القومية، واللغة الوطنية

اعتبارًا من عام 1954، نظم المجتمع الجزائري أشكالًا متعددة من التضامن استجابة لمتطلبات معركة التحرير الشرسة. فرغم القيود المفروضة على حرية التنقل، استطاع الجزائريون المقاومة بفضل الروابط الاجتماعية المتينة داخل العائلة، مكان العمل، الحي، السوق، والمقهى. وقد أصبحت هذه الفضاءات مراكز للمقاومة والنضال من أجل الحرية¹¹¹

وهكذا، واجه الجزائريون الاستعمار بحب الوطن (Le patriotisme) وبالروح الوطنية (Le nationalisme). ورغم أن بؤار المقاومة بدأت في الريف بقيادة الفلاحين ورجال الدين، إلا أنها انتقلت لاحقًا إلى المدن، حيث تشكلت حركات المقاومة في أوساط العمال والشخصيات الوطنية ذات التوجهات "العلمانية". المدن بدورها أصبحت بيئة خصبة لظهور الجمعيات، النقابات، والأحزاب السياسية، التي شكلت الأساس للحركة الوطنية الجزائرية.¹¹²

3-التحول إلى مفهوم المؤسسة بعد الاستقلال

بعد الاستقلال في عام 1962، واجهت الجزائر تحديًا كبيرًا في الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة البناء. كان هذا التحول يتطلب بناء مؤسسات قوية قادرة على قيادة البلاد نحو التقدم والازدهار، مع استيعاب دروس الثورة الجزائرية وتقديم حلول مؤسسية تضمن تحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. كما كانت الحاجة إلى

¹⁰⁹ ستي بوكليخة، مصطلحات الثورة الجزائرية وبعدها الحضاري، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، المجلد 29، العدد 1، 2024، ص 446

¹¹⁰ : حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض. ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007: ص 79

¹¹¹ : بوتفوشيت مصطفى: مراحل تكون البنية الاجتماعية في الجزائر، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، الجزائر، العدد الثالث، أبريل 1986

¹¹² : حيرش محمد بغداد، المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية. في حسن رمعون وآخرون: الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة. مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2012.

تأسيس هيكل سياسي واقتصادي جديد بعيداً عن هيمنة الاستعمار، بينما سعت الدولة إلى تجنب تكرار مشكلات الماضي وتوفير استقرار داخلي قادر على دفع عجلة التنمية.

3-1- المؤسسات السياسية والتنظيم الدستوري

على مدار 62 عاماً من الاستقلال، تمكنت الجزائر من بناء مؤسسات دستورية قوية مستمدة من الإرادة الشعبية، مع مراعاة تطلعات كل مرحلة سياسية. ورغم التحديات الكثيرة التي مرت بها الجزائر، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، فإن البلاد حافظت على استقرار مؤسساتها الدستورية. لم تشهد الجزائر مرحلة فراغ دستوري إلا لفترات قصيرة، مما يعكس قوتها المؤسساتية وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة. في ظل التوترات الداخلية والتحديات الخارجية، كانت الجزائر حريصة على معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها تحافظ على التوازن المؤسسي عبر الأطر الدستورية المستمدة من الإرث النضالي والسياسي لشعبها الذي خاض ثورة تحريرية عظيمة في القرن العشرين.

تولت جبهة التحرير الوطني قيادة البلاد بعد الاستقلال، مما جعلها الحزب السياسي الحاكم، وكان النظام السياسي في البداية يقوم على فكرة الحزب الواحد الذي يهيمن على مفاصل الدولة بهدف ضمان الاستقرار والوحدة الوطنية. في هذا السياق، تم إقرار الدستور الجزائري في 1963، الذي أسس لوجود أول سلطة تشريعية تحت اسم "الجمعية الوطنية التأسيسية"، والتي كانت نتيجة استفتاء شعبي. وقد نصّ هذا الدستور في مبادئه الكبرى على أنّ الجزائر جزء من المغرب العربي والعالم العربي، وأنّ اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرمزية للدولة، وأنّ الإسلام دين الدولة. كما تبنت الإيديولوجية الاشتراكية، والقضاء على أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وذلك بتحطيم الهياكل والبنى الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار، والقيام بإصلاح زراعي يُدار عن طريق التسيير الذاتي الذي يقوم به العمال والفلاحون¹¹³.

أمّا على المستوى المؤسسي، فقد حدّد الدستور المؤسسات السياسية الأساسية والعلاقات التي تحكمها وكيفية شغلها، وشكل الدولة والحكومة. حيث نصّ الدستور على بناء دولة موحدة قوية وفاعلة. ويتميّز النظام السياسي بوجود ثلاث مؤسسات رئيسية تشغل المسرح السياسي، وهي: الجمعية الوطنية المشكلة من غرفة واحدة، ورئيس الجمهورية، والحزب الوحيد: حزب جبهة التحرير الوطني.

¹¹³ عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه دولة في فرع التنظيمات السياسية والإدارية جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر 2008، ص ص 36-37.

حيث " نصّ دستور 1963 على أنّ الوظيفة التشريعية تمارسها الجمعية الوطنية التي ينتخبها الشعب بالاقتراع العام السري ولمدة خمس سنوات، وهي تعبّر عن الإرادة الشعبية، حيث تصوّت على القوانين وتراقب نشاط الحكومة.¹¹⁴

وقد " شهدت الجزائر ميثاقين اثنين قبل ميثاق الجزائر؛ كان الأول هو ميثاق الصومام في 20 أوت 1956، وكان هدفه الجوهري تنظيم الثورة وهياكلها من أجل تحرير الجزائر. أمّا الميثاق الثاني فقد جاء عشية استقلال الجزائر، وصدر على إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 7 جوان 1962 بطرابلس (ليبيا)، وكان هدفه تشييد الجزائر الحديثة وبناء الدولة الحديثة، وإقامة الثقافة الوطنية «الثورية والعلمية»، وتحقيق طموحات الجماهير الاجتماعية. لقد تمخّض ميثاق الجزائر عن اجتماع مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في الفترة (16-21 أفريل 1964)، الذي حضره نحو (1800 مندوب) من مختلف المناطق والمنظمات الوطنية. وقد تضمّنت هذه الوثيقة أربعة أقسام تدور حول أربعة محاور كبرى، وهي: محور الثورة الاشتراكية؛ ومشاكل الانتقال والتحوّل ومهمات التشييد؛ ووسائل التحقيق والإنجاز (الحزب والدولة)؛ والحلول النهائية. كما تعرّض الميثاق لانتماء الجزائر العربي الإسلامي، والتركيز على إنجاز مهمات الثورة الاشتراكية، وأن سبيلها هو التسيير الذاتي الذي تمارسه الطبقات الشغيلة. وتتبنّى الجزائر، على المستوى الخارجي، مناهضة الإمبريالية، والوقوف إلى جانب الشعوب المكافحة من أجل الاستقلال، وتسعى كذلك إلى وحدة المغرب والعالم العربي، ومكافحة الاستعمار الاقتصادي الجديد¹¹⁵.

3-2- الانتقال إلى الدولة الحديثة وبناء المؤسسات

كان التحول من الثورة إلى الدولة يتطلب بناء مؤسسات سياسية، اجتماعية، واقتصادية قادرة على تحقيق تطلعات الشعب الجزائري في ظل التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها البلاد. في ظل التوترات الداخلية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، كانت الجزائر بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني، ما دفع إلى تعديل النظام السياسي بشكل تدريجي عبر اعتماد استراتيجيات تنموية تهدف إلى دعم التعددية السياسية تدريجيًا.

على صعيد آخر، كان بناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أيضًا أمرًا حيويًا. في مرحلة ما بعد الاستقلال، كان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط والغاز، كما بدأت الدولة في تأميم العديد من الشركات الأجنبية لتحقيق استقلال اقتصادي. ورغم أن الجزائر سعت إلى بناء مؤسسات اقتصادية مستقلة من خلال تنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية، مثل "الستات" التي سعت إلى تطوير الصناعة الوطنية، إلا أن البلاد

¹¹⁴ مرجع سابق، ص 42.

¹¹⁵ المرجع السابق، ص 38.

واجهت تحديات كبرى بسبب نقص الموارد البشرية المؤهلة، والاعتماد المفرط على القطاع النفطي، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل القوى الغربية.

في المقابل، كانت الدولة تسعى لتحسين الأوضاع الاجتماعية عبر تطوير التعليم والصحة. تم إنشاء العديد من المدارس والمستشفيات لتلبية احتياجات المواطنين، وأُسست الجامعات والمراكز الصحية لتوفير الرعاية الطبية الأساسية بعد سنوات من الإهمال في عهد الاستعمار. رغم هذه الجهود، واجهت الجزائر صعوبات في تحقيق التنمية الشاملة بسبب عجز الميزانية ونقص الإمكانيات المادية.

مع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى السلطة في 1979، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهو ما تطلب استجابة سريعة لمعالجة القضايا الملحة مثل البطالة، والفقر، وأزمات السياسة الخارجية. خلال فترة حكمه، بدأت تظهر المعارضة السياسية بشكل تدريجي، وقد بدأت هذه المعارضة بالتصاعد في أواخر الثمانينات، ما أدى إلى اتخاذ قرارات هامة، مثل تعديل الدستور في 1989 وتبني التعددية السياسية. وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الانتقال من مفهوم الثورة إلى مفهوم المؤسسة في الجزائر بعد الاستقلال شكل مرحلة حاسمة في مسار بناء الدولة الحديثة. فقد استلزم تحقيق الاستقلال تحويل الزخم الثوري، المبني على المقاومة الشعبية والقيم الوطنية، إلى مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية تضمن استقرار الدولة واستمراريتها. كما يُظهر التحليل أن هذا الانتقال لم يكن مجرد تغيير شكلي، بل عملية ديناميكية تهدف إلى ترجمة أهداف الثورة إلى سياسات وإجراءات مؤسسية قابلة للتطبيق، بما يحقق الاستقرار ويعزز الوحدة الوطنية. ومن ثم، فإن دراسة هذا الانتقال تمكن من فهم كيفية تحول التجربة التحررية إلى بنية دولة حديثة، وتبرز الدور الأساسي للمؤسسات في صون مكتسبات الثورة وتوجيه المجتمع نحو التنمية والاستقرار.

أسئلة حول الدرس:

1. ما المقصود بمفهوم الثورة في السياق الجزائري؟ وما الأهداف الأساسية للثورة الجزائرية قبل الاستقلال؟
2. ماذا يُقصد بمفهوم المؤسسة بعد الاستقلال؟
3. لماذا شكّل الانتقال من الثورة إلى المؤسسة تحولاً جوهرياً في مسار بناء الدولة الجزائرية؟
4. ما العوامل التي فرضت ضرورة الانتقال من الفعل الثوري إلى البناء المؤسسي بعد 1962؟
5. كيف ساهمت القيم الثورية في تأسيس المؤسسات السياسية للدولة الجزائرية؟
6. ما التحديات التي واجهت عملية تحويل الزخم الثوري إلى إطار مؤسسي؟
7. ما دور المؤسسات السياسية في ضمان استقرار الدولة بعد الاستقلال؟

الدرس الثاني عشر:

سوسيولوجية الدولة الجزائرية الحديثة

تمهيد:

تُعتبر الدولة الجزائرية مؤسسة اجتماعية وسياسية معقدة، تتشكل عبر شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعكس خصوصية المجتمع الجزائري وتاريخه العميق. فالدولة هنا ليست مجرد مؤسسات رسمية تمارس السلطة، بل هي فضاء تتفاعل فيه القيم والمصالح، وتشكل الهويات الجماعية والفردية. ومن هذا المنظور، تصبح دراسة الدولة الجزائرية ضمن إطار سوسيولوجي ضرورة لفهم كيفية تفاعل المجتمع مع مؤسساته، وكيف تتشكل السلطة والممارسات السياسية والاجتماعية في سياق تاريخي واجتماعي محدد.

إن هذا الجانب السوسيولوجي للدولة يسلط الضوء على الديناميات الداخلية التي تتحكم في السياسة والاقتصاد والثقافة، ويبرز دور الفاعلين الاجتماعيين في إعادة إنتاج أو مقاومة هذه الهياكل. ومن خلال هذا البحث، سأحاول التطرق إلى سوسيولوجية الدولة الجزائرية، مستعرضاً أهم العوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في شكلها وطبيعة عملها، وكيفية تفاعل المجتمع معها، لفهم العمق الاجتماعي لمؤسسات الدولة ودورها في الحياة اليومية للمواطنين. يهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم الدولة من منظور سوسيولوجي، وذكر أهم المراحل التاريخية لتشكل الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال.
- تمكين الطالب من فهم الأسس الاجتماعية والسياسية لقيام الدولة الجزائرية الحديثة، وبيان العلاقة بين الثورة وبناء الدولة بعد الاستقلال.
- تدريب الطالب على تطبيق المفاهيم السوسيولوجية مثل الشرعية، السلطة، والمؤسسة على الحالة الجزائرية، واستخدام المعطيات التاريخية في تحليل بناء مؤسسات الدولة.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل طبيعة الدولة الجزائرية الحديثة من حيث الشرعية الثورية والمؤسساتية، وشرح العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر الحديثة.
- تعزيز قدرة الطالب على صياغة خلاصة تركيبية حول خصوصية تشكل الدولة الجزائرية الحديثة، واقتراح قراءة سوسيولوجية لتحديات بناء الدولة في الجزائر

1- مفهوم الدولة الحديثة

الدولة الحديثة ليست كياناً ثابتاً فحسب، بل هي مؤسسة تطورت تاريخياً لتصبح الشكل المركزي لتنظيم السياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث، وتتميز بوجود مؤسسات حكومية وقانونية متكاملة، قادرة على فرض القانون وجمع الضرائب وتنظيم العلاقات الاجتماعية.¹¹⁶

إنّ مفهوم الدولة الحديثة يقودنا، في الأساس، إلى الوقوف عند طبيعة تعريف الدولة عند ابن خلدون، خاصة وأنه لا يقدم تعريفاً صريحاً ومباشراً لها؛ غير أنّ الدارس للمقدمة يستطيع أن يلتمس دلالات هذا المفهوم من خلال سياق ورود الكلمة في الفصول التي تناول فيها الدولة، حيث تتوزّع هذه الدلالات بين أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية.¹¹⁷ ، وفي هذا الإطار، حاول محمد عابد الجابري، في دراسته التحليلية لماهية الدولة عند ابن خلدون، أن يضع تصوراً لمفهومها اعتماداً على استعمالات صاحب المقدمة لمصطلح الدولة، موضحاً أنّ "الدولة عند ابن خلدون هي الامتداد المكاني والزمني لحكم عصبية ما"¹¹⁸.

أي أن الدولة هي المجال الجغرافي الذي تمارس فيه العصبية الحكم بعد استيلائها على الملك وسلبه من يد دولة سابقة، كما ينظر إلى الدولة على أنها تنظيم سياسي يقوم على إدارة شؤون الملك، وضبط العلاقات داخل المجتمع، وتأمين الاستقرار والدفاع عنه، بما يجعلها تعبيراً عن توازن القوة والعصبية في مرحلة تاريخية معيّنة.

ويعد تعريف ماكس فيبر للدولة من أكثر التعريفات السوسيولوجية وضوحاً، إذ يرى أن جماعة بشرية تدّعي احتكار الاستخدام المشروع للعنف المادي داخل إقليم معين¹¹⁹. ويشير هذا المفهوم إلى أن الدولة الحديثة ليست مجرد حكومة أو مؤسسات، بل نظام شرعي للسلطة يتحكم في استخدام القوة وينظم العلاقات الاجتماعية عبر مؤسساتها القانونية

أما الدولة في العصر الحديث، فتتميّع بميزات تختلف عمّا كانت عليه الدولة في العصور الوسطى، حيث لم تكن وحدةً سياسية واضحة. وتتميّز الدولة الحديثة بامتلاكها رقعة جغرافية واسعة الامتداد ضمن حدود إقليمية محددة، "فهي ليست كياناً ثابتاً فحسب، بل هي مؤسسة تطورت تاريخياً لتصبح الشكل المركزي لتنظيم السياسة والحياة

¹¹⁶ Pierson, Christopher. **The Modern State**, 2nd ed. London & New York : Routledge, 2004، pp. 54-56

¹¹⁷ حسن إسماعيل، الدلالات الحضارية في لغة المقدمة عند ابن خلدون، دار الفارابي، اد ط، بيروت لبنان، 2007، ص. 327.

¹¹⁸ محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1994، ص. 211.

¹¹⁹ Weber, M. **Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology** (G. Roth & C. Wittich, Eds.). Berkeley : University of California Press، 1978، p. 54

الاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث، وتتميز بوجود مؤسسات حكومية وقانونية متكاملة، قادرة على فرض القانون وجمع الضرائب وتنظيم العلاقات الاجتماعية".¹²⁰

وقد عرف التاريخ الحديث تطوّر الدولة بعد التحوّلات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، حيث كانت البذرة الأولى لبروز الدولة الحديثة ذات الأسس المحددة، القائمة على رقعة جغرافية ذات حدود واضحة، ويغلب عليها الطابع القانوني.

2- بناء الدولة الجزائرية الحديثة

بعد الاستقلال في عام 1962، واجهت الجزائر تحديًا كبيرًا يتمثل في بناء دولة حديثة قادرة على ضمان الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي بعد قرون من الاستعمار الفرنسي. كانت المرحلة الأولى بعد الاستقلال مرحلة تأسيسية، حيث ركزت الدولة على مركزية القرار لضمان توحيد البلاد، خصوصًا بعد تجربة الاستعمار التي وزعت المجتمع بين فئات متعددة وخلقت تحديات اجتماعية كبيرة

2-1- البعد السياسي

لقد كانت إيديولوجية بناء الدولة فكرة متأصلة في تاريخ الجزائر القديم والحديث، منذ الفينيقيين إلى الأمير عبد القادر، مرورًا بالثورة التحريرية، ووصولًا إلى ما بعد الاستقلال. فقد كان الجزائريون منذ القدم متعطشين لبناء دولة قوية، بدءًا من مقاومتهم للرومان، مرورًا بالمقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي، وجهادهم في الثورة التحريرية، وخاصة في معركة البناء بعد الاستقلال ف¹²¹

بعد الاستقلال، اعتمدت الجزائر على مؤسسات قوية فشكّلت جبهة التحرير الوطني دور مركزي في صناعة القرار السياسي وإدارة الدولة الوليدة. وكان هذا الخيار سياسيًا واستراتيجيًا يهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية ومنع الانقسامات الداخلية، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، مع تركيز السلطة لضمان استقرار الدولة الوليدة ومواجهة أي محاولات للتفتت السياسي أو الاجتماعي. وقد أظهرت التجربة أن هذا النظام ساعد على توحيد مؤسسات الدولة وبناء هياكل الإدارة المركزية، خاصة خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965) والرئيس هواري بومدين (1965-1978)، اللذين ركزا على الدولة القوية باعتبارها الضامن للسيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية،

¹²⁰ Pierson, Christopher. Ibid, pp. 54-56

¹²¹ وفيق بن باباعلي، الخلفية الأيديولوجية لبناء الدولة الجزائرية 1962-1992، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، جامعة المدية، 2017،

2-2- البعد الاقتصادي في بناء الدولة الجزائرية

سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى بناء دولة سياسية مكتملة الأركان، قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كانت هذه المهمة مستعجلة نظرًا للدمار الذي خلفته سنوات الاحتلال، مما جعل الدولة تسبق الزمن في سعيها لتحقيق استقلالها الكامل وإرساء مؤسساتها الوطنية.

لقد نظرت الجزائر إلى التنمية الاقتصادية على أنها مكتملة للاستقلال السياسي، ومنذ استقلالها، راحت تسابق الزمن لعله يعوّض سنوات الجمر والدمار، ولهذا لم تتأخر في تبني نموذج التسيير الذاتي بعد الاستقلال، الذي مكن من تعويض العجز الذي تركه المعمرين عند مغادرتهم الجماعة.

ومنذ عام 1967، السنة التي انطلق فيها قطار التنمية في الجزائر، أعلنت الجزائر عن طموحاتها السياسية والاقتصادية بتبني الأسلوب الاشتراكي للإنتاج، وتكفلت الدولة بعملية التنمية الشاملة، متبنيًا قانون التخطيط المنظم للعمل الاقتصادي، نظرًا لانعدام قطاع خاص وطني قادر على إحداث التنمية وإدارتها.

إن احتكار الدولة لعملية التنمية الاقتصادية يعني التحكم في مسارها، واختباراتها، وأهدافها، وما التأميم إلا منهج منظم لاسترجاع الممتلكات الوطنية التي صودرت وأخذت عنوة من طرف الفرنسيين¹²².

2-3- البعد المؤسسي

انطلقت الحرب، ومع حلول عام 1956، بعد عامين من بدايتها، بدأت أهدافها تتضح، وترسم هدفها، فلم تعد تقتصر بوساطتها على الاستمرار في الحرب فقط، بل أصبحت تمثل كذلك طريقًا لإنشاء مؤسسات سياسية عسكرية، نواةً لدولة مستقلة، وجاء مؤتمر الصومام ليؤكد ذلك بقوله: إن الثورة الجزائرية تناضل من أجل بعث دولة جزائرية على شكل جمهورية اجتماعية وديمقراطية

وقد استمرت هذه الدولة بينيتها ونظامها السياسي بعد الاستقلال إلى اليوم، سواء في شكل السلطة، أو في علاقة هذه الأخيرة بالمجتمع (كحقيقة تاريخية)، أو مع المؤسسات المختلفة السياسية والاجتماعية.

فالأمة التي تمكنت من تحقيق واحدة من أروع صور الانبعاث التي سجلها التاريخ المعاصر، يجب أن تطور قاعدتها النضالية وتثري بها حتى تتأكد من الاستمرارية الثورية. ونتيجة لظروف سوسيو-تاريخية، لم يحاول القادة السياسيون

¹²² عبد الرزاق صغور ، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقيمية، مرجع سابق، ص 199

(الثوريون) آنذاك إقامة نموذج الدولة-الأمة (Nation-État) كما ورد في بعض الكتابات السياسية أو التاريخية، بل اتجهوا إلى نموذج الدولة الوطنية¹²³

وعلى صعيد المؤسسات تمثل الحكومة المركزية، المجالس المحلية، وجبهة التحرير الوطني أهم المؤسسات التي أسست لنظام الحكم في المرحلة الأولى بعد الاستقلال. وكان للحزب الواحد دور مركزي في توحيد القرار السياسي، ومنع الانقسامات الداخلية، كما ساهم في بناء المؤسسات التنفيذية والقضائية والإدارية التي تدعم الدولة الحديثة

2-4- البعد الاجتماعي والثقافي

على الصعيد الاجتماعي، عملت الدولة الجزائرية على بناء الهوية الوطنية بعد الاستعمار من خلال التعليم والثقافة والإعلام. فقد ظلت مسألة التعليم أداة مركزية في ترسيخ الانتماء الوطني وإعادة إنتاج القيم الاجتماعية بعد الاستقلال، إذ سعى النظام الجديد إلى إرساء منظومة تربوية تعكس التاريخ والهوية الوطنية وتجاوز آثار الاستعمار على المناهج واللغة والثقافة، بما يعزز الشعور بالانتماء ويدعم الوحدة الوطنية. ، حيث برزت أهمية التعليم والثقافة كمجالات حيوية في بناء الدولة والمجتمع معاً

وسعتا لدولة تنمية المجتمع المدني وتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة العامة، وهو ما تجلّى في نشوء مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الثقافية والأنشطة الاجتماعية التي لعبت دوراً في تعزيز الفضاء العام وتشجيع التعبير الثقافي المستقل. وقد ساهم ذلك في توسيع دائرة المشاركة الاجتماعية وتثقيف الجماهير حول مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الدولة الجزائرية الحديثة ليست مجرد مجموعة مؤسسات رسمية تمارس السلطة، بل هي كيان اجتماعي وسياسي معقد ينبع من تفاعل البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الجزائري مع تاريخه العميق، كما تبرز السوسيولوجيا دور الفاعلين الاجتماعيين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوضح مدى تأثير المجتمع على المؤسسات، والعكس صحيح. ومن ثم، فإن فهم الدولة الجزائرية من منظور سوسيولوجي يمنحنا رؤية متكاملة للعمق الاجتماعي لمؤسساتها، ويتيح تفسير العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع، بما يعزز القدرة على قراءة التحولات السياسية والاجتماعية واستشراف مستقبل تطور الدولة والمجتمع معاً.

¹²³ محمد قدوسي، حرب التحرير وتكون الدولة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، المجلد 3 العدد 1، 2012، ص ص 215 - 219.

أسئلة حول الدرس

1. ما المقصود بالدولة من منظور سوسيولوجي؟
2. ما المقصود بسوسيولوجية الدولة؟
3. ما الخصوصيات التاريخية التي ميّزت تشكّل الدولة الجزائرية الحديثة؟
4. ما دور الثورة الجزائرية في بناء الدولة بعد الاستقلال؟
5. ما العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر الحديثة؟
6. ما دور المؤسسات السياسية في ترسيخ سلطة الدولة الجزائرية؟

الدرس الثالث عشر:

الشرعية الثورية

تمهيد:

تعتبر الشرعية الثورية من أبرز المفاهيم التي ارتبطت بتاريخ نشأة الدولة الجزائرية الحديثة، إذ لا يمكن فهم البناء السياسي والمؤسسي للدولة دون العودة إلى السياق التاريخي الذي أفرزها. فقد لعب التاريخ دورًا محوريًا في تكوين الشرعية السياسية في الجزائر، باعتبارها دولة خضعت للاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن، وخاض شعبها حرب تحرير وطنية طويلة ومكلفة، انتهت باسترجاع الاستقلال الوطني وتحقيق السيادة سنة 1962. وقد أسهمت هذه التجربة النضالية الفريدة في ترسيخ الشرعية الثورية كأساس مرجعي

وفي هذا الإطار، سنتطرق خلال هذه المحاضرة إلى مفهوم الشرعية الثورية، وأسسها التاريخية والسياسية، كما سنناقش مظاهر توظيفها، وحدودها، والتحويلات التي عرفت في ظل المتغيرات الدستورية والسياسية المعاصرة. يهدف هذا الدرس:

- تعريف الطالب بمفهوم الشرعية الثورية والظروف التاريخية التي أدت إلى بروزها في الجزائر.
- فهم الأسس السياسية والاجتماعية للشرعية الثورية ودور الثورة الجزائرية في إضفاء الشرعية على السلطة بعد الاستقلال.
- تطبيق مفهوم الشرعية الثورية على التجربة الجزائرية بعد 1962 وتحليل نصوص أو مواقف سياسية تاريخية
- تحليل العلاقة بين الشرعية الثورية وبناء مؤسسات الدولة، والتمييز بينها وبين الشرعية القانونية والدستورية.

1- مفهوم الشرعية الثورية

لفظ (الثورية) مشتق من كلمة (الثورة)، وهي من الناحية اللغوية تعني حركة فجائية أو تغيرًا فجائيًا شاملاً وجذريًا، ويقصد بها أيضًا التمرد والسخط والتدمير ومقاومة الظلم. أما اصطلاحًا، فتعني الثورة إحداث تغييرات جذرية وعميقة في النظام الاجتماعي، فضلًا عن النظام السياسي، كما تعني من الناحية القانونية إحلال فكرة قانونية جديدة محل فكرة أخرى لتكون أساسًا للنظام القانوني في الجماعة البشرية، وتؤدي الثورة بهذا المعنى إلى قيام نظام قانوني جديد، ومفهوم الشرعية اصطلاحًا، هي السيادة الشعبية، وهو مبدأ دستوري يعني انتفاء استبداد الحكم بخضوع الجميع،

حاكمين ومحكومين، لحكم القانون، ولا أحد فوق القانون. وهنا لا بد من التنويه بأن مفهوم الشرعية يختلف عن مفهوم (المشروعية)؛ فالمشروعية تعني سيادة حكم القانون، وسيادة حكم القانون مبدأ من المبادئ الدستورية الراسخة في القانون الدستوري، والتي تهدف إلى تحقيق الشرعية الدستورية.¹²⁴

تُعرّف الشرعية الثورية بأنها نخط من أنماط الشرعية السياسية يستمد مشروعيتها من الفعل الثوري ذاته، أي من قدرة الثورة على التعبير عن الإرادة الشعبية الجماعية، وتقوم هذه الشرعية على اعتبار أن الثورة تمثل مصدرًا أساسيًا للسلطة،

2- الشرعية الثورية ومركزاتها الأساسية

تعدّ الشرعية الثورية أحد المفاهيم المركزية لفهم الديناميات السياسية في المجتمعات التي شهدت لحظات قطيعة تاريخية. فهي ليست شرعية قانونية بالمعنى التقليدي، بل شرعية تأسيسية تنبثق في أوقات الأزمات الكبرى، حيث يُستند فيها إلى إرادة الشعب، وإلى الكفاح من أجل التغيير الجذري. وتكتسب هذه الشرعية مشروعية أخلاقية وتاريخية من خلال الممارسة الثورية والتضحيات الجماعية، وتستمد قوتها من القدرة على إعادة تأسيس النظام السياسي على أسس جديدة. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري دراسة المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الشرعية الثورية، والتي تشكل العمود الفقري لفهم كيفية تشكل السلطة الثورية واستمرار تأثيرها في سياق بناء الدولة بعد لحظات التحولات الكبرى..

2-1-مرتكزات الشرعية الثورية: ومن أهم المرتكزات التي تبنى عليها الشرعية الثورية:

- الإرادة الشعبية أساس الشرعية الثورية: تُجمع نظريات العقد الاجتماعي على أن الشعب هو المصدر الأسمى للسلطة. وعندما تعجز الدولة القائمة عن تمثيل الإرادة العامة، تصبح الثورة وسيلة الشعب لاستعادة سيادته. ويؤكد جان جاك روسو أن: السيادة لا يمكن أن تُمثّل... لأنها تقوم أساسًا على الإرادة العامة. "أو لا تكون، فهي إما أن تكون إرادة هيئة الشعب، أو إرادة قسمٍ منه فقط."¹²⁵

- الكفاح الثوري والتضحية كمصدر أخلاقي للشرعية: في الثورات التحررية، ولا سيما تلك التي تستهدف إنهاء الاستعمار، تتأسس الشرعية الثورية على فعل النضال ذاته. فالتضحيات الجسيمة التي يقدمها الثوار تمنحهم شرعية أخلاقية وتاريخية. ويشير فرانز فانون إلى ذلك بقوله: التحرر الوطني هو دائمًا

¹²⁴ محمد سعيد فهد إسماعيل، إثر الشرعية الثورية على تطور الدستوري في السودان مجلة الفلزم للدراسات التطبيقية، العدد الحادي عشر، يونيو

2025م، ص 201

¹²⁵ روسو، جان جاك. العقد الاجتماعي. ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة 2017، ص 53

فعل عنيف، لأنه يحطم نظامًا غير إنساني ليقم نظامًا جديدًا." فالعنف لا يُقضى عليه إلا بعنفٍ أكبر منه " ¹²⁶ ، في هذا السياق، لا تتبع الشرعية من النصوص القانونية، بل من فعل التحرير ذاته، ومن معاناة جماعية تتحول إلى حق في الحكم وتقرير المصير.

- **الشرعية التاريخية والذاكرة الجماعية:** تستمد الثورات شرعيتها أيضًا من التاريخ الوطني، حيث تُقدّم نفسها بوصفها امتدادًا لنضالات سابقة. وفي الحالة الجزائرية، ارتبطت الشرعية الثورية بثورة نوفمبر باعتبارها تنويجًا لمسار طويل من المقاومة.

- **القيادة الثورية والشرعية الكاريزمية:** يُصنّف ماكس فيبر الشرعية الكاريزمية كأحد أنماط الشرعية، وهي تلك التي تقوم على الإيمان بالصفات الاستثنائية لقائد ما. و" ننطلق في تعريف الكاريزما من كونها صفةً استثنائية (extraordinaire) في الشخصية، تتميز—إذا جاز التعبير—بخصائص خارقة للطبيعة أو متجاوزة للمألوف الإنساني ¹²⁷ ، والسلطة الكاريزمية تقوم على الثقة في البطل أو القائد الثوري، - وفي التجارب الثورية، غالبًا ما تتجسد الشرعية في شخصيات رمزية تُجسّد الثورة، غير أن هذا النمط من الشرعية يظل مؤقتًا، لارتباطه بالأفراد لا بالمؤسسات.

2-2- الشرعية الثورية في الجزائر:

تُعَدّ الشرعية الثورية في الجزائر محورًا أساسيًا لفهم الدولة الوطنية بعد الاستقلال، إذ نشأت من رحم ثورة نوفمبر 1954 التي أنهت الاستعمار الفرنسي وأسست السيادة السياسية على أساس الكفاح المسلح والتعبئة الشعبية. وقد ارتبطت هذه الشرعية بسقوط المشروع السياسي للنظام الاستعماري، وبالمعاناة والتضحيات التي قدّمها الشعب الجزائري، وبالقيادة الممثلة لجهة التحرير الوطني التي احتكرت تمثيل إرادة الثورة. ومع انتقال السلطة بعد الاستقلال، تحوّلت الشرعية الثورية إلى مرجعية تاريخية تستمد الشرعية الثورية في الجزائر مصادرها الأساسية من:

- انهيار شرعية النظام الاستعماري
- ثورة نوفمبر 1954 كفعل تأسيسي
- الكفاح المسلح والتضحيات الشعبية
- جبهة التحرير الوطني كممثل للثورة
- الشرعية التاريخية بعد الاستقلال

¹²⁶ فانون، فرانز. معذبو الأرض. ترجمة: سامي الدروبي، دار الفارابي، بيروت، ص254

¹²⁷ Max Weber, 'Économie et société', Paris, 1971 p. 320.

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الشرعية الثورية تشكل حجر الأساس لفهم الدولة الجزائرية الحديثة، فهي نتاج مباشر للتجربة النضالية للشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، ومكسب سياسي وتاريخي يكرس سيادة الدولة واستقلالها. فقد وفرت هذه الشرعية الإطار المرجعي الذي اعتمدت عليه المؤسسات السياسية في تأسيس السلطة وتنظيم الحياة العامة، كما عززت الشعور بالوحدة الوطنية والانتماء الجماعي بعد سنوات طويلة من النضال والتضحيات.

ومن هذا المنظور، فإن دراسة الشرعية الثورية تتيح فهمًا عميقًا للبنية السياسية للدولة الجزائرية، وتبرز العلاقة الجدلية بين التاريخ، النضال التحرري، والممارسة المؤسساتية، مؤكدة أن أي قراءة للسلطة أو المؤسسات في الجزائر لا يمكن أن تُستوعب دون إدراك دور الثورة كمصدر أساسي للشرعية السياسية والاجتماعية.

اسئلة حول الدرس

- (1) ما المقصود بالشرعية الثورية؟
- (2) ما الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور الشرعية الثورية في الجزائر؟
- (3) ما الأسس السياسية والاجتماعية التي تقوم عليها الشرعية الثورية؟
- (4) كيف ساهمت الثورة الجزائرية في إضفاء الشرعية على السلطة بعد الاستقلال؟
- (5) ما الفرق بين الشرعية الثورية والشرعية القانونية-الدستورية؟
- (6) كيف أثّرت الشرعية الثورية على مسار بناء مؤسسات الدولة الجزائرية؟
- (7) ما دور الشرعية الثورية في تحقيق الاستقرار السياسي بعد الاستقلال؟

الدرس الرابع عشر:

الشرعية التأسيسية / مؤسسة الدولة الجزائرية

تمهيد:

تعتبر الشرعية التأسيسية أحد المفاهيم الأساسية لفهم بناء الدولة الحديثة، فهي تمثل المرجعية العليا التي تنشأ عند تأسيس نظام سياسي جديد أو إعادة تأسيسه بعد حدث تاريخي قاطع، مثل الثورة أو الاستقلال أو وضع دستور جديد.

وفي السياق الجزائري، تتجلى الشرعية التأسيسية بوضوح في لحظة الاستقلال عام 1962، حين تأسست الدولة الجزائرية الحديثة نتيجة ثورة التحرير الكبرى (1954-1962). فقد منح هذا الفعل التاريخي الدولة شرعية قوية مستمدة من الكفاح المسلح والتضحيات الجماعية والذاكرة الوطنية، وتمت ترجمة هذه الشرعية لاحقاً إلى دستور ومؤسسات رسمية تؤسس للسلطة السياسية وتضمن استمرارية الدولة الحديثة.

وبذلك، فإن دراسة الشرعية التأسيسية ومؤسسة الدولة الجزائرية تتيح فهماً عميقاً للعلاقة بين التاريخ الثوري، والذاكرة الوطنية، وبناء المؤسسات التي تحمي السيادة وتضع قواعد الحكم في البلاد.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمراحل تطور الدولة الجزائرية من الثورة إلى بناء المؤسسات، وبيان مفهوم الشرعية المؤسسية والتعددية السياسية.
- تمكين الطالب من فهم كيفية مساهمة الثورة الجزائرية في وضع أسس الدولة الحديثة، وشرح العلاقة بين بناء الشرعية المؤسسية والتحول نحو التعددية السياسية.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم الشرعية المؤسسية والتعددية السياسية على التجربة الجزائرية، وربط مراحل تطور النظام السياسي بأحداث تاريخية محددة.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة النظام السياسي الحالي، ومقارنة فترات مختلفة من تطور الشرعية المؤسسية في الجزائر.
- تعزيز قدرة الطالب على تقييم فعالية الشرعية المؤسسية في تعزيز الاستقرار السياسي، وتحديد إيجابيات وسلبيات التعددية السياسية في التجربة الجزائرية.

1- مفهوم المؤسسة السياسية

المؤسسة هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات والعادات التي تتجسد في تنظيم كيان من التنظيمات القائمة داخل المجتمع أو ضمن الإطار السياسي تعد "إحدى المقومات الأساسية والهامة للمجتمع، كما سماها الباحث Streek والباحثة Thelen، لبنات المنتظم الاجتماع"¹²⁸ تنشأ المؤسسة استجابة لحاجة أو فكرة معينة، وتقوم على إرادة فردية أو جماعية، لكنها سرعان ما تكتسب شخصية مستقلة تجعلها قائمة فوق إرادة مؤسسيها، وتستمر في البقاء بعد زوالهم. وتعد الدولة المثال الأبرز على هذا النوع من المؤسسات، فهي تستمر وتتطور رغم تغير أجيال مؤسسيها، مما يجعلها مؤسسة قائمة بذاتها. يرى المؤرخ الاقتصادي الأمريكي دوغلاس نورث (North Douglas) أن المؤسسات

المؤسسة السياسية هي إطار تنظيمي مستمر داخل المجتمع يهدف إلى تنظيم العلاقات السياسية، وتوزيع السلطات، وصنع القرارات العامة، وضمان استقرار النظام السياسي تُعد المؤسسات أطرًا اجتماعية وسياسية تنشأ من النزاعات أحيانًا، ومن المفاوضات أحيانًا أخرى. فهي تتكوّن من قواعد ومعايير وإجراءات وحلقات عمل مضبوطة ومنسقة، سواء بشكل قليل أو كبير، تحدد وتنظم التفاعلات بين الأفراد، وخصوصًا تلك المتعلقة بتنفيذ السياسات العامة. كما يمكن اعتبارها مجموعة من القواعد والمراسم والمعايير والمصطلحات الرسمية وشبه الرسمية، المضمّنة في البنى التنظيمية للجماعات السياسية أو النظام السياسي.¹²⁹

تُعد المؤسسات السياسية من أبرز العناصر المنظمة للعلاقات داخل المجتمع، فهي تحدد الإطار العام الذي تتحرك فيه الفاعلون السياسيون، وتهيئ أشكالًا من "قواعد اللعبة" وتصورات للرهانات، فهي تضفي الاستقرار على التعاون بين الفاعلين¹³⁰.

2- مفهوم الشرعية ومصادرها التأسيسية لبناء الدولة الجزائرية

الشرعية التأسيسية هي نوع من الشرعية السياسية التي تنشأ في لحظة إنشاء نظام سياسي جديد أو إعادة تأسيسه بعد حدث قطيعي أو تحوّلي، مثل الثورة أو الاستقلال أو كتابة دستور جديد. وهي لا تستند إلى الأطر القانونية العادية فقط، بل إلى الإرادة الشعبية أو الفعل التاريخي المؤسس الذي يفتح أفقًا جديدًا لتنظيم السلطة وتحديد قواعدها الأساسية.

¹²⁸ Building Blocks of Social Order, dans W. Streek, K. Thelen (dir.), Beyond Institutions, Oxford, Oxford University Press, 2005, p. 9.

¹²⁹ P. Hall, R. Taylor, "La science et les trois néoinstitutionnalismes," revue française de science politique. vol47,1997, p469.

¹³⁰ S. Steinmo, «Néo-intitutionnalisme», dans L. Boussaguet, S. Jacquot, P. Ravinet, Dictionnaire des politiques publiques, Pais, Les Presses de Sciences Po., 2006, p.293

هذا المفهوم يرتبط بما يُعرف في الفقه الدستوري بـ السلطة التأسيسية، وهي الإرادة العليا المسؤولة عن وضع دستور جديد أو تنظيم قواعد الحكم الأساسية بطريقة تعكس إرادة الشعب بأسره. وتُعد هذه السلطة أعلى من السلطات القائمة والمنشأة، لأنها هي التي تُنشئها وتمنحها صلاحياتها.

تستند الشرعية التأسيسية في الجزائر إلى عدة مصادر أساسية، تمكّن الدولة من تأسيس نفسها بعد الاستقلال وإرساء قواعد الحكم والسيادة:

- **التاريخ الثوري التاريخي (ثورة التحرير 1954-1962):** لقد كان تاريخ الجزائر حافلًا بالأحداث ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للشعب الجزائري، خاصة في ظل الاحتلال الطويل من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية، وخصوصًا فرنسا. فإذا كانت الدولة الجزائرية نتاج حرب تحريرية استمرت سنوات طويلة، تمكن من خلالها الجزائريون من تحقيق الاستقلال الوطني واستعادة السيادة على أراضيهم، فالأمر الطبيعي أن يصبح التاريخ مرجعًا أساسيًا للشرعية السياسية¹³¹.

- **الذاكرة الجماعية والتاريخ القومي:** استُخدمت تجربة النضال ضد الاستعمار الفرنسي كمرجعية لتبرير السلطة الجديدة، فـ الشرعية التأسيسية مرتبطة بالهوية الوطنية وبمسار المقاومة الطويل، ما جعل الدولة الحديثة امتدادًا طبيعيًا لتطلعات الشعب وتحقيقًا للحرية والاستقلال.

- **إرادة الشعب والسيادة الشعبية:** تؤكد الشرعية التأسيسية على أن الشعب هو مصدر السلطة العليا. في الجزائر، عبّرت الثورة عن إرادة جماعية في الاستقلال وبناء الدولة، وهذا جعل الدستور والمؤسسات الجديدة بعد 1962 معبرة عن هذه الإرادة وموَكّدة لها.

- **الدستور والمؤسسات الرسمية:** عد الاستقلال، جرى تحويل الشرعية التأسيسية من مجرد فعل ثوري إلى إطار دستوري وقانوني يهدف إلى ضمان استمرارية الدولة واستقرارها. وقد تمثّل ذلك في إدراج مبادئ الثورة والسيادة الشعبية ضمن الدستور وبنية المؤسسات الحكومية، بما يعكس السعي إلى تقنين الفعل الثوري وتحويله إلى مرجعية قانونية منظمة. وفي هذا السياق، جاء دستور 1963 ليُعد أول محاولة دستورية لترسيخ أسس الدولة الوطنية، حيث عبّر، رغم حداثة الدولة الجزائرية آنذاك، عن إرادة المؤسس الدستوري في إضفاء السمو على الدستور¹³². من خلال تبني مبدأ الرقابة الدستورية على القوانين. ويعكس هذا التوجه وعيًا مبكرًا بأهمية إخضاع العمل التشريعي لأحكام

¹³¹ بشيخ خيرة، المصادر التاريخية والسياسية لبناء الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري 1962-2000 -مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 506

¹³² بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003، ص ص 113-114

الدستور، باعتباره المرجع الأعلى للنظام السياسي، حتى وإن ظلّت آليات هذه الرقابة وصلاحياتها محدودة في تلك المرحلة.

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الشرعية التأسيسية تمثل الركيزة الأساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، إذ لم تنشأ الدولة فحسب نتيجة الاستقلال، بل اكتسبت شرعيتها من خلال الثورة التحريرية وما صاحبها من تضحيات وكفاح جماعي. فقد شكّلت هذه الشرعية إطارًا مرجعيًا قويًا لتأسيس المؤسسات السياسية ووضع الدستور، بما يضمن استمرارية الدولة وتنظيم السلطة وفق أسس قانونية ومؤسسية.

ومن ثمّ، فإن دراسة الشرعية التأسيسية تتيح فهم العلاقة بين الحدث التاريخي الكبير - وهو الاستقلال والثورة - وبين تأسيس الدولة ومؤسساتها، مؤكدة أن قوة الدولة الجزائرية الحديثة واستقرارها يستندان إلى هذه الشرعية التاريخية والاجتماعية التي رسّختها تجربة النضال الوطني

أسئلة حول الدرس

- (1) ما المقصود بالشرعية التأسيسية؟
- (2) ما الفرق بين الشرعية التأسيسية والشرعية الثورية؟
- (3) ما المقصود بمؤسسة الدولة في الجزائر؟
- (4) ما العوامل التاريخية التي أدّت إلى ظهور الشرعية التأسيسية؟
- (5) ما دور الدستور في ترسيخ الشرعية التأسيسية؟
- (6) كيف ساهمت الشرعية التأسيسية في بناء مؤسسات الدولة الجزائرية؟
- (7) كيف انعكس الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية التأسيسية على تنظيم السلطة؟

الدرس الخامس عشر: من الأحادية إلى التعددية

تمهيد:

يعد الانتقال من الأحادية إلى التعددية من أبرز التحولات التي عرفتھا الدول الحديثة، فالأحادية غالبًا ما ارتبطت بمراحل التأسيس الأولى، حيث سعت النخب الحاكمة إلى توحيد الإرادة السياسية وضمان الاستقرار في ظل تحديات داخلية وخارجية معقدة. غير أن هذا النمط من التنظيم السياسي، رغم دوره في مرحلة التأسيس، سرعان ما أفرز حدودًا بنيوية، أبرزها تضيق المجال السياسي واحتكار السلطة، وهو ما فتح المجال لاحقًا للمطالبة بإرساء التعددية السياسية بوصفها آلية لتنظيم التنافس السلمي وتوسيع المشاركة الشعبية.

وقد جاءت التعددية السياسية استجابةً لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة، وأصبحت تُعدّ أحد مؤشرات تطور النظام السياسي وقدرته على استيعاب الاختلاف والتنوع داخل المجتمع.

في هذه المحاضرة، سيتم التركيز على التجربة الجزائرية في الانتقال من الأحادية السياسية إلى التعددية، من خلال تحليل السياقات التاريخية والسياسية التي رافقت هذا التحول، ورصد خصوصياته وحدوده وانعكاساته على بنية النظام السياسي ومؤسسات الدولة.

ويهدف هذا الدرس إلى:

- تعريف الطالب بمفهوم الأحادية والتعددية السياسية وذكر أهم المحطات التاريخية للانتقال من الأحادية إلى التعددية في الجزائر.
- تمكين الطالب من فهم أسباب الانتقال من النظام الأحادي إلى التعددية السياسية وشرح السياق السياسي والاجتماعي الذي رافق هذا التحول.
- تدريب الطالب على تطبيق مفاهيم الأحادية والتعددية على التجربة الجزائرية، واستخدام النصوص القانونية والدستورية في تحليل التحول نحو التعددية.
- تطوير قدرة الطالب على تحليل آثار التعددية السياسية على بنية الدولة والمجتمع، والتمييز بين ممارسات الأحادية ومظاهر التعددية السياسية.
- تعزيز قدرة الطالب على صياغة خلاصة تركيبية حول التحول الديمقراطي في الجزائر، واقتراح آليات لتعزيز التعددية السياسية داخل مؤسسات الدولة.

- تمكين الطالب من تقييم تجربة الانتقال من الأحادية إلى التعددية وإبداء رأي نقدي حول حدود

التعددية السياسية وإشكالاتها

1- مرحلة الأحادية

عرفت الجزائر منذ استقلالها الاعتماد على نظام الحزب الواحد، وقد تجسّد هذا الحزب في جبهة التحرير الوطني التي استندت إلى الشرعية التاريخية المستمدة من نضالها المسلح ضد الاستعمار الفرنسي. حيث اعتمد ميثاق طرابلس سنة 1962 مفهوم الحزب الواحد، كما أعلن الرئيس أحمد بن بلة عند توليه رئاسة الجمهورية سنة 1963 أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب السياسي الوحيد الشرعي في البلاد، وأن هذا الحزب حزب اشتراكي يقوم على مبادئ الديمقراطية (محمد عبد الحليم، أ، أكتوبر 2003، ص. 194). وانظر أيضاً، وبموجب بيان أول نوفمبر 1954 جرى تعريف جبهة التحرير الوطني على أنها مرشد الشعب ومحرك الثورة، وهي المنظمة الوطنية التي تقوم بالكفاح المسلح للقضاء على الاستعمار وبناء الدولة الجزائرية ذات السيادة الكاملة¹³³.

وقد أسهم هذا التعريف في ترسيخ المكانة المركزية لجبهة التحرير الوطني داخل النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، إذ لم تُنظر إليها بوصفها تنظيمًا سياسيًا عاديًا، بل باعتبارها الإطار الجامع للإرادة الوطنية والتجسيد المؤسسي للثورة التحريرية. وبفعل هذا الدور، تحولت الجبهة إلى مرجعية سياسية وتاريخية استندت إليها السلطة في ممارسة الحكم وتوجيه الحياة السياسية، الأمر الذي أفضى إلى تكريس نظام الأحادية الحزبية بوصفه امتدادًا طبيعيًا للشرعية الثورية، ومكوّنًا أساسيًا في بناء الدولة الوطنية خلال المرحلة الأولى بعد الاستقلال.

أقرّ دستور 1963 جبهة التحرير الوطني حزبًا طليعيًا وحيدًا يتولى تحديد السياسة العامة وقيادة التنمية وتحقيق أهداف الثورة، كما ارتبطت الجبهة في الوعي الشعبي بالهوية الوطنية وقيم الإسلام والعروبة ووحدة الوطن، وبمساندة حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ، ويقول جون كلود فاتان وجون لوك ليكا (Jean Leca & Claude Jean Vatin) إن دور ورمزية جبهة التحرير الوطني أثناء وبعد حرب التحرير قد أعطيا سندًا كبيرًا لشرعية السلطة والنظام السياسي الجزائري.¹³⁴

¹³³ بشيخ خيرة، المصادر التاريخية والسياسية لبناء الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري 1962-2000، مرجع سابق، ص 511.

¹³⁴ المرجع السابق، ص 512 نقلا عن

Vatin, J.C. & Leca, J. (1975). L'Algérie politique : institution et régime. Presse de fondations nationale des sciences politiques

2- مرحلة التعددية

تشكل التعددية في الجزائر أحد أبرز معايير تطور الدولة الحديثة وإرساء أسس النظام الديمقراطي، إذ تتجاوز مجرد المنافسة الحزبية لتشمل أبعادًا سياسية وثقافية واجتماعية متعددة. فمن ناحية السياسة، تعني التعددية الاعتراف بوجود أحزاب سياسية متعددة، وتنظيم التنافس على السلطة من خلال الانتخابات، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بين المواطنين، وإتاحة الفرصة لمختلف القوى السياسية للتعبير عن مصالحها وبرامجها، مع إخضاع السلطة للدستور والقانون بما يضمن ممارسة الديمقراطية بشكل منظم وعادل.

وعلى الصعيد اللغوي والثقافي، تتجلى التعددية في الاعتراف الرسمي بتنوع المجتمع الجزائري بين العربية والأمازيغية، إلى جانب وجود مجموعات ثقافية وإقليمية متنوعة تحمل تراثًا اجتماعيًا وتقاليد مختلفة. ويعكس هذا الاعتراف محاولة الدولة لتوفير مرجعية مشتركة توازن بين الوحدة الوطنية والتنوع الاجتماعي، بما يحفظ الحقوق الثقافية واللغوية لجميع المواطنين ويتيح التعبير عن هويتهم دون تهديد الاستقرار الوطني..

وعليه، فإن التعددية في الجزائر لا تقتصر على البعد الحزبي والسياسي، بل تشكل إطارًا شاملاً للتنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي، يسعى إلى تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والاعتراف بالتنوع الوطني، ويعزز بذلك القيم الديمقراطية، ويؤسس لشرعية دستورية حديثة تقوم على التوافق بين إرادة الشعب وتعدد مكوناته،

في الأخير يمكننا ان نقول ان التعددية شكلت بنية مؤسسية فعالة وقوية، تعمل على ترسيخ أسس أساسية مثل الثقافة السياسية، والمشاركة السياسية، والتوزيع العادل للثروات، وإزالة التهميش. كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار والسيادة بمعنى بناء شرعية عليا، وتحقيق الإنجازات، وضمان العدالة الاجتماعية¹³⁵

وفي ختام هذا الدرس، يتضح أن الانتقال من الأحادية إلى التعددية شكّل مرحلة محورية في تطور الدولة الحديثة، إذ مثلت الأحادية أداة ضرورية في مراحل التأسيس لضمان الاستقرار وتوحيد الإرادة السياسية، لكنها في الوقت نفسه أفرزت قيودًا على المشاركة السياسية واحتكارًا للسلطة.

ومع تطور المجتمع وتحولاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، برزت الحاجة إلى التعددية السياسية كآلية لتنظيم التنافس السلمي، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وضمان استيعاب الاختلاف والتنوع داخل المجتمع. ومن ثمّ، فإن دراسة هذا الانتقال توضح كيف يمكن للدولة أن تتكيف مع ديناميكيات المجتمع، وتبرز التعددية بوصفها مؤشرًا على نضج النظام السياسي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات العدالة والتمثيل والمشاركة الديمقراطية.

¹³⁵ بشيخ خيرة، مرجع سابق، ص 516.

أسئلة حول درس:

- (1) ما المقصود بالأحادية السياسية؟
- (2) ما المقصود بالتعددية السياسية؟
- (3) ما أهم أسباب الانتقال من النظام الأحادي إلى التعددية في الجزائر؟
- (4) ما دور التحولات الاجتماعية والاقتصادية في هذا الانتقال؟
- (5) كيف انعكس الانتقال إلى التعددية على الحياة السياسية في الجزائر؟
- (6) ما الإشكالات التي واجهت تجربة التعددية السياسية؟
- (7) ما المقصود بالنظام الأحادي؟
- (8) ما الفرق بين الأحادية والتعددية من حيث تنظيم السلطة؟
- (9) ما العوامل السياسية التي ساهمت في الانتقال إلى التعددية في الجزائر؟

الختاتمة

إن ما تم عرضه في هذه المطبوعة من محاضرات مقياس التحليل السوسيولوجي يقدم رؤية متكاملة لعلم الاجتماع التاريخي وتطبيقاته على الواقع الجزائري، من خلال تتبع تطور المجتمع الجزائري منذ الحقبة الاستعمارية وحتى بناء الدولة الحديثة. فقد تم تناول المدارس النظرية المختلفة، مثل المدرسة الكولونيالية والانقسامية، إضافة إلى دراسة تأثير الحملات العسكرية والاستعمارية على بنية المجتمع، ثم تحليل الاتجاهات الفكرية والسياسية، من ماركسية وإمبريالية، وصولاً إلى النظريات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالإنتاج والإقطاع والاستغلال.

كما أتيح للطلبة فهم دور الثورة الجزائرية، وتحولات المجتمع الجزائري في سياق النضال الوطني، من خلال دراسات سوسيولوجية متخصصة وتحليل أعمال أبرز المفكرين والباحثين الجزائريين، مثل عدي الهواري، محفوظ بنون، عبد القادر جغلل، ومحمد بوخبزة، وغيرهم.

وقد أتاح هذا المقياس أيضاً تتبع مسار الدولة الجزائرية الحديثة، من الشرعية الثورية التي استندت إلى الثورة التحريرية، إلى الشرعية التأسيسية، وصولاً إلى الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، وهو ما يعكس العلاقة بين السلطة والمجتمع، وأهمية المؤسسات في الحفاظ على الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

إن هذا العمل يهدف إلى تزويد الطالب بأدوات تحليلية دقيقة لفهم المجتمع الجزائري وتاريخه السياسي والاجتماعي، وتقييم مختلف الظواهر السياسية والثقافية والتاريخية من منظور سوسيولوجي علمي، بما يمكنه من بناء رؤية نقدية مستندة إلى النظريات والمراجع المتنوعة التي تناولتها المحاضرات.

وفي ختام المطبوعة، يمكن القول إن التحليل السوسيولوجي للمجتمع الجزائري يوفر إطاراً متماسكاً لفهم العلاقة بين التاريخ، السياسة، والثقافة، ويعزز قدرة الطالب على ربط النظرية بالممارسة وتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية بعمق وموضوعية.

المراجع باللغة العربية:

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. ياسين سعادة، التحليل السوسولوجي لتاريخ الجزائر الى اين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد6، جامعة ابن خلدون، تيارت 2013.
2. إبراهيم مياشي، الاستيطان الفرنسي، مجلة مصادر المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير ، العدد5، 1954
3. بن يوسف بن رقية، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، 2004،
4. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ترجمة العربي الزيري، منشورات ANEP، 2005،
5. الملتقى الوطني الأول: كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954
ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، (ن-س-د)، 24
6. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في التاريخ الجزائري، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007،
7. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1930-1954)، الجزء الخامس، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998،
8. أحسن بومالي ، ادوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1956، دار المعرعة، الجزائر، 2010،
9. أحمد إبراهيم الشعراوي، "الإقطاع وأوروبا في العصور الوسطى"، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970 .
10. المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (ن-م-د)، 1995
11. انيا لومبا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار، /ترجمة محمد عبد الغني عنوم، دار الحوار للنشر والتوزيع اللاذقية، ط1، سوريا، 2007،
12. أنيسة بركات درار: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
13. انيسة بركات: دراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، وزارة الأهلين، الجزائر، 2008،
14. أوليفي لوكور غرانمزيون، الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، ترجمة: مسعود حاج مسعود دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
15. إيمان بوذراع، اثار السكة الحديدية الفرنسية في استعمار المناطق الداخلية الجزائرية: خط بونة-تبسة أنموذجاً-1857 (1914)، أطروحة دكتوراه (ل.م.د)، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018-2017،
16. بشيخ خيرة، المصادر التاريخية والسياسية لبناء الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري 1962-2000-مجلة دراسات إنسانية واجتماعه، جامعة وهران، المجلد 11، العدد 1، 2022،

17. بوتفوشيت مصطفى: مراحل تكون البنية الاجتماعية في الجزائر، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، الجزائر، العدد الثالث، أبريل 1986
18. بوزيد منير، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار العلوم، 2018،
19. بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003،
20. جمال بلفردى. حكومة الرئيس بن بلة الأولى والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية (سبتمبر 1962 - سبتمبر 1963). قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، الجزائر، 24 يناير 2017.
21. جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
22. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض. ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007:
23. حسن إسماعيل، الدلالات الحضارية في لغة المقدمة عند ابن خلدون، دار الفارابي، اد ط، بيروت لبنان، 2007،
24. حمد مدان، المتجمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، المجلد 7، العدد 1، امعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2011،
25. حيرش محمد بغداد، المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية. في حسن رمعون وآخرون: الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة. مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2012.
26. روسو، جان جاك. العقد الاجتماعي. ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة 2017.
27. زمام نور الدين: حول سوسيولوجية المثقف الجزائري، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الأول، شتاء 2008
28. ستي بوكليخة ، مصطلحات الثورة الجزائرية وبعدها الحضاري، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر ، المجلد 29، العدد 1، 2024،
29. صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2012-2014،
30. الطيب بنبراهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004،
31. عبد الرزاق صغور ، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه دولة في فرع التنظيمات السياسية والإدارية جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر 2008،

32. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل. دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981
33. عبد القادر نور، شاهد على الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية (1954-1962)، أحداث، آراء، شهادات وذكريات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،
34. عبد اللطيف بن أشنهو: الاقتصاد الجزائري الوليد بين الواقع والإرادة، دار الأرقم للنشر والتوزيع، قسنطينة 1999
35. عبد الله الحمودي، لانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداصة، ملاحظات حول أطروحات غلنر من كتاب الأنثروبولوجيا والتاريخ "حالة المغرب العربي"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، بدون سنة.
36. عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر، دار الكتاب العربي، 2010،
37. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1962)، ترجمة عبد الله جوزيف، (بيروت: دار الحداثة، 1983)،
38. عمار بوحوش خصائص الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين، موقع الأستاذ الدكتور عمار بوحوش، 2026. بتصرف، متاح على [/https://www.ammarbouhouche.com](https://www.ammarbouhouche.com)
39. عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط5، دار هومة، الجزائر، 2012.
40. عميرايي حميدة، فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية، مجلة المصادر، المجلد6، العدد2004، 1.
41. عميرايي، حميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007،
42. فانون، فرانز. معذبو الأرض. ترجمة: سامي الدروبي، دار الفارابي، بيروت،
43. فرانز فانون، معذبو الأرض، ترجمة سامي الدروبي. جمال الأتاسي، دار الطليعة، 1981..
44. فلاديمير لينين، الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية (Imperialism, the Highest Stage of Capitalism)، 1916، متاح. <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/> :
45. قرين مولود، البعد الماركسي في تفسير مصطفى الأشرف لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية من خلال كتابه: الجزائر الأمة والمجتمع (دراسة نقدية تحليلية)»، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، العدد 1، 2022،
46. كارل ماركس وفريدريك إنجلز، مختارات فلسفية، ترجمة ياسين الحافظ، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1974،
47. كارل ماركس: نقد الاقتصادي السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، بيروت، ج1، ط1، 1969.
48. كارل ماركس، فريدريك إنجلز، البيان الشيوعي، لندن 1848، ترجمة عربية متاحة على Marxists.org
49. كليمون مور هنري: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (1955-1962): تر. مسعود الحاج، دار القصبية للنشر، الجزائر،

50. لكجل عبد الكريم، السياسة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية وتأثيرها في الجزائر 1830-1930 المجازر ومصادر الأراضي نموذجاً، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 15، العدد 1، 2023.
51. ليلي تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، الجزائر، ديسمبر 2014،
52. ليليا بن سالم وآخرون، بن سالم ليليا وآخرون، الأنثروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، بدون سنة.
53. مبارك بلالطة، السياسات الزراعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2001،¹ يونان لبيب رزق، رؤوف عباس حامد وآخرون، أوروبا في عصر الإمبريالية دار الثقافة العربية، القاهرة أ 2006، القاهرة.
- 1994، متاح على <https://www.raoufabbas.org/Download/EuropeInTheImperialismEra.pdf>.
54. محمد عزيز الحبابي. اللغة الثقافة. مجلة مجمع اللغة العربية، 1982،
55. محمد تقيّة: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010،
56. محمد سعيد فهد إسماعيل، إثر الشرعية الثورية على تطور الدستوري في السودان مجلة القلزم للدراسات التطبيقية، العدد الحادي عشر، يونيو 2025م،
57. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1994،
58. محمد قدوسي، حرب التحرير وتكون الدولة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجيلالي الياقوب سيدي بلعباس، المجلد 3 العدد 1، 2012،
59. محمد قنطاري: من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، حقائق ووثائق ودراسات، تحقيقات وشهادات، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
60. مختار بو نقاب: مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية، العدد 6، جامعة المعسكر، (ن-س-د)،
61. مختار عبد المجيد طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2007،
62. مديوني، رشيد، فكر الاستعماري الفرنسي، منطق الهيمنة، المكتبة الوطنية، 2015،
63. مذكرات على كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط 2، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011،
64. مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة/سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980،
65. مها ناجي حسين، "الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية"، مجلة الأستاذ، العدد 212 المجلد الأول، جامعة بغداد، بغداد، 2112.

66. موازي علي، نظرة على تنظيم علاقات العمل في الجزائر خلال عهد الاستعمار الفرنسي، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2022،
67. موريس بيشوب، أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد، علي، المجلس الأعلى للثقافة للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 22 القاهرة، 2005
68. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وفاق، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2000،
69. نعيمة حاجي، أراضي العرش بين ملكية الدولة وحياسة العروش في الجزائر، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية — أدرار، الجزائر مجلد 17، عدد 03، سبتمبر 2018، نقلاً عن: عمر حمدي باشا، أراضي العرش، مقال منشور في مجلة مجلس الدولة، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجلس الدولة، منشورات الساحل، العدد الثاني، سنة 2002،
70. وفيق بن باباعلي، الخلفية الأيديولوجية لبناء الدولة الجزائرية 1962-1992، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، جامعة المدية، 2017،
71. ولد بوسيفاف، رشيد، مفهوم الهوية الجزائرية وفق منظور المدرسة التاريخية الكولونيالية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2023، ص 595، 603 متاج على <https://asjp.cerist.dz/en/article/223617>
72. يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، (ترجمة سمير كرم). بيروت: دار الطليعة، ط1، 1975.

المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية:

1. ADDI, Lahouari. **De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale : "économie et société"**. Entreprise nationale du livre, 1985.
2. ¹ UQAM | Université du Québec à Montréal. Collection « Les sciences sociales contemporaines. 2005.
3. **A Dictionary of Sociology**. Originally published by Oxford University Press, 1998.
4. Karl Marx and Friedrich Engels, **The Communist Manifesto (Manifesto of the Communist Party)**, pamphlet commissioned by the Communist League, published in London, 1848; presenting the materialist conception of history and the role of the proletariat in overthrowing capitalism. Available at: <https://www.britannica.com/topic/The-Communist-Manifesto>
5. Available at: <http://www.encyclopedia.com/doc/1O88-historicalsociology.html>
6. Bennoune, M. **The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987 : Colonial Upheavals and Post-Independence Development**. Cambridge : Cambridge University Press. 1, 7ème éd. (Paris : **De la division du travail social** Emile Durkheim, ¹-1988 Presses (YA) universitaires de France, 1960),.
7. -Berna FİLDİŞ, **READING BRAUDEL IN THE CONTEXT OF HISTORICAL SOCIOLOGY**, International Journal of Social Research, Vol: 8 Issue: 41, December 2015, http://www.socialarastirmalar.com/volt8/sayi41_pdf/4sosoloji_psychology_felsefe/fildis_berna.pdf (8/1/2016).

8. Boualem Touarig ,**"La Grève Des 6 Jours " Une étape Décisive Dans La Lutte Politique Du FLN,** " Revue De Mémoire, Algérie, N° 09, Janvier 2012,
9. Boubekour AIT BENALI, " **Il y a 56 Naissait L'union Générale Des Travailleurs Algériennes**, Le Matin D 'Algérie ,N° 2036, 24 fév. 2012
10. Building Blocks of Social Order, dans W. Streeck, K. Thelen (dir.), Beyond Institutions, Oxford, Oxford University Press, 2005,
11. Building Blocks of Social Order, dans W. Streeck, K. Thelen (dir.), Beyond Institutions, Oxford, Oxford University Press, 2005,
12. **Découverte**, france, 2012.
13. Gilbert Meynier, **Histoire intérieure du FLN 1954-1962**, Fayard, Paris, 2002,
14. https://classiques.uqam.ca/contemporains/lacoste_yves/lacoste_yves_photo/lacoste_yves_photo.html
15. Jiri Subrt: **History and Sociology: What is Historical Sociology?** Charles University in Prague, Faculty of Humanities, Czech Republic. Available at: <http://cdn.intechopen.com/pdfswm/34156.pdf> (2025/03/16)
16. M'hamed Boukhobza, **Société nomade et État en Algérie**, *Politique africaine*, n° 34, juin 1989,
17. Max Weber: **Économie et société** , Paris, 1971 .
18. Mohammed Harbi. **Le FLN, mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962)**. Paris : Jeune Afrique. 1980. pp. 231-232
19. Mostefa Lacheraf, **Algérie : Nation et Société**. Paris : Maspero.1978.
20. **OpenStax College, Introduction to Sociology**. OpenStax College. 21 June 2012, https://openstaxcollege.org/files/textbook_version/hi_res_pdf/10/col11407-op.pdf
21. P. Hall, R. Taylor, **"La science et les trois néoinstitutionnalismes,"** revue française de science politique. vol47,1997,
22. P. Hall, R. Taylor, **"La science et les trois néoinstitutionnalismes,"** revue française de science politique. vol47,1997
23. Pierson, Christopher. **The Modern State**. 2nd ed. London & New York : Routledge, 2004
24. S. Steinmo: «Néo-institutionnalisme», dans L. Boussaguet, S. Jacquot, P. Ravinet, Dictionnaire des politiques publiques, Paris, Les Presses de Sciences Po., 2006,
25. Vladimir Ilyich Lenin. Imperialism, the Highest Stage of Capitalism. Retrieved from <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/ch07.htm>
26. Weber, M. **Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology** (G. Roth & C. Wittich, Eds.). Berkeley : University of California Press. 1978
27. Yves Lacoste : **La géographie, La Geopolitique et le Raisonnement Géographique, Hérédote revue, La**